الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2– لونيسي علي–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تقييمية–

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية

إعداد الطالبة:

عروس أمينة

إشراف الأستاذ:

أ د. بوشامة مصطفى

السنة الجامعية 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2– لونيسي علي–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة تقييمية–

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه (ل م د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية

إعداد الطالبة:

عروس أمينة

إشراف الأستاذ:

أ د. بوشامة مصطفى

السنة الجامعية 2021/2020

شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل حمدا يليق بجلاله بعد أن أكرمني سبحانه وتعالى وأعانني على إتمتم هذا البحث؛

وفي هذا المقام أتقدم بأسمى معاني التقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور بوشامة مصطفى الذي تكرم بإشرافه على هذا العمل وعلى كل المجهودات والارشادات القيمة التي أسداها لي وتشجيعه في سبيل اتمام هذا العمل فجزاه الله الجزاء الأوفى؛

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء اللجنة الموقرة على قبلولهم مناقشة هذه الأطروحة وعلى كل النصائح والتوجيهات القيمة المقدمة لنا في سبيل إثراء هذا العمل؛

كما أشكر كل من بذل جهدا ووفر لي وقتا؛ أو نصح لي قولا وساهم من قريب أو من بعيد

في انجاز هذا البحث وأخص بالذكر البرفسور عمر غزازي والدكتور بوشنافة رضا.

إهداء

إلى من ترعرت بين أحضانهما... إلى منبع الحب الفعلي والعطاء اللامتناهي...

إلى والدي العزيزين أدامهما الله سندا لي وبارك في عمركما؛

إلى أروع من جسد الحب بكل معانيه... وكان السند والعطاء... وقدم لي كثيرا من الصبر والمحبة... لن أقول شكرا... بل سأعيش الشكر دائما معك... زوجي وقرة عيني... وحبيب الروح؛

إلى المحبة التي لا تنضب... والخير بلا حدود... إلى ما شاركتهم كل حياتي... إخوتي وأولادهم رعاهم الله وحفظهم؛

إلى زهرات حياتي... وجوهراتي الثمينة وكنزي الغالي... أخواتي وأولادهم حماهم الله؛

إلى عائلة زوجي... وأخص بالذكر والدة زوجي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته وإلى والد زوجي حفظه الله ورعاه؛

إلى الذين رافقوني في المشوار الدراسي رفقاء الدرب: الدكتورة هاجر عزي والدكتورة رانية إيدير.

وإلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه أطروحتي أهدي ثمرة جهدي

عروس أمينة

الملخص باللغة العربية :

استهدفت الدراسة تحديد أثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية بالجزائر، بالإعتماد على دراسة قياسية تحليلية، وعند استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) لتحديد أثر سعر النفط على الناتج الداخلي الخام؛ حجم الإنفاق الحكومي؛ معدل البطالة، فاتضح وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر النفط والمتغيرات المستقلة في جميع النماذج المقدرة؛ ما يعني أن قطاع المحروقات يساهم في التنمية الاقتصادية بالجزائر، وعند تحليل واقع التنمية الاقتصادية بالجزائر بناءا على مختلف المؤشرات الدولية اتضح أن الجزائر مازالت بعيدة عن توفير المستويات المطلوبة من المحددات الحديثة للتنمية الاقتصادية كنوعية الصحة والتعليم والمعيشية، وقطاع مالي كفؤ، وبيئة جاذبة للاستثمار، على الرغم من أن قطاع المحروقات يوفر الموارد المالية فلتحقيق تنمية اقتصادية جيدة ومستديمة بالجزائر فإن ذلك يستدعي ضرورة، توفير بيئة سياسية عامة موائمة من خلال الحكم الراشد ، تضمين رأس المال البشري وتحسين جاذبية الاقتصاد الوطني للتدفقات الاستثمارية الخارجية وتوطينها لتسريع النمو؛ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها؛ الالتزام واحتواء الاقتصاد غير الرسمي؛ التفكير بشكل استراتيجي.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، المحروقات، اسعار النفط، منهج ARDL.

RESUME :

L'étude réalisé contribue a déterminer l'impact du secteur des hydrocarbures sur la développement économique en Algérie, en se basant sur une étude analytique standard et en utilisant le modèle de correction d'erreur « UECM » . Pour déterminer l'impact du prix pétrole sur le PIB brut, la taille des dépenses publiques, taux de chômage.

Il existe une relation d'équilibre à long terme entre le prix de pétrole et les variables indépendantes dans tous les modèles estimés ; donc le secteur des hydrocarbures contribue développement économique de l'Algérie, et après avoir analysé la réalité de ce dernier sur la base de divers indicateurs internationaux ; il est clair que l'Algérie est encore loin de fournir les niveaux requis de déterminants modernes du développement économique tels que la qualité de la santé , de l'éducation et de la vie un secteur financier efficace et un environnement attractif pour l'investissement malgré le fait que le secteur hydrocarbures fournit des ressources financières pour réaliser le développement économique, et cela nécessite un environnement politique favorable grâce à une bonne gouvernance, y compris le capital humain, en améliorant l'attrait de l'économie nationale pour flux d'investissement étrangers et en les réglant accélérer la croissance encourager et développer les petites et moyennes entreprises, engagement intégration de l'économie informelle, pensez stratégiquement .

Mots clés :

Développement économique, Hydrocarbures, Prix de pétrole, ARDL.

فهرس
المحتويات

المحتـــــــوى		الصفحة
إهداء		
شكر وتقدير		
الملخص باللغة العربية		
الملخص باللغة الأجنبية		
فهرس المحتويات		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال		
مقدمـــــة		21
الفصل الأول **التطور الفكري للتنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها**		30
تمهـــيد		31
المبحث الأول	**مدخل نظري للنمو الاقتصادي**	**33**
المطلب الأول	ماهية النمو الاقتصادي	33
المطلب الثاني	قياس النمو الاقتصادي وأنواعه ومحدداته	35
المطلب الثالث	النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي	37
المطلب الرابع	النظرية الكلاسيكية الجديدة في النمو الاقتصادي	42
المبحث الثاني	**ماهية التنمية الاقتصادية: أهدافها وتحدياتها**	**47**
المطلب الأول	تطور مفهوم التنمية الاقتصادية	47
المطلب الثاني	مقاييس ومحددات التنمية الاقتصادية	51
المطلب الثالث	أهداف التنمية الاقتصادية	54
المطلب الرابع	تحديات التنمية الاقتصادية	55
المبحث الثالث	**النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية**	**58**
المطلب الأول	تكوين رأس المال على نطاق كبير – مبدأ الدفعة القوية big push –	59
المطلب الثاني	نظرية التنمية المتوازنة	62
المطلب الثالث	نظرية التنمية غيرمتوازنة	64
المطلب الرابع	نظرية تلبية الحاجات الأساسية	66
المبحث الرابع	**تمويل التنمية الاقتصادية و مصادره**	**67**

المطلب الأول	مفهوم وأهمية تمويل التنمية الاقتصادية	67
المطلب الثاني	المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية	68
المطلب الثالث	المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية	71
خلاصة		**75**
	الفصل الثاني **النفط وتطوراته السعرية في الأسواق الدولية**	
تمهيد		**78**
المبحث الأول	**أهمية النفط وتطوراته الصناعية**	**79**
المطلب الأول	مفهوم النفط وأصله	79
المطلب الثاني	المنتجات النفطية وتصنيفاتها	81
المطلب الثالث	أهمية النفط	85
المطلب الرابع	تطور الصناعة النفطية	86
المبحث الثاني	**محددات تسعير النفط**	**89**
المطلب الأول	ماهية سعر النفط	89
المطلب الثاني	أنواع أسعار النفط	90
المطلب الثالث	العوامل المؤثرة في أسعار النفط	94
المبحث الثالث	**ماهية الأسواق النفطية العالمية**	**95**
المطلب الأول	التطور التاريخي للسوق النفطية	95
المطلب الثاني	أنواع السوق النفطية	98
المطلب الثالث	خصائص السوق النفطية	101
المطلب الرابع	الأطراف الفاعلة ومحددات العرض والطلب في سوق النفط العالمي	103
المبحث الرابع	**التطور التاريخي لسعر النفط العالمي**	**107**
المطلب الأول	تطورات أسعار الخام ما قبل خمسينات القرن العشرين	107
المطلب الثاني	تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط ودورها في ثبات أسعار النفط	113
المطلب الثالث	الأزمات النفطية وأثرها على سعر النفط للفترة 1973-1985	117
المطلب الرابع	اتجاهات أسعار النفط العالمية للفترة 1986-1996	120
المطلب الخامس	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016	122
خلاصة		**126**
	الفصل الثالث	**128**

تطورات قطاع المحروقات بالحزائر ومساهمته في الاقتصاد الوطني		
تمهيد		**128**
المبحث الأول	**تطور استغلال المحروقات في الجزائر**	**129**
المطلب الأول	اكتشافات النفط في الجزائر قبل الاستقلال	129
المطلب الثاني	الاستقلال وتطورات استغلال النفط الجزائري	135
المطلب الثالث	قطاع المحروقات الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية	138
المطلب الرابع	تطور حجم الثروة النفطية في الجزائر	143
المبحث الثاني	**المساهمة المالية والاقتصادية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**	**148**
المطلب الأول	مكانة ثروة المحروقات ضمن الصادرات الجزائرية	149
المطلب الثاني	قطاع المحروقات وعلاقته بالناتج الداخلي الخام الجزائري	154
المطلب الثالث	مساهمة قطاع المحروقات في الموازنة العامة	156
المطلب الرابع	قطاع المحروقات والقيمة المضافة بالاقتصاد الجزائري	159
المطلب الخامس	قطاع المحروقات ودوره في تقليص البطالة	160
المبحث الثالث	**دور الصناديق السيادية في استخدام الفواض النفطية بالجزائر**	**162**
المطلب الأول	مفاهيم حول صناديق الثروة السيادية	163
المطلب الثاني	صندوق ضبط الموارد في الجزائر	166
المطلب الثالث	تطور الوضعية المالية لصندوق ضبط الموارد	170
المطلب الرابع	دور صندوق ضبط الموارد في عمليات الخزينة	173
خلاصة		**177**
الفصل الرابع **دور قطاع المحروقات النفطي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر**		**179**
تمهيد		**179**
المبحث الأول	**استراتيجيات التنمية بالاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2014**	**181**
المطلب الأول	برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	182
المطلب الثاني	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	188
المطلب الثالث	برنامج توطيد النمو (مخطط التنمية الخماسي 2010-2014)	194
المبحث الثاني	**النمذجة المتعددة للتنمية الاقتصادية وأهمية سعر النفط في تحديد اتجاهاتها**	**196**
المطلب الأول	النماذج المفسرة لأثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية	197

المطلب الثاني	تقديم منهجية الدراسة	202
المطلب الثالث	تحليل استقرارية متغيرات الدراسة	208
المطلب الرابع	اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج UECM	212
المطلب الخامس	التحقق من السلامة القياسية لنموذج الدراسة الأولي	215
المبحث الثالث	**النمذجة البسيطة لأثر سعر النفط على متغيرات التنمية الاقتصادية**	**218**
المطلب الأول	أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر	218
المطلب الثاني	أثر أسعار النفط على البطالة في الجزائر	222
المطلب الثالث	أثر أسعار النفط على معدل حجم الانفاق الحكومي	225
المطلب الرابع	تحليل نتائج النمذجة القياسية	227
المبحث الرابع	**واقع التنمية الاقتصادية بالجزائر ومتطلبات التخطيط الاستراتيجي لنجاحها**	**233**
المطلب الأول	تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري	233
المطلب الثاني	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الاعمال وجاذبية الاستثمار بالجزائر	237
المطلب الثالث	القطاع السياحي الجزائري من منظور المؤشر العالمي لتنافسية السياحة	243
المطلب الرابع	واقع التنمية البشرية بالجزائر كمتطلب للتنمية الاقتصادية	248
المطلب الخامس	التخطيط الاستراتيجي كآلية لتعزيز التنمية الاقتصادية بالجزائر	252
خلاصة		**259**
الخاتمـــــة		**261**
قائمة المراجع		**270**
قائمة الملاحق		**281**

قائمـــة
الجداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
01-02	نسبة ال CO_2 في مختلف المصادر الطاقوية	83
02-02	إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط بحسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2015	85
03-02	تغيرات أسعار النفط الأمريكي الخام المعلنة في الخليج المكسيكي خلال الفترة 1936-1944	109
04-02	تغيرات اسعار النفط المعلنة 1950-1959	112
05-02	تطور اسعار النفط العربي الخفيف	118
06-02	أسعار النفط الخام للفترة 1980-1991	121
01-03	كميات النفط المستخرجة في الجزائر للفترة (1946-1956)	130
02-03	تطور هيكل الاستثمارات في الجزائر(1959-1962)	133
03-03	تطور الانتاج النفطي في الصحراء الجزائرية	135
04-03	عقود الشراكة بعد قانون 86-14	139
05-03	تطور انتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1995-2016)	144
06-03	تطور الاحتياطي المؤكد الغاز الطبيعي في الجزائر	147
07-03	تطور الانتاج من الغاز الطبيعي في الجزائر(1995-2016)	148
08-03	تطور قيمة صادرات الغاز الطبيعي من اجمالي الصادرات	151
09-03	نسبة صادرات المحروقات من اجمالي الصادرات	154
10-03	قطاع المحروقات في هيكل الناتج الداخلي الخام	154
11-03	تطور الايرادات العامة و النفقات العامة و رصيد الميزانية (2008-2016)	157
12-03	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في القيمة المضافة	159
13-03	الوضعية المالية لصندوق ضبط الموارد (2000-2003)	172
14-03	الوضعية المالية لصندوق ضبط الموارد(2004-2013)	173
15-03	الوضعية المالية لصندوق ضبط الموارد(2014-2017)	173

16-03	تطور وضعية الدين العمومي الداخلي و الخارجي (2000-2017)	173
17-03	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة	175
01-04	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	183
02-04	السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	185
03-04	عدد المشاريع في أواخر ديسمبر 2003	186
04-04	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	190
05-04	المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري 2005-2009	193
06-04	نتائج اختبار الاستقرارية سلسلة الانفاق العام	210
07-04	نتائج اختبار الاستقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام	210
08-04	نتائج اختبار الاستقرارية سلسلة أسعار النفط	210
09-04	نتائج اختبار الاستقرارية سلسلة البطالة	211
10-04	فترات الابطاء المثلى لمتغيرات نموذج الدراسة	212
11-04	نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج الدراسة	213
12-04	نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل القصير	214
13-04	نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل	214
14-04	اختبار Jarque-Bera لنموذج الدراسة	216
15-04	اختبار Ramsey RESET لنموذج الدراسة	216
16-04	فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي	219
17-04	نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي	219
18-04	نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الأجل القصير	220

19-04	نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل	220
20-04	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي	221
21-04	فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذج أثر سعر النفط على معدل البطالة	223
22-04	نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج أثر سعر النفط على معدل البطالة	223
23-04	نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على معدل البطالة في الأجل القصير	224
24-04	نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على معدل البطالة في الأجل الطويل	224
25-04	نتائج اختبار Ramsey RESET لنموذج أثر سعر النفط على معدل البطالة	225
26-04	فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذج أثر سعر النفط على حجم الانفاق الحكومي	226
27-04	نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج أثر سعر النفط على حجم الإنفاق الحكومي	226
28-04	نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على حجم الانفاق الحكومي في الأجل القصير	227
29-04	تنافسية القطاع الحقيقي بالجزائر ومكانته دوليا	234
30-04	مؤشر التركيز السلعي لصادرات الجزائر 2000-2013	236
31-04	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستحدثة بالجزائر للفترة 2012-2017	237
32-04	بيئة الأعمال الجزائرية للفترة 2014-2017	239
33-04	يوضح البيئة التحتية لجاذبية الاستثمار بالجزائر للفترة 2014-2017	240

34-04	مختلف المشاريع الاستثمارية المصرحة	241
35-04	تقسيم المشاريع الأجنبية المسرحة حسب قطاع النشاط	242
36-04	تطور المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والسفر في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	244
37-04	موقع الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية الرئيسية لتقرير تنافسية السياحة والسفر لسنة 2017	245
38-04	الجزائر حسب نوعية التنمية البشرية لسنة 2018	251
39-04	أدلة التنمية البشرية بالنسبة للجزائر 2019	252

قائمـــة
الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	دائرة المفرغة للفقر	56
01-02	مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	69
01-03	تطورات معدلات البطالة في الجزائر (1990-2017)	161
02-03	عمليات صندوق ضبط الموارد	167
03-03	أهم مصادر مداخيل صندوق ضبط الموارد	180
01-04	اختبار CUSUM لنموذج الدراسة	217
02-04	اختبار CUSUMSQ لنموذج النمذجة المتعددة	221
03-04	اختبار CUSUM لنموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي	242

المقدمة

تمهيد:

إن التنمية الاقتصادية ذات أبعاد مهمة على مستوى العالم النامي والمتقدم، فهي تنطوي على إحداث تغيير هيكلي سليم ومرغوب فيه في المجتمع يقضي على مسببات التخلف، وإن هذا التغيير على مستوى المجتمعات يجب أن يكون على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

مع بداية انحصار الفكر الاستعماري وباتساع نشاط الاقتصاد العالمي في ظل موجة العولمة الاقتصادية التي فجرت أحداثها الثورة التكنولوجية عقب الحرب العالمية الثانية، أصبح التنافس والصراع الدولي بهدف السيطرة على الموارد والأسواق والتحكم في آليات الإنتاج حقيقة آخذة في النمو والزيادة، فجرت التفرقة بين شمال متقدم وجنوب متخلف تعرض لاستغلال موارده في ظل الحقبة الاستعمارية وتبعاتها بعد الاستقلال السياسي، لتزداد بذلك أهمية التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول المتخلفة والتي يطلق عليها تأدبا الدول النامية، والتي تسعى لتجاوز فجوة التخلف والوصول إلى مستوى الدول المتقدمة.

إن بروز التناقضات التنموية بين المجتمعات والإنسانية استدعى اهتمام الاقتصاديين والباحثين بموضوع التنمية في جوانب نظرية وتطبيقية، أخذا بعين الاعتبار أن التنمية الاقتصادية عملية متعددة الجوانب ومتشابكة الأبعاد، تقتضي معركة تنموية شاملة عن طريق تصميم الخطط المناسبة القصيرة وطويلة الأجل، من خلال تجنيد المتاح من الموارد والطاقات للرفع من الدخل الوطني وتحسين القدرة الشرائية وضمان الحياة المستديمة لجميع أفراد المجتمع.

ولقد تعدت جدلية التنمية الاقتصادية من مجرد قضية مجتمع بذاته إلى قضية دولية، فقد كانت المشكلات الخاصة بالدول في مجال تنميتها صاحبة القدر الكبير من الاهتمام وتحتل مكانا بارزا في مؤتمرات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومختلف الاتحادات الإقليمية والدولية لرصد ومتابعة مؤشراتها للتعامل مع الدول.

وبما أن التنمية الاقتصادية مظهر يعكس مكانة المجتمعات فإن ذلك يتطلب عرض التجربة الجزائرية الخاصة بها، فقد تميز النهج التنموي في أوائل عهد الاستقلال بانتهاج المخططات المركزية والتي طرأت عليها عدة تغيرات كنتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بها. وهو ما أظهر محدوديتها في بناء تنمية اقتصادية متوازنة.

لكن؛ ومع تقبل فكرة أن الرأسمالية أصبحت تشكل السمة الأساسية في النظام الاقتصادي العالمي الحديث، برز واقع جديد للاقتصاد الجزائري تمثل في التوجه نحو اقتصاد السوق،فأصبحت التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية الجزائرية كثيرة ومتشعبة ولعل غياب التمويل المالي يعتبر من أهم التحديات التي واجهت مسار التنمية الاقتصادية بعد الأزمة النفطية 1986.

إلا أنه ومع بداية الألفية الجديدة عرفت الجزائر إيرادات مالية معتبرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط، فشكل ذلك حافزا للاستفادة من هذه الموارد وتحقيق تنمية اقتصادية من خلال برامج تنموية تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي؛ البرنامج التكميلي لدعم النمو؛ برنامج الاستثمار العمومي؛ برنامج النمو الجديد.

إذن، ونظرا لأهمية الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في تحديد مستويات واتجاهات البرامج التنموية بالجزائر؛ فإن تحديد طبيعة العلاقة بين مكونات التنمية الاقتصادية وقطاع المحروقات في إطار التحليل الاقتصادي القياسي سيقود للتحقق منها والتأكد من منطقيتها، من خلال تحديد العلاقة الدالية بين المتغيرات وتقويم معالم النموذج محل البحث، كما يساهم في معرفة سلوكها واتجاهاتها والمساعدة على اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية العملية.

الإشكالية:

انطلاقا من هذه الأرضية، يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال التالي:

ما أثر قطاع المحروقات في جانبه النفطي على تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

في محاولة للإجابة على الإشكالية، تطرح الدراسة الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما هي الشروط والمبررات الأساسية لبناء التنمية الاقتصادية حسب مختلف النظريات الإقتصادية؟

2- كيف تطورت الصناعة النفطية وأثارها على أسعار النفط في الأسواق العالمية؟

3- ما هو مضمون سياسة الإصلاح في قطاع المحروقات بالجزائر؟

4- هل توجد علاقة تفسيرية طويلة الأجل في نماذج أثر سعر النفط معبرا عن قطاع المحروقات على متغيرات التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة 1983-2016؟

5- هل تقدم النماذج القياسية حكما نهائيا على أثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية؟

الفرضيات:

من أجل الإجابة على الأسئلة السابقة سننطلق من الفرضيات التالية:

1- يقتصر تحقيق التنمية الاقتصادية على زيادة الناتج الداخلي الخام وزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني؛

2- يوجد تأثير معنوي موجب في الأجل الطويل والقصير لسعر النفط الخام على الناتج الداخلي الخام بالجزائر.

3- يوجد تأثير معنوي موجب في الأجل الطويل والقصير لسعر النفط الخام على حجم الإنفاق الحكومي بالجزائر

4- يوجد تأثير معنوي سالب في الأجل الطويل والقصير لسعر النفط الخام على حجم البطالة بالجزائر.

5- لا تقدم النماذج القياسية حكما نهائيا لأثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية بالجزائر، إذ يجب تدعيم ذلك بالدراسة التحليلية وتعميق الملاحظة لكل متغيرات التنمية الاقتصادية الجزائرية.

أهمية الدراسة:

يرجع اختيار هذا الموضوع للأهمية التي يحظى بها قطاع المحروقات الجزائري في التأثير على الاقتصاد الجزائري، فهو يعتمد في تمويل مختلف برامجه التنموية واحتياجاته على الإيراداتالناتجة من الصادرات القطاع النفطي. وعليه فإن تحليل العلاقة بين قطاع المحروقات ومتغيرات التنمية الاقتصادية في إطار التحليل الكمي القياسي يكتسي أهمية بالغة في تقويم سياسات التنمية الاقتصادية بالجزائر، فأصبحت مثل هذه الدراسات مدعوة أكثر من أي وقت مضى لتعزيز الأفكار الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1- عرض موجز لأهم النظريات الاقتصادية المفسرة للتنمية؛

2- البحث في مسار إصلاحات قطاع النفط بالجزائر؛

3- انطلاقا من فكرة أن ماضي الدراسة يمثل أساسا لمستقبلها، تضطلع الدراسة بمحاولة بناء نماذج اقتصادية قياسية تعكس العلاقة الدالية بين سعر النفط ومتغيرات التنمية الاقتصادية يمكن التعامل معها بنجاح لاستشراف مستقبل التنمية الاقتصادية الجزائرية.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ودوافع أدت لاختبار هذا الموضوع والتي منها:

- كون التنمية الاقتصادية أصبحت مسرحا لنقاشات حادة في المجتمع الجزائري في ظل التحولات والتطورات الدولية الحديثة وهو ما يجعل البحث في واقعها وعلاقتها بقطاع المحروقات مساهمة جديرة بالاطلاع.
- حتمية التعرف وفهم طبيعة العلاقة والتأثير بين التنمية الاقتصادية وقطاع المحروقات في إطار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للوصول إلى نتائج دقيقة، للتحديد مصير التنمية الاقتصادية الجزائرية مستقبلا، ويمكن الاعتماد عليها في حل عديد العقبات التي تعترض القطاع بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

الدراسات السابقة:

إذا كانت هذه الدراسة تهدف إلى توضيح أثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية بالجزائر فإنها تقف على مجموعة من الأبحاث كانت على صلة بهدفها، والتي منها:

- **فاطمة الزهراء زرواط، صارة بورجة (2014):** مقال بمجلة التنمية والسياسات الاقتصادية تحت عنوان أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي بالجزائر: دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2013، قامت الباحثتين بتقدير نموذج للنمو الاقتصادي للفترة (1980-2013) للتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي باستعمال المتغيرات التالية (أسعار النفط، معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، اجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة) عن طريق استخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ توصلت الدراسة إلى وجود تكامل مشترك في المدى الطويل بين معدل النمو الاقتصادي، أسعار النفط، معدل البطالة وإجمالي الاستثمارات. أما اختبار السببية لجرانجر فتوصل لوجود علاقة سببية بين سعر النفط الاستثمارات من جهة وبين سعر النفط ومعدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى.أ

أما اختبار دوال الاستجابة الدفعية فقد أوضح أنه هناك أثرسلبي للصدمات سعرالنفط على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **دراسة بلقاسم زايري وعبد الرزاق مدوري (2017):** مقال بالمجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية تحت عنوان أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية فتطرقت إلى أثر تقلبات سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1980–2015) والتي تمثلت في الناتج المحلي الخام؛ النفقات العامة؛ معدلات البطالة؛ سعر الصرفي الحقيقي الفعلي؛ وذلك باستخدام اختبارالتكامل المتزامن ونماذج متجه تصحيح الخطأ لتحليل مكونات التباين ودوال الاستجابة الدفعية. وقد أوضحت الدراسة أن متغيرة سعر النفط مفسرة رئيسية للتغيرات المستقبلية في المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة والمتمثلة في الناتج المحلي الخام، الانفاق العام وكذا معدلات البطالة بالاضافة إلى سعر الصرف الحقيقي.
- **دراسة Antony kibunyi (2018):** مقال بمجلة Journal of Economics and Business تحت عنوان Effect of Crude Oil Prices on GDP Growth and Selected Macroeconomic Variables in Kenya، حيث تناولت هذه الدراسة تأثير أسعار النفط الخام على متغيرات مختارة من الاقتصاد الكلي الكيني وهي: النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام؛ التضخم؛ وسعر الصرف الحقيقي في كينيا.ونتيجة لذلك، تم تقدير ثلاثة نماذج باستخدام طريقة ARDL.وقد كشفت الدراسة أن أسعار النفط الخام لها تأثير إيجابي طويل المدى على الناتج المحلي الإجمالي والذي يمكن أن يرجع بشكل رئيسي إلى حقيقة أن كينيا تستورد النفط لإعادة بيعه إلى أوغندا. بالإضافة إلى أسعار النفط الخام تؤثر على التضخم على المدى الطويل والمدى القصير. ويتفق هذا مع البداهة حيث تؤثر النفط على التضخم من خلال رفع أسعار السلع التي يتم إنتاجها باستخدام النفط كمدخل وسيط في عملية الإنتاج. كذلك أظهرت النتائج أن سعرالنفط الخام يساهم في انخفاض سعرالصرف الحقيقي على المدى الطويل. كما أن الدراسة لا تظهر أي دليل على وجود علاقة قصيرة المد ىبين المتغيرين.
- **دراسة بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى (2014):** مقال بالمجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، تحت عنوان الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر. حيث تم تطبيق نموذج stiglitz للنمو الاقتصادي في ظل وجود

مورد طبيعي ناضب،فاظهرت النتائج تقدير النموذج في الجزائر أن تزايد معدل استخدام الموارد الطبيعية الناضبة يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، أما الدراسة القياسية باستخدام اختبار التكامل المتزامن لتحديد علاقة عوائد البترول بالنمو الاقتصادي في المدى الطويل للسلسلتين تطور العوائد البترولية (rente) والناتج المحلي الخام (pib) خلال الفترة الزمنية (1970-2010) فأكدت وجود علاقة طردية بين المتغيرتين وعلاقة سببية في اتجاه واحدمن العوائد البترولية إلى النمو الاقتصادي في الجزائر.

دراسة موري سمية: ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه بعنوان أثر تقلبات أسعارالبترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، هدفت إلى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر عن طريق إختبار التكامل المشترك بناء نموذج تصحيح الخطأ وإختبار السببية دوال الإستجابة الدفعية، فخلصت الدراسة إلى وجود أثر بين التغير في سعر البترول بعض المتغيرات الاقتصادية.

دراسة حسيبة زايدي : ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تحت عنوان فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، فقامت الدراسة بصياغة نموذج قياسي لأثر الاموال البترولية على تحقيق التنمية الاقتصادية متمثلة في العائدات النفطية و الجباية البترولية اسعار النفط ورصيد صندوق ضبط الموارد والصادرات البترولية بالاضافة الى التضخم . ثم صياغة النموذج المقدر وإختبار هذه العلاقة عن طريق إختبار التكام المشترك، وفي الاخير اكد النموذج المتوصل اليه الدور الدي تلعبه متغيرات الدراسة في تحديد مؤشر التنمية الاقتصادية سواء في العلاقة التوازية طويلة الاجل أو النموذج الديناميكي في الاجل القصير .

وعلى الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع، فإن هذه الدراسة تحاول تحقيق الهدف على الاقتصاد الجزائري للفترة (1983–2016)، كما أنها ستعتمد على منهج قياسي أخرالمتمثل في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد واختبار الحدود أو ما يطلق عليه منهج ARDL

المنهج المستخدم في البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سنعتمد بداية على التحليل التاريخي لتطورات سعر النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الصناعة النفطية،ثم البحث في مختلف نظريات للتنمية الاقتصادية، كما سيتم البحث في الواقع الإصلاحي لقطاع النفط واستخدامات فوائضه بالاقتصاد الجزائري، ثم التركيز على المنهج الكمي القياسي من خلال تقدير نماذج تعبر عن أثر قطاع المحروقات ومتغيرات التنمية الاقتصادية بالجزائر، بالإضافة إلى التحليل الإحصائي لواقع التنمية الاقتصادية الجزائرية من خلال مؤشرات مختلف الهئيات الدولية.

حدود الدراسة:

حدد موضوع الدراسة ضمن إطارين:

- الإطار مكاني: ففيما يخص الإطار المكاني فإنه بتعلق بالاقتصاد الجزائري؛
- الإطار الزماني: ، خصص هذا الإطار لتقدير النماذج القياسية فحددت له الفترة من 1983 إلى 2016.

هيكل البحث:

لهذا الغرض سنقوم بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، حيث نتطرق في الفصل الأول إلى الاسس النظرية المتعلقة بالتنمية بالإضافة إلى أهمية وطرق تمويل التنمية الاقتصادية ومؤشراتها و كذلك أبرز العوائق التي تعيقها.ونتطرق في الفصل الثاني لتطور أسعار النفط في الأسواق العالميةمن خلال عرضالتطور التاريخي للصناعة النفطية، وكذلك اسواق البترول العالمية

وكيفية التسعير البترولي ومحدداته، بالاضافة لأزمات النفط المختلفة التي شهدتها أسعار النفط وكذلك الطلب العالمي والعرض العالمي للنفط

أما الفصل الثالث نتطرق من خلاله إلى السياق التاريخي لاستغلال الثروة البترولية في الجزائر. ثم المساهمة المالية والاقتصادية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني وفي الأخير التطرق إلى صناديق الثروة السيادية وبالتحديد صندوق ضبط الموارد الجزائري منذ انشائه سنة 2000 إلى غاية 2017 وابراز دوره في تمويل العجز في الموازنة العامة والمديونية باستخدام الفوائض االنفطية .

وعن الفصل الرابع خصص للجانب الفصل التطبيقي فتناولنا من خلاله التجربة الجزائرية في مجال التنمية الاقتصادية خلال الفترة الزمنية 2000-2014 من خلال استعراض لواقع وتحديات البرامج التنموية الجزائرية، بالإضافة إلى تقديم نموذج اقتصادي قياسي لأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي وهذا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) للفترة (1983-2016)، في صيغتين متعددة وبسيطة لتحديد أثر أسعار النفط الخام بصفته متغيرة ممثلة لقطاع المحروقات على متغيرات التنمية الاقتصادية والتي تم تحديدها في ثلاث عناصر: النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام، حجم الإنفاق الحكومي، معدل البطالة. كما تطرق المبحث الرابع تحليل واقع التنمية الاقتصادية بالجزائر بناءا على مؤشرات الهيئات الدولية.

صعوبات البحث:

واجهنا في إعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات أهمها:

- نقص البيانات الكمية وعدم اكتمالها خلال فترة الدراسة وهو ما لم يمكننا من تقدير نماذج أخرى لمعرفة أثر اثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول:

التطور الفكري للتنمية الإقتصادية ومصادر تمويلها

التطور الفكري للتنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

عند الحديث عن التطورات والتغيرات التي واكبت مجتمعنا فإننا نثير قضية تعد من أهم القضايا الراهنة وهي التنمية الاقتصادية، فهي مفهوم شامل له جوانب عديدة لا يقتصر على عامل الاقتصاد فقط؛ ليشمل بذلك عوامل اخرى اجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية.

إن دراسة التنمية الاقتصادية من الدراسات الحديثة التي اهتم بها علم الاقتصاد مع بداية القرن العشرين خاصة في الدول النامية، فهي تهتم بمسائل التخصيص الأمثل للمواد النادرة المتاحة ودراسة وتحليل محدداتها، وتعالج موضوعات مختلفة في دول مختلفة ولم يعد مقبولا القول بأن التنمية تتمثل في مجرد زيادة دخل الفرد.

وقبل الوصول إلى مفهوم التنمية الاقتصادية؛ فقد تطورت البحوث بشأن النمو الاقتصادي بدءا بالنظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب وصولا إلى النظريات الحديثة التي اهتمت بجعل النمو حلا للمشكلات التنموية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة مما جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي.

ومع أن البعض يميل إلى الخلط بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي. فيسود الاعتقاد بأن هذه المفاهيم هي مترادفة في المعنى، إلا أن مفهوم التنمية الاقتصادية ودراستها منفردة عن دراسات النمو الاقتصادي وهو ما نحاول توضيحه ضمن هذا الفصل.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الإقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري اقترن بظهور الرأسمالية و قدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال وهو ما أدى إلى تحولات جوهرية للمجتمعات.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم النمو الاقتصادي من خلال بحث أهم تعاريفه.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يوصف بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي[1]. فالنمو الاقتصادي يتمثل في حدوث زيادة مستمرة في الناتج الوطني أو بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن[2].أما الاقتصادي" S.Kuznets " فيعرف النمو الاقتصادي على أنه ظاهرة كمية تعني الزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي[3].

وإذا ما حاولنا التوسع في مفهوم النمو الاقتصادي فنقول[4]: لا يعني فقط حدوث في زيادة الناتج المحلي، بل حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي أي معدل النمو الاقتصادي يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، لكي لا يحول هذا الأخير دون زيادة متوسط دخول الأفراد بمعنى:

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل القومي – معدل نمو السكاني

---

[1]محمد ناجي حسن خليفة: النمو الإقتصادي النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى، مصر: دار القاهرة. 2001 ص7.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، ايمان عطية ناصف، علي عبدالوهاب النجا: التنمية الاقتصادية" بين النظرية والتطبيق. الطبعة الثانية، مصر: الدار الجامعة الاسكندرية، 2010، ص 77

[3]Régis Bénichi, Marc Nouschi, La croissance aux XIXème et XXème siècles, 2éme édition, Paris, éditionMarketing,1990,p44

[4]محمد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية. الإسكندرية: قسم الاقتصاد. 2003. ص 59.

والزيادة في دخل الفرد تكون حقيقية لا إسمية أي يؤخذ بعين الاعتبار معدل التضخم، بمعنى:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

إضافة إلى أنه يجب أن تكون هذه الزيادة على المدى الطويل لا مؤقتة فالنمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد ولا يهتم بتوزيع الدخل على الفئات كما أنه يحدث تلقائي دون تدخل الدولة، أما كلاوس روزه في فيعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني الحقيقي* خلال الفترة الزمنية t=1 أكبر من الناتج القومي الحقيقي للفترة الزمنية السابقة t=0 وبهذا نتحدث عن نمو اقتصادي عندما تكون قيمة معدل نمو الناتج القومي موجبة [1] .

الفرع الثاني: أسباب وأهمية النمو الاقتصادي

يمكن إبراز أسباب النمو الاقتصادي في أربعة عناصر استراتيجية تقترن بالقدرة الطبيعية لنمو الاقتصاد وهي[2]:

- نوعية و كمية المصادر الطبيعية؛
- نوعية و كمية الموارد البشرية؛
- عرض ومخزون السلع الرأسمالية؛
- التكنولوجيا.

إن العناصر السابقة تحدد العرض اللازم للنمو الاقتصادي فهي المحدد لزيادة الإنتاج والتي تعطي للاقتصاد القدرة على نمو الناتج الحقيقي، ولكن القدرة على النمو والتحقيق الفعلي له يتوقف

---

*يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع الناتج الاقتصادي الوطني الإجمالي الجاري من السلع والخدمات النهائية مقومة بأسعار السوق خلال فترة زمنية عادة تكون سنة، بغرض إشباع الاحتياجات المتزايدة للمجتمع

[1]كلاوس روزه ترجمة عدنان عباس علي: الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي. الطبعة الأولى، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس بنغازي. 1990. ص 7.

[2]Régis Bénichi, Marc Nouschi, op-cit, p 55

على عناصر إضافية أخرى منها التوسع في عرض الموارد مع الزيادة في مستويات الإنفاق الكلي والتخصيص الأمثل للموارد والذي يتحقق عند الإنتاجية الكاملة لهذه الموارد.

وبالحديث عن أهمية النمو الاقتصادي في كونه المحرك الرئيسي لزيادة مستوى المعيشة وتوفير السلع والخدمات وفرص العمل، فعادة ما يرتبط النمو الاقتصادي بالأهداف الاقتصادية إذ أن الزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية؛ كما يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على مشكلات الفقر وتلوث البيئة دون تناقص في مستوى الاستهلاك والاستثمار و الإنتاج[1].

وإذا كان النمو الاقتصادي يقتصر على الزيادة في الدخل الوطني فلماذا نجد بعض الدول بها معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لكن لا دلالة واضحة على ذلك بالنسبة لمستوى المعيشة الأفراد، هذا التساؤل قاد الاقتصادي شومبيتر استخلاص الفرق بين النمو والتنمية، إذ يعتبر الاقتصادي شومبتير أول من حاول التمييز بينها موضحا ذلك في النقاط التالية:[2]

- النمو يحدث بسبب نمو السكان والثروة والادخار؛ والتنمية تنتج من التقدم والابتكار التقني؛
- النمو يعني حدوث تغييرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، أما التنمية فتتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات؛
- النمو تلقائي بينما التنمية تخطيط و تدخل إرادة مجتمعية؛
- النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير في حين ان التنمية لا تحلل إلا في المدى الطويل و لا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة؛

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة: المصدر المذكور سابقا ، ص 10.

[2] عادل خليفة: اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية. الطبعة الأولى. لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر. 1996. ص09.

- ومن خلال تجارب التنمية في دول العالم الثالث فالنمو هو زيادة في الدخل الوطني بينما التنمية هي التغييرات التي تطرأ على المجتمع ككل في العملية الإنتاجية وتطوير قطاعاتها واستغلال الموارد الطبيعية لرفع مستوى المعيشة الفرد والرفاه الاجتماعي للإنسان؛
- يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو فإنها تحتاج معايير متعددة الابعاد (مثل مقياس التنمية البشرية)[1]

مما سبق؛ يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعت بر شرطا ضروريا لتحقيق التنمية الاقتصادية والتي معناها أوسع وأشمل، والتي لا تحدث تلقائيا.

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي وأنواعه ومحدداته

نتطرق بداية إلى قياس النمو الاقتصادي ثم أنواعه وأخيرا محدداته

الفرع الأول: قياس النمو الاقتصادي

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي[2]. فالناتج الوطني: هو قياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدله يصطلح عليه معدل النمو. ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في الدولة وتقييمه بعملتها ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو. أما الناتج الفردي فتكمن أهمية قياسه في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر مقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

---

[1] عبد الله مصيطفى. عبد الرحمن بن سانية: دراسات في التنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى. لبنان: مكتبة حسين الحضري للطباعة والنشر والتوزيع. 2014. ص 16.

[2] أحمد جابر بدران: التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة. الطبعة الأولى. مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية .2014. ص 30.

وعادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة Tبالعلاقة التالية[1]:

الدخل الحقيقي الفردي للفترة(T) مطروح منه الدخل الحقيقي الفردي للفترة (T−1) مقسوم على الدخل الحقيقي الفردي للفترة (T−1)

وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الثابتة باستعمال مؤشر الأسعار الذي يسمح بتصحيح التغييرات التي تنتج عن تغير الأسعار.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى[2]:

1- **النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن؛

2- **النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع؛ وعليه المرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف يمثل نقطة الانقلاب، أين المجتمع يتحول تماماً والظروف الاجتماعية تتحسن.

الفرع الثالث: محددات النمو الاقتصادي

لعل من أهم العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي ما يلي[3]:

1- عدد السكان؛ تراكم رأس المال أو بصورة أدق الاستثمار؛

2- التقدم التكنولوجي.

---

[1] صواليلي صدر الدين: النمو والتجارة الدولية في الدول النامية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3. الجزائر: 2006/2005. ص 27.

[2] Jacque Brasseul , Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond colin édition, 1993, p13

[3] روزه: المصدر السابق الذكر، ص 10-12 بتصرف.

حيث توجد علاقات مترابطة بين هذه العوامل ذاتها يتعين على نظرية النمو مراعاتها، فإذا افترضنا أن العلاقة بين عناصر الإنتاج علاقة احلالية ففي هذه الحالة وعند ثبات المستوى التقني وثبات حجم رأس المال العيني سيؤدي ارتفاع حجم السكان إلى انخفاض الناتج الحدي للعمل بل ستنشأ بطالة في حالة كون العمل ورأس المال غير قابلين للإحلال.

ومن أجل تلافي الجوانب السلبية التي ترافق زيادة حجم السكان أن يرتفع حجم رأس المال وهو ما يفترض وجود استثمارات صافية، كما توجد علاقة بين الاستثمار والتقدم التقني حيث إن السلع الإنتاجية التي يجري تعويضها بعد اندثارها كليا أو جزئيا بسلع إنتاجية بها أحدث تقدم تقني فإنها تكون ذات كفاءة تقنية أعلى فتكون سرعة النمو الاقتصادي أعلى من معدل النمو الذي كان بالإمكان أن يتحقق فيما لو تم الاستثمار مع ثبات الأسلوب التقني.

إن المحددات السابق ذكرها لا تعتبر وحدها المسببات النهائية وذلك لأن هذه العوامل ذاتها تتعلق بعوامل أخرى مثل الواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دورا مهما في تحديد سرعة النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

هناك عدة مدارس فكرية تطرقت إلى النمو الاقتصادي، والتي حاولت بدورها تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات متقدمة من الأداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود. وتمثلت بداية هذه المدارس الفكرية في النظرية الكلاسيكية.

الفرع الأول: افتراضات النظرية الكلاسيكية وتصوراتها للنمو الاقتصادي

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل النمو الاقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر

من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل فيا لدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي. وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية[1]:

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض؛ العمل؛ رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم؛
- إن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي؛
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي وإداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، أوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

أولا: مساهمات الفكر الكلاسيكي في النمو الاقتصادي

وفيما يلي نستعرض مساهمات رواد المدرسة الكلاسيكية في تحديد الاطار العام للنمو الاقتصادي بداية بأدم سميث.

1- مساهمات أدم سميث في دعم النمو الاقتصادي

في كتابه "ثروة الأمم" بين ادم سميث أن أهم العوامل التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي هي تجميع رأس المال؛ نمو السكان؛ رفع إنتاجية العمل؛ وحرية التجارة الدولية، ويعطي أهمية كبيرة

---

[1] سيدي أحمد كبداني: أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالبلدان العربية دراسة تحليلية قياسية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان. الجزائر: 2012-2013. ص 34.

للقطاع الفلاحي الذي تكمن أهميته في كونه يؤمن الضروريات للعيش ولذلك يجب العمل على تطويره أولا ثم تطوير القطاع الصناعي الذي يؤمن الحاجات الأقل ضرورة.

إن رؤية سميث تتمثل بأن الثروة تزداد بزيادة وتطور المهارات والطرق الإنتاجية، وأن الإنتاجية تزداد بسبب تقسيم العمل[1]، والذي يولد بدوره وفرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية والأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي[2].

2- ريكاردو وتقسيمات المجتمع لدعم النمو الاقتصادي

اهتم ريكاردو بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر الدعامة للنمو الاقتصادي، إذ يوفر موارد العيش للسكان فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي، وركز على مبدأ تناقص الغلة ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات.

وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات الرأسماليون والعمال والإقطاعيون، حيث يلعب الرأسماليون الدور الرئيسي في النمو الاقتصادي لقيامهم بالإنتاج من خلال البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن، وإعادة استثمار هذه الأرباح مما يؤدي إلى توسيع رأس المال. في حين أن دور العمال أقل أهمية من الرأسماليين الذين يوفرون للعمال الآلات للقيام بالإنتاج فيعتمد عددهم على مستوى أجورهم، فزيادة عرض العمل يخفض الأجور. أما الإقطاعي وهو مالك الأرض فدوره مهم في المجال الزراعي لأنه يقدم الأرض للعملية الإنتاجية. ويتم تقسيم الدخل الوطني إلى أرباح الرأسماليين وأجور العمال وريوع الإقطاعي.

---

[1] إسماعيل شعباني: مقدمة في اقتصاد التنمية. الطبعة الثانية. الجزائر: دار هومة. بدون سنة نشر. ص 61.

[2] كبداني: المصدر المذكور سابقا، ص 35.

وللوصول إلى نمو اقتصادي جيد يرى ريكاردو أهمية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فالرأسماليون هم أساس النمو الاقتصادي لذلك من الجيد عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم.

3- الكثافة السكانية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي (توماس روبرت مالتوس)

يرى مالتوس بأن السكان يزدادون بمتوالية هندسية والإنتاج بمتوالية حسابية ويعتمد في تحليله على مبدأ الندرة إذ يوجد فارق حاجات البشر والقدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني فالحاجات غير محدودة والقدرات محدودة ولا شيء يقلل هذا الفارق غير النمو الاقتصادي.

كما يرى مالتوس ضرورة ترك الحرية للأفراد وإعطائهم حق التملك الفردي، وإذا كانت زيادة السكان تلعب دورا سلبيا في عملية النمو الاقتصادي فإنه يفرق بين السكان؛ فالزيادة التي ترفع من الطلب الفعال فإنها ستؤدي إلى تحفيز الإنتاج والنمو الاقتصادي. على أن تكون الزيادة في السكان الأغنياء أكثر من الفقراء لأنهم لا يملكون الإمكانيات المادية التي تسمح لهم بتحفيز الإنتاج عن طريق زيادة الطلب. كما أن العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج ستؤدي بالمنتجين إلى تحقيق أرباح و بالتالي زيادة الاستثمار وهذا ما يؤدي إلى النمو الاقتصادي[1].

4- توجهات كارل ماركس الإشتراكية لدعم النمو الاقتصادي

يرى ماركس أن الرأسمالية هي العائق الرئيسي للتقدم وبالتالي فإن إزالتها واستبدالها بالاشتراكية شرط أساسي للتقدم، ووفقا له تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيات الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتنخفض معها معدلات الربح بموجب قانون فائض القيمة(الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود عرض العمل الاحتياطي للاختفاء مما يرفع الأجور وتتراجع الأرباح، وكل محاولة من الرأسماليين لعكس العملية يجب أن

---

[1] شعباني: المصدر المذكور سابقا، ص 65

تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة وعجز عنصر العمل عن الطلب، فيقع الرأسماليون في إشكالية تصريف المنتجات، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية[1].

ثانيا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم القدرة على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، فالتقدم التقني حسبهم لا يمكن أن يلغي اثر تناقص الغلة، ويتم تطبيقه في القطاع الصناعي، ولا يستفيد منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة، ولكن التطور التقني في الدول المتقدمة أفرز زيادة الإنتاج الزراعي، مما احدث فائضا كبيرا تم توجيهه للتصدير.

بالإضافة إلى ما سبق، عدم جدوى العلاقة بين تراكم رأس المال وحجم السكان على الدول المتقدمة نظرا لتناقص معدلات المواليد مع تزايد مستويات الدخل، حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل في الدول المتقدمة في الربع الثالث من القرن التاسع عشر يفوق بكثير المستوى الطبيعي للأجر، بالإضافة إلى تزايده بمعدل معتبر، مما أدى إلى عدم صلاحية هذه النظرية على تحليل النمو في الدول المتقدمة.[2]

كذلك تعتبر النظرية الكلاسيكية غير صالحة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في الدول النامية، نظرا للافتراضات التي قامت عليها والمبنية على توفر رأس المال والتقدم التكنولوجي وهي أصلا عوامل تفتقدها الدول النامية وبذلك يمكن القول أن النظرية الكلاسيكية في هذه النقطة وجدت نسبيا لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة.

---

[1] كبداني: المصدر المذكور سابقا، ص 37.

[2] محمد عبد العزيز عجمية. محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية (مفهومها– نظرياتها– سياساتها). الاسكندرية: الدار الجامعية ، 2003.ص 59.

المطلب الرابع: النظرية الكلاسيكية الجديدة (نيوكلاسيكية) في النمو الاقتصادي

من أهم ما جاءت به النظرية الكلاسيكية المحدثة هي عملية تكوين رأس المال من حيث علاقة ذلك بالنمو الاقتصادي حيث تفترض النظرية إمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل، وبذلك تحررت نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان. وبخصوص النمو الاقتصادي النظرية تتضمن أن معدل نمو الإنتاج يتحدد بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل في الوحدات الكفأة، ومعدل النمو مستقل عن معدلي الادخار والاستثمار؛ ويعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة (رأس المال\الناتج) (Y\K) أو معدل أقل لإنتاجية رأس المال (V\K) وذلك بسبب فرضية النيوكلاسيك (تناقص عوائد رأس المال)[1]

الفرع الأول: نظرية شومبتير

اعتبر شومبيتر أن اتجاه النمو ليس مستمرا بل يصل سريعا إلى حدودهعندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية، كما أعطى دورا للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، فتقديم منتوج جديد وإجراء تحسينات مستمرة عليه يساهم في النمو[2].وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تتبع ظهور اختراعات وابتكارات جديدة في الميدان التجاري على شكل استثمارات تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

إن عملية النمو عند شومبتير تتضمن ثلاثة عناصر هي: الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وأن الاستثمار في الابتكار يمول من الجهاز المصرفي، وقد ميز بين نوعين من الاستثمارات: الاستثمار التلقائي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي مرتبطة بالابتكار

---

[1]- مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات الطبعة الأولى. الأردن: دار وائل للنشر. 2007. ص67.

[2] المصدر نفسه، ص 69.

والتجديد والذي يعد المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، والاستثمار التابع أو المحفز الذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة ورأس المال القائم.

ومع ذلك فقد تعرضت النظرية إلى الانتقادات؛ إذ أنها تسند عملية النمو إلى المبتكر الذي يعد شخصا مثاليا، بينما حاليا المؤسسات هي التي تنفق على البحوث والتطوير، كما أن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات الابتكارية، بل يمكن تمويلها بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أن الدول النامية لا تتوفر على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى النمو بل تحتاج العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات[1].

الفرع الثاني: نظرية النمو الكينزية نموذج هارود– دومار

انتقد كينز النظرية الكلاسيكية وقانون ساي وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال ،وحيث أن الاستثمار دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط.

يعتبر نموذج هارود– دومار أشهر نماذج الكينزيين الجدد إذ يعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي . فينبغي لكل اقتصاد أن يحتفظ بنسبة من دخله الوطني لاستبدال المهتلك أو التالف من السلع الرأسمالية (المباني، المعدات المواد)، وليتحقق النمو يكون من الضروري تقديم إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال[2]. ويركز النموذج على الاستثمار

---

[1] القرشي، المصدر المذكور سابقا، ص ص 71–72.

[2] ميشيل تودار. وترجمة محمود حسن حسني ومحمد حامد محمود: التنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى. السعودية: دار المريخ للنشر. 2006. ص 126.

كضرورة حيوية لأي اقتصاد وطني، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو. وتشرح فكرتهما بالمعادلة التالية[1]:

$$\boldsymbol{s = g.c}$$

حيث:

- نسبة النمو $g = \frac{\Delta Y}{Y}$
- الادخار نسبة من الدخل الوطني $s = S/Y$
- يمثل المعامل الحدي لرأس المال $\mathrm{c} = \frac{\mathrm{I}}{\Delta \mathrm{Y}}$

و هكذا فإن:

$$\frac{\boldsymbol{\Delta Y}}{\boldsymbol{Y}} * \frac{\boldsymbol{I}}{\boldsymbol{\Delta Y}} = \frac{\boldsymbol{S}}{\boldsymbol{Y}}$$

ولأن الادخار يساوي الاستثمار $\boldsymbol{S = I}$ فإن:

$$\mathrm{g} = \mathrm{s}/\mathrm{c}$$

ومنه فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط بعلاقة طردية بمعامل الادخار (نسبة مايدخره المجتمع من دخله الوطني)، كما يرتبط معدل نمو الدخل الوطني بعلاقة عكسية مع معامل رأس المال الذي يعني في نفس الوقت ارتفاع إنتاجية الاستثمارات فيرتفع معدل الدخل الوطني والعكس صحيح[2].

ولأن النموذج موجه بالدرجة الأولى للبلدان المتقدمة، فقد تعرض لانتقادات أهمها[3]:

- فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال إلى الناتج غير واقعية حيث يمكن أن يتغير في الأجل الطويل؛

---

[1] شعباني: المرجع المذكور سابقا، ص79.

[2] محمد عبد العزيز عجمية. إيمان ناصف عطية. علي عبد الوهاب النجا: التنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى الإسكندرية: الدار الجامعية. 2007. ص 152.

[3] القريشي: المصدر المذكور سابقا، ص، 76.

- كما أن فرضية ثبات استخدام رأس المال والعمل غير مقبولة حيث يمكن الإحلال بينهما؛
- أهمل النموذج احتمال تغير أسعار الفائدة وتأثير التقدم التكنولوجي، وكذا تغير المستوى العام للأسعار الذي تتصف به البلدان النامية، وهو كثير الحدوث وبصفة مفاجئة.

الفرع الثالث: نظرية النمو الجديدة (الداخلية)

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل، وفي غياب التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصاديات سوف تصل إلى توقف النمو (Zero Growth) لهذا فشلت النظرية في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم[1].

إن أي زيادة في الناتج القومي الإجمالي لا يمكن إرجاعها إلى التكيفات قصيرة الأجل في تخزين رأس المال أو العمل بل تعود إلى عوامل تعرف بمتبقي سولو Residual Solow، والنظرية النيوكلاسيكية ترجع معظم النمو الاقتصادي الى عمليات خارجية مستقلة للتقدم التكنولوجي و لم تفلح في تفسير التباعد الكبير في الأداء الاقتصادي بين الدول الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة.

إن المبدأ الرئيسي لنظرية النمو الحديثة هو تفسير اختلاف معدل النمو بين الدول، فهي تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الاقتصادي لا GNP الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي لسولو [2]. حيث أن نماذج النمو الداخلي تتشابه في الهيكل الموجود في النماذج النيوكلاسيكية وتختلف في الافتراضات والاستنتاجات. وقد بدأ هذه النماذج كل من الاقتصاديين (R.Lucus) في 1988 و (Paul Romer) في سنة 1986 و يفترض النموذج

---

[1] المرجع نفسه، ص، 78.

[2] تودارو، المصدر المذكور سابقا، ص، 155.

وجود وفورات خارجية مترافقة مع تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض أي أن الاختبار للنظرية الجديدة هو التأكد فيما كانت البلدان الفقيرة تنمو بمعدلات أسرع من البلدان الغنية. وتم اختبار نموذج الانحدار البسيط لتقدير المعادلة:

$$g_i = a + b_1(PCG)$$

حيث أن: g_i هو معدل نمو الإنتاج للفرد بالنسبة للبلد i لعدد من السنوات،

(PCG) يمثل المستوى الأولي من معدل دخل الفرد.

فإذا وجد بأن المعامل b_1 معنوي وسالب فإنه يكون دليلا على الالتقاء الذي يفترضه النموذج النيوكلاسيكي أي أن البلدان الفقيرة تنمو أسرع من البلدان الغنية إلا أن الدراسات لم تثبت وجود الالتقاء حيث أن المعامل المذكور كان معنويا وموجبا ما يشير إلى حالة عدم الالتقاء فالبلدان الغنية تستمر بالنمو بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الفقيرة[1].

كما يتعزز موقف نظرية النمو الحديثة إذا وجدنا بأن التعليم والبحث يمنعان الإنتاجية الحدية لرأس المال من الانخفاض مما ينتج عنه افتراق حقيقي بين أداء اقتصاديات البلدان المختلفة.

وهي الأخرى؛ واجهت بعض الانتقادات من بينها[2]:

- الاعتماد على فرضيات النموذج النيوكلاسيكي والتي تعتبر غير ملائمة للدول النامية وأن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة؛
- كما أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير والمتوسط بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] القريشي، المصدر المذكور سابقا ، ص، 81.

[2] تودارو، المصدر المذكور سابقا، ص، 159.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الإقتصادية: أهدافها وتحدياتها

لطالما كان الإعتقاد أن النمو هو التنمية ولكن تم اثبات خطأ الإعتقاد، لذا يصعب إعطاء تعريف واحد للتنمية يمكن اعتباره مرضيا ويفي بالغرض المطلوب، ولهذا فقد تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وذلك باختلاف المدارس وكذا وجهات النظر.

المطلب الأول: تطور مفهوم التنمية الإقتصادية

تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية وذلك حسب التوجهات الفكرية السائدة وحسب ظروف المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية والتي سوف نحاول ابرازها من خلال هذا المطلب.

الفرع الاول: مفهوم التنمية الإقتصادية

لغة: هي النماء والزيادة والكثرة، وتنمية الشيء يعني احداث انماء فيه

اصطلاحا: اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم ولا نكاد نحصل على تعريف متفق عليه حيث تتعدد تعريفات التنمية تبعا للتيار الفكري الذي ينتمي إليه الاقتصادي، وذلك باختلاف الوجهات السياسية والفكرية للمفكرين؛ فتباينت لديهم مفاهيم التنمية، فكل اقتصادي يحاول تقديم تبريراته التي يستند إليها في تقديم مفهومه الخاص عن التنمية[1].

فيرى جيرالد ماير" genarld Maier" بأن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن[2]، ومن خلال هذا التعريف نرى أن ماير يضع ثلاث مؤشرات لإحداث التنمية:

- ارتفاع الدخل الوطني؛
- استمرارية هذا الدخل؛

---

[1] مصيطفى. سانية: المصدر المذكور سابقا، ص 11.

[2] شعباني: المصدر المذكور سابقا، ص 50.

- مواصلة هذا الارتفاع لفترة زمنية طويلة.

ومن جهة أخرى يعرفها « S .Wag el »بأنها تتضمن معنى الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها، أو التي يمكن تحقيقها. وهي موازنة قد تكون ذات طابع وطني بين فترات زمنية أو دولية.[1]

كما يعرفها Selso Furtadoبأنها الزيادة في تدفقات الدخول الحقيقية أي زيادة في كميات السلع والخدمات، وذلك في فترة زمنية محددة. كما تتحقق التنمية من خلال إدخال وسائل جديدة للإنتاج تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل[2].

أما منظمة(UNISCO) فتعرف التنمية بأنها انبعاث لروح المجتمع ذاتها، وهذا التعريف قريب من تعريف "موريس غرنييه" (Mourice Guernie)، وتعني ولادة ثانية للحضارات الكبرى في عصر التقدم التقني، وعصر حقوق وواجبات الإنسان العملية؛ ما يرى أن الخطأ الذي يرتكبه الاقتصاديون عادة هو اعتقادهم أن غاية التنمية ووسائلها هي ذات طبيعة اقتصادية، وأن هدف المجتمعات الوصول إلى نمط حياة الغرب الصناعي، والأصح هو أن ما يهم الإنسان بالدرجة الأولى هو أن يعيش وينتج في إطار حضارته الأصلية، وهذا ما لم يتحقق لإنسان العالم الثالث في ظل أنماط التنمية السابقة التي كانت مجرد تقليد أعمى للدول الصناعية.

ويمكن القول بأن التنمية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.[3]

---

[1]المصدر نفسه، ص 52.

[2]محمد صفوت قابل: نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية. الطبعة الأولى. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع. 2008. ص 64.

[3]عجمية. الليثي: المصدر المذكور سابقا، ص 8.

أما عن المفهوم الحديث للتنمية الاقتصادية فهو أن أية تنمية جديرة بهذه التسمية ينبغي أن تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الشعب؛
- تحويل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا لخدمة الإنسان؛
- تحقيق تنمية مدعمة ذاتيا ومنسجمة مع البيئة.

الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس طبيعة ظروف الدول ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى[1]، ففي أربعينات والخمسينات القرن الماضي كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد كمرادف لمفهوم النمو الاقتصادي، وبحلول عقد الستينات كانت تعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان.

وفي مرحلة لاحقة أصبحت تعني " النهوض الشامل بالمجتمع من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته وشعوره الإنساني وتوفير حرية الاختيار. وقد ربط آثر لويس بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار حيث أن فائدة النمو ليس في أن الثروة تزيد سعادة الإنسان بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال اختياره الإنساني.

---

[1]منصوري الزين: آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3. الجزائر: 2005-2006. ص75.

ومع بداية الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي ومن ثم إلى استنزاف مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية، ونتيجة ذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية والتي تعكس أبعاد البيئة البشرية، وبرزت مفاهيم جديدة للتنمية حددت أهم أوصافها ومميزاتها هي مفهوم التنمية البشرية، مفهوم التنمية المستدامة، مفهوم التنمية المستقلة والإطار الشامل للتنمية الذي طرحه البنك الدولي سنة 1999[1].

1- **مفهوم التنمية البشرية:** حيث تعرف بأنها عملية توسيع الخيارات أمام الناس و يقوم هذا المفهوم على ثلاثة عناصر:

- الحياة الطويلة الخالية من العلل ويعبر عنها بمؤشر العمر المرتقب عند الولادة؛
- اكتساب المعرفة ويعبر عنها بنسبة الإلمام بالقراءة والمعرفة؛
- التمتع بمعيشة كريمة ويعبر عنها بمؤشر متوسط الدخل الفردي.

2- **مفهوم التنمية المستدامة:** تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة.

3- **مفهوم التنمية المستقلة:** برز هذا المفهوم نتيجة التفكير في إيجاد إستراتيجية للتنمية تنطلق من الاعتماد على الذات، من خلال تطوير قدرات الأفراد مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية و تصنيع المعدات الإنتاجية و بناء قاعدة علمية و تكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر معارف و تكوين المهارات و تأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك. وكان (بول باران) رائدا في هذه الدعوة لتحقيق التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه (الاقتصاد السياسي للتنمية)

4- **مفهوم الإطار الشامل للتنمية:** أعلن البنك الدولي سنة 1996 عن مبادرة أطلق عليها الإطار الشامل للتنمية ويتكامل في هذا الإطار الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري. ويتلخص المفهوم فيما يلي:

---

[1] مصيطفى. سانية: المصدر المذكور سابقا، ص، 18.

- اعتبار التنمية إثراء لحياة الأفراد من توسيع الأفاق أمامهم؛
- التنمية تسعى إلى تخفيض المعاناة من المرض والفقر وتحسين نوعية الحياة؛
- التنمية تزود الأفراد والمجتمعات بإمكانيات تحكم اكبر.

المطلب الثاني: مقاييس التنمية الإقتصادية ومحدداتها

هناك معايير ومحددات أساسية يجب توفرها ليتحقق لأي المجتمع التنمية الاقتصادية المرغوبة.

الفرع الأول: معايير التنمية الاقتصادية

توجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية الإقتصادية[1]: معايير الدخل، معايير اجتماعية، معايير هيكلية، وسوف نتطرق لها تباعا في ما يلي:

أولا: معايير الدخل

يعتبر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي، حيث تنطوي معايير الدخل على أربعة معايير فرعية كالآتي:

معيار الدخل الوطني الكلي: حيث اقترح Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الكلي، لكنه لم يلقى ترحاب في الأوساط الاقتصادية لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية.

معيار الدخل الوطني الكلي المتوقع: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي فقد يكون للدولة موارد كامنة غنية وإمكانيات للإسفادة منها، وكذلك مدى بلوغها من تقدم تقني، ولهذا يوصي الخبراء الاقتصاديين أن تؤخذ بعين الاعتبار.

---

[1] ناصف. النجا: المصدر المذكور سابقا، ص 130 .

معيار متوسط الدخل: يعتبر أكثر المعايير استخداما عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي لدول العالم. وهنا تثار قضية تقسيم إجمالي الدخل على جميع السكان أم على السكان العاملين فحساب الدخل للجميع مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب قوة العمل مفيد من ناحية الإنتاج. وفي هذا الشأن اعتقد charles kindleberge أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، غير أن هناك من يتمسك بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.

ثانيا: المعايير الاجتماعية

ويقصد بها العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع مثل الجوانب الصحية (عدد الوفيات لكل ألف من السكان؛ معدل توقع الحياة عند الولادة)، والجوانب التعليمية (نسبة الأمية في المجتمع؛ نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة؛ نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي و إجمالي الإنفاق الحكومي) وجوانب التغذية (متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية؛ نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد؛

ثالثا: المعايير الهيكلية

أهم المؤشرات الناجمة عن التغيير في الهيكل الاقتصادي والتي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم و النمو الاقتصادي في الدولة متمثلة في:

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية؛
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

الفرع الثاني: محددات التنمية الاقتصادية

يمكن عرض عدة محددات التي تنبثق من خلالها التنمية الاقتصادية[1]:

- التنمية الاقتصادية لا تتمثل في التغير الكمي المتمثل في زيادة دخل الفرد بل تنطوي على تغيير كيفي في البنيان الاقتصادي مما يؤدي إلى التأثير في نسبة الناتج الوطني إلى رأس المال الوطني ونسبة الناتج الصناعي إلى الوطني ونسبة العاملين إلى عدد السكان؛
- يجب إدراك أن معدل التزايد في الناتج الوطني الإجمالي وفي متوسط دخل الفرد لا يعبران عن التنمية الحقيقية ومدى نجاحها؛
- نظرا لمحدودية الموارد وحالة التخلف التي تعاني منها الدول المتخلفة لابد من المفاضلة بين الأهداف لتحديد الأهداف ذات الأولوية القصوى التي يسعى إليها المجتمع؛
- لنجاح التنمية لابد من دراسة واقع المجتمع والقوى السيطرة عليه وكذلك مدى تطور مؤسساته وأدائها، بالإضافة إلى الإطار المؤسسي للمجتمع، وبذلك يمكن تحديد الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها واختيار السياسات والأدوات اللازمة لتحقيق التنمية؛
- من العوامل الأساسية لنجاح التنمية نظرة الأفراد للعمل كقيمة اجتماعية وليس فقط وسيلة للعيش، فإذا ركز الفرد جهده على المال لتحصيل مكانة اجتماعية أو يشبع احتياجاته فقد لا يهتم بالعمل إذا وجد وسيلة لتحقيق ذلك (الريع العقاري) وهذه التصرفات لا تؤدي إلى إحداث تنمية.
- تتطلب التنمية التساند الاجتماعي والاتفاق على كيفية توزيع الأعباء المترتبة على التنمية؛
- للتنمية أساس مادي وآخر معنوي، والتنمية ثمرة التفاعل المستمر بينهما؛
- التنمية الحقيقية ليست التي توفر كما متزايدا من الرفاهية للطبقات القادرة في المجتمع بل في مدى نجاحها في تغيير واقع معيشة الطبقات الفقيرة للأفضل وتنمية الفرد ثقافيا وحضاريا؛

---

[1] قابل: المصدر المذكور سابقا، ص ص 68،69.

- قبل الحديث عن أهداف التنمية وكيفية تحقيقها لابد من الإشارة إلى أهمية تحديد السلطة الحاكمة، فالعالم المتخلف يعاني من الاستبداد السياسي وعدم المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، ما يعني أن أي التنمية لا تستهدف أغلبية أفراد المجتمع بل الطبقات القادرة.

المطلب الثالث: أهداف التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية كباقي العمليات الاقتصادية لها أهداف، وقد تختلف هذه الأهداف حسب ظروف كل دولة وتتركز دائما في كيفية الوصول إلى مستوى معيشي أفضل للأفراد.

الفرع الأول: زيادة الدخل الوطني الحقيقي

إن زيادة الدخل الوطني تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان والإمكانيات المادية والتكنولوجية ولكنها مرتبطة أيضا بإمكانات الدولة المادية والفنية فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال وكفاءات بشرية كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى في الدخل الوطني، ولا ننسى بأن أفراد المجتمع أنفسهم مصدر كبير لزيادة الإنتاج إذا وظفوا بالشكل الصحيح[1].

الفرع الثاني: رفع مستوى المعيشة

في الخطط التنموية تسعى الدول إلى تحقيق مستوى أفضل لمعيشة الفرد، إلا أنه في الدول المتخلفة ينحرف الهدف من الكل إلى الجزء، فنجد فئة من أفراد المجتمع تسيطر على الموارد، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات المجتمع.

وعليه؛ فمن التحديات التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقهاخاصة في الدول المتخلفة تنمية مواردها الاقتصادية وتحقيق التوزيع العادل لها، لتنافي الفروقات في مستوى المعيشة بين أفراد المجتمع.

---

[1] وليد الجيوسي: أسس التنمية الإقتصادية. الطبعة الأولى. عمان الأردن : دار جليس الزمان. 2014. ص8.

ولعل أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل. فكلما كان مرتفعا دل على ارتفاع مستوى معيشته والعكس، فمستوى المعيشة يقاس بما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات[1].

الفرع الثالث: تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي

وتعتبر هذه الأهداف عن مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي وقد يكون فك الارتباط النقدي بدولة أجنبية في مقدمة هذه الأهداف، وهذا ما استهدفته اقتصاديات دول العالم الثالث في مرحلة ما بعد استقلالها.[2]

المطلب الرابع: تحديات التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية مثلها مثل جميع العمليات الاقتصادية تواجهها عدة عوائق وعقبات سواء كانت اقتصادية أو سياسية.

الفرع الأول: العوائق الاقتصادية للتنمية الاقتصادية

يرى الاقتصاديون أن أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية في البلدان النامية يتمثل في:

أولا: الدائرة المفرغة للفقر

إن صاحب الفكرة هو الاقتصادي Nurkse الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقي، ولتوضيح هذا العائق على التنمية الاقتصادية نعتمد على الشكل التالي:

---

[1] بدران، المصدر المذكور سابقا، ص 32.

[2] وداد أحمد كيكسو: العولمة والتنمية الإقتصادية. الطبعة الأولى. عمان الأردن: دار فارس للنشر والتوزيع. 2002. ص ص 108-109.

الشكل رقم (01-01): الدائرة المفرغة للفقر.



المصدر: فريد بشير طاهر: التخطيط الاقتصادي. دار النهضة العربية. 1998. ص 51

حيث أن انخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل الادخار وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار، مما يعني ضمنيا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوص إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي.

وباستمرار هذه الحلقات المتصلة يصعب على البلدان النامية التقدم في مسار التنمية، إلا أنه إذا قامت بكسر حلقة الفقر وآثارها الجانبية، سواء بالاعتماد على التمويل الخارجي كسب بل زيادة الاستثمارات التي عجزت عنها المدخرات المحلية أو القيام بإصلاحات عميقة لعمل منظومة النشاط إقتصادي، بالإضافة إلى مجموعة من التدابير التي تجعل الفقراء يساهمون في الإنتاج فإن ذلك سيؤدي إلى الرفع من النمو[1].

ثانيا: الازدواجية الاقتصادية

مصطلح الازدواجية الاقتصادية يشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات على مستوى التكنولوجيا بين القطاعات ودرجة التطور بينها. والازدواجية الاقتصادية تؤثر سلبا على عملية التنمية وتعيقها؛ ذلك لأن القطاع المتقدم الذي عادة ما يكون قطاع استخراجي أو زراعي يكون أشبه بجزيرة أجنبية بالنسبة لباقي الأجزاء وليس هناك

---

[1] كبداني ، المصدر المذكور سابقا ص، 32.

ارتباطات وثيقة بينها وبين باقي الاقتصاد الوطني، فالجزء الأكبر من الأرباح المتحققة في القطاع المتقدم سوف تعاد إلى بلد الاستثمار الأصلي الأمر الذي يقلل من حجم الادخارات المحلية والاستثمارات كما أن التوسع في القطاع المتقدم يعمل على زيادة الطلب على عوامل الإنتاج في الخارج[1].

ثالثا: قيد الصرف الأجنبي

يؤكد العديد من الاقتصاديين (Singer Myint A. Lewis)أن قوى توازنية تعمل في الإقتصاد الدولي أدت إلى أن المنافع من التجارة الدولية تذهب بشكل كبير إلى البلدان المتقدمة الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي.

و حتى عند انفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية ازدادت تجارتها بشكل كبير غير أنه لم يساهم في تنميتها لأن الاعتماد الكبير على الصادرات الأحادية عرضها للتقلبات الدولية في الطلب وأسعار المنتجات خاصة إذا كانت سلع أولية التي تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية.

وحتى في حالات الركود الاقتصادي فإن نسب التبادل التجاري لا تكون لصالح الدول النامية فتنخفض حصيلتها من العملات الأجنبية وتؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية ويؤثر كذلك على ميزان مدفوعاتها ويجعله يميل للعجز.

رابعا: محدودية الموارد البشرية

يعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وعدم ملاءمتها عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية لأي دولة، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقيق معدلات نمو مرتفعة وكذلك ينعكس في انخفاض مستوى

[1] القريشي، المصدر المذكور سابقا، ص، 153.

الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج وبسبب المشكلات المتعلقة بندرة المهارات والمعرفة الفنية فلا تستطيع الدول استغلال راس المال بالمستوى الكفء .

الفرع الثاني: العوائق الاجتماعية

لعملية التنمية الاقتصادية آثار سلبية في أوائل مراحلها على الفئات ضعيفة الدخل، وهذا ما ينعكس سلبا على الإنفاق الاستهلاكي لها، فتشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتدريب والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات المتداولة يكون له اثار على الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل، فتنتشر البطالة في صفوفهم مقارنة بالفئات الأخرى، وهو ما يقوض من مسار التنمية الاقتصادية.

الفرع الثالث: العوائق السياسية

لا يمكن تصور التنمية الاقتصادية في جو من التوتر والاضطراب السياسي، لذا فإن الاستقرار السياسي يعد أحد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وليس بغريب أن تظهر قضية التنمية بوصفها قضية سياسية من الدرجة الأولى، وتحقيق الإستقرار السياسي شرط هام وأساسي للتنمية الاقتصادية فتحكم السيادة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع تساعد على توجيهها واستغلالها في الشكل الذي يراه المجتمع ملائم[1].

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية

ركزت جهود بعض الاقتصاديين في الربع الأخير من القرن الماضي على محاولة اكتشاف انسب الطرق لبدأ عملية التنمية الاقتصادية، والسير فيها بسرعة وكان من نتائج هذه الجهود ظهور ما يسمي باستراتيجيات التنمية الاقتصادية، فعملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتم بشكل

---

[1] فريد بشير طاهر: التخطيط الاقتصادي. الطبعة الأولى. دار النهضة العربية، 1998، ص 51.

عشوائي، بل لابد أن تستند إلى استراتيجية معينة، مبنية على أسس نظرية معينة ونجد أن للتنمية نظريتين رئيسيتين: التنمية المتوازنة وغير المتوازنة[1].

المطلب الأول: تكوين رأس المال على نطاق كبير –مبدأ الدفعة القوية big push–

يعارض العديد من الاقتصاديين فكرة التنمية الاقتصادية على أساس أنها هي في حذ ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة، ويوصون بضرورة القيام بدفعة قوية أي ضرورة البدء بتنفيذ حجم ضخم من الاستثمارات حتى يمكن التغلب على الركود الاقتصادي للمجتمع المتخلف[2].

ويقصد بالدفعة القوية توجيه حد أدنى من الموارد لبدء عملية التنمية وذلك لضمان استمراريتها، لأن عمليات التنمية في مرحلتها الأولى تواجهها عدة عقبات تمثل عوامل مقاومة لها، ولا يمكن للوسائل الهزيلة مواجهة مثل هذه العقبات ولذلك يجب حشد كل الإمكانيات والطاقات للتنمية الاقتصادية نظرا لعدم جدوى أساليب التدرج البطيئة في تحقيق الهدف منها.

ويتحقق مبدأ الدفعة القوية من خلال الاستثمار في بناء رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة؛ وهي مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها والتي سوف تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام المشاريع الصناعية التي ما كانت لتنشأ دون توافر هذه الخدمات الإنتاجية بتكلفة منخفضة، وأيضا زيادة الاستثمار في إنشاء صناعات تتكامل مشروعاتها رأسيا و أفقيا. ومع التأكيد على أهمية الدفعة القوية كأسلوب تدريجي في التنمية؛ فقد أوضح روزنشتين–رودان أن الوفورات

---

[1]محمد مروان السمان. محمد ظافر محبك. أحمد زهير شامية: مبادئ التحليل الاقتصادي. الطبعة الأولى. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2015، ص 396.

[2]عبد الرحمن يسري أحمد، محمد عبد العزيز عجمية:التنمية الإقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها. الاسكندرية: الدار الجامعية. 1999. ص110.

الخارجية الناتجة عن فكرة الدفعة القوية ترتكز على ثلاث حجج اقتصادية تتكامل مع بعضها وهي[1]:

1- تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الإنتاج للتجزئة

في حالة التصنيع على نطاق واسع وإقامة عدد كبير من الصناعات في آن واحد فإن كل صناعة تحقق عديد من الوفورات الخارجية للصناعات الأخرى المتكاملة معها. ولا يمكن تصور قيام صناعة وحيدة في بيئة غير صناعية فستضطر إلى إنشاء عديد من الصناعات المكملة والمغذية لها. وليتحقق هذا النوع من الوفورات يتعين الاستثمار في عدد كبير من الصناعات مرة واحدة.

2- تكامل دالة العرض وعدم قابلية جانب الطلب للتجزئة

تتمثل في إنشاء عدد من الصناعات في آن واحد يعمل على توسيع نطاق السوق نتيجة للزيادة في الدخول المتولدة في هذه المشاريع معا، وبالتالي يضمن ذلك القضاء على عقبة ضيق نطاق السوق، حيث أن إقامة مشروع واحد يتعرض لمخاطر كبيرة ناتجة عن صعوبة تصريف منتجاته.

إن تكامل دالة الطلب على السلع التي يطلبها المستهلكون تتبع من تنوع الحاجات الإنسانية وتعددها وعدم قابليتها للتجزئة فإنتاج مجموعة السلع الاستهلاكية التي تشبع الحاجات المتعددة تؤدي إلى اتساع نطاق السوق، أما إنشاء الصناعات الاستهلاكية بإتباع أسلوب التدريجي في التصنيع سيجعل كل واحدة تواجه مشكلة تصريف منتجاتها.

3- تكامل دالة الادخار وعدم قابلية المدخرات للتجزئة

يرى روزنشتين-رودان أن تكامل دوال العرض والطلب وما يترتب عليهما من ارتفاع في معدل نمو الدخل الوطني بمعدلات ملموسة يجب أن يقترن باتخاذ الحكومة لإجراءات وسياسات

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف عطية، علي عبد الوهاب النجا: التنمية الاقتصادية. الطبعة الاولى. الاسكندرية: الدار الجامعية .2007.ص ص 168-169.

تعمل على تحويل النسبة الأكبر من الزيادة في الدخل إلى الادخار مما يسهم في زيادة المدخرات. ما يسهم في الحد من مشكلة تمويل التنمية أي في المدى المتوسط و الطويل، ويساهم في زيادة اعتماد الدولة على مواردها الذاتية في تمويل عمليات التنمية.

إن تحليل روزنشتين–رودان يفترض أن التصنيع هو السبيل الوحيد لتنمية الدول المتخلفة وهو المجال الفعال لاستيعاب القوة العاملة المتعطلة جزئيا وكليا في قطاعها الزراعي، وعلى أن تبدأ عملية التصنيع في شكل دفعة قوية. كما فاضل بين أسلوب النموذج الروسي للتصنيع وبين نموذجه الذي يقترحه للمناطق المتخلفة. فالنموذج الروسي يتضمن بناء جميع مراحل الصناعات بشكل متكامل كصناعة ثقيلة، ويستهدف الاكتفاء الذاتي معتمدا على الموارد المحلية اعتمادا كليا.

وأما الأسلوب الذي يقترحه لتصنيع المناطق المتخلفة يتمثل في توجيه حجم كبير من الاستثمار في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة لتدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها في آن واحد في حين أن إقامتها بشكل منفرد لا يحقق هذه الجدوى.

وعليه؛ يتعين إقامة توازن بين مجموعات الصناعات الاستهلاكية وبين مشروعات رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى جذب رؤوس أموال أجنبية واستيراد السلع الإنتاجية من البلدان المتقدمة. مع ضرورة أن يكون للدولة دورا بارزا في عملية تخطيط وتنفيذ مشاريع التصنيع التي يتطلبها تطبيق مبدأ الدفعة القوية، فالسوق المحلية الضيقة في الدول المتخلفة لا تحفز المستثمر الخاص على القيام بمشاريع صناعية تستخدم تكنولوجية حديثة ذات طاقة إنتاجية كبرى، فهو يبني قراره بالاستثمار على أساس الاستفادة الخاصة وليس على أساس الاستفادة الاجتماعية[1].

[1]عجمية. عطا. النجا: المرجع المذكور سابقا، ص ص 173–174.

المطلب الثاني: نظرية التنمية المتوازنة

بالرغم من بعض الاختلافات البسيطة يمكن اعتبار كل من: روز اينشتاين- رودان ونوركس و آرثر لويس سيتوفسكي كرواد لنظرية التنمية المتوازنة[1].ويرى أنصار هذه النظرية بضرورة توجيه دفعة قوية من الاستثمارات لتوفر احتياجات الطلب الاستهلاكي. كما تهتم بضرورة التوازن ما بين النمو في القطاع الصناعي والنمو في القطاع الزراعي.

ولقد لاحظ نوركس أن هناك عقبة أساسية تقف في وجه التصنيع بشكل عام ، ألا وهي ضعف دافع التثمير لدى أصحاب رؤوس الأموال بسبب ضيق السوق المحلية لأغلبية البلدان المتخلفة، إذ يجب توسيع هذه السوق عن طريق البدء بصناعات رائجة في المدى القريب[2].كما يستعرض نوركس ثلاثة نماذج لبناء القاعدة الصناعية وبالتالي النمو الاقتصادي المتسارع للبلدان المتخلفة وهي[3]:

- النمو بواسطة الصادرات من المواد الأولية؛
- النمو بواسطة توسيع الإنتاج المحلي للسلع الصناعية لتغطية السوق الداخلية والمقصود هنا أقامة صناعات إحلال الواردات وعلى الأخص الصناعات الإستهلاكية.
- النمو بواسطة إقامة صناعات التصدير؛

إن هذه النظرية تواجه مسألتين تعاني منها اقتصاديات الدول النامية عموما متمثلة في:

1- وهي الحلقة المفرغة للفقر وانعدام تراكم رأس المال لعدم توفر حد معين من الدخل لذا فإن الاهتمام الأول يرتكز على رفع مستوى الدخل؛

---

[1] المصدر نفسه، ص 397.

[2] السمان: المصدر المذكور سابقا، صص 397-398.

[3] المصدر نفسه، ص 399.

2- وتتمثل في ضيق السوق المحلية بحيث تواجه الاستثمارات عقبة لتصريف منتجاتها نتيجة للطلب الغير مرن.

يرى نوركس أن البلدان الفقيرة لا يمكنها الخروج من التخلف لأنها تدور في حلقة مفرغة ويمكن تلخيصها في ما يلي[1]:

- فقر -ضعف الدخل- ضعف الادخار -ضعف الاستثمار- قلة رأس المال- ضعف الإنتاجية -نقص الدخل- و تعود الحلقة لتنغلق على نفسها؛
- ضعف الدخل- قلة الغذاء- ضعف الإنتاجية- ضعف الدخل و تنغلق الحلقة؛
- ضعف الدخل – قلة الطلب – ضيق الأسواق – نقص التشغيل – ضعف الاستثمار – ضعف الإنتاجية... إلخ.

وللقضاء على هذه الحلقات المفرغة يتطلب التفتح على العالم المتقدم، لنقل التكنولوجيا إلى الدول المتخلفة فيقول نوركس: إن حوافز التوظيف مقيدة بحجم السوق يتحدد بالمستوى العام الإنتاجية والقدرة على الشراء تعني القدرة على الإنتاج ويتوقف مستوى الإنتاجية بدوره بنسبة كبيرة على استخدام رأس المال في الإنتاج.

وعند التحليل يتضح بأن نوركس يعتبر تراكم رأس المال شرطا أساسيا لإحداث التنمية. إلا أن اعتباره العنصر الوحيد والرئيسي لحل مشكلة التنمية يعتبر ناقصا فبالرغم من الاحتياطات النقدية الهائلة التي تتمتع بها البلدان المنتجة للنفط تبقى ضمن مجموعة العالم الثالث حسب مقاييس التخلف، وبالأخص من حيث بنيتها الاقتصادية وتبعيتها شبه الكاملة للسوق الرأسمالي العالمي.

وبالرغم من محاولاتها لتفسير التنمية إلا أنها تعرضت لجملة من الانتقادات[2]:

---

[1] شعباني، المصدر المذكور سابقا، ص ص 81-82.

[2] صواليلي: المصدر المذكور سابقا، ص 29

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي (*)، وبالتالي الإستفادة من التجارة الدولية، نظراً لاعتماد هذه الاستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد.
- إهمال القطاع الزراعي، حيث لا توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع؛
- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثلي الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم؛
- عدم واقعية مشروع كهذا، نظراً لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه .

المطلب الثالث: نظرية التنمية غير متوازنة

على الرغم من أن فرانسوا بيرو (F.Perroux) هو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن نظرية التنمية غير متوازنة حين رأى أن الاستثمارات يجب ان تتوزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية، إلا أن هيرشمان (A. O. Hierschman)هو الذي أعطى لهذه النظرية الدقة والبعد الذي عرفته بعد ذلك[1].

إن طريقة الإستثمارات الفردية أو الخاصة هي أساس النمو المتوازن. فهذا يعني قيام الأفراد المستثمرين باستثمارات في الميادين التي يرونها تحقق الأهداف، وبتحقيق الاهداف الفردية فإن الدولة ستحقق هدفها المتمثل في النمو والتقدم.

نظرية التنمية غير متوازنة تعني الاعتماد على الاستثمارات الفردية أو ما يسمى بالقطاع القائد، وإن هذا يؤدي بالمستثمرين إلى القيام بانتاج السلع التي يزداد الطلب عليها والانتاج في هذا

---

[1]السمان: المصدر المذكور سابقا، ص402.

الميدان يؤدي إلى اهمال قطاعات أخرى. لكن سرعان ما يتوجه المستثمرون للانتاج في هذه القطاعات. وبالتالي تسد ثغرة من الثغرات التي كانت موجودة في الإقتصاد. لكن ومع ذلك؛ تظهر فجوات أخرى أي ستبقى قطاعات مهملة، يستوجب على المستثمرين التوجه اليها. فكلما تم سد فجوة من الفجوات تظهر أخرى، الى ما لا نهاية و بالتالي يبقى الاقتصاد غير متوازن.

وحسب هيرشمان يجب على الدول المتخلفة إذا ما أرادت النمو أن تبتعد عن الاستثمارات التي تخلق توازنا اقتصاديا، بل يجب البحث عن الاستثمارات التي ستعمل على خلق عدم التوازن.

ويضيف هيرشمان أن برامج التنمية الاقتصادية يجب أن تعمل على خلق الحيوية في التنافس النامي دون أن تؤدي إلى إزالة الاختلالات به، وإذا كان على الاقتصاد أن يسير قدما إلى الأمام فإن مهمة سياسة النمو هي المحافظة على القلق الاقتصادي وعدم التوازن، فالكابوس الذي يقلق الاقتصاديين التقليديين الذين ينادون بالتوازن هو بعينه الذي ينبغي أن ننظر إليه نحن على انه خير مساعد في عمليات التنمية".[1]

ومع ذلك؛ تعرضت نظرية التنمية غير المتوازن لجملة من الانتقادات تمثلت في[2]:

- **أنها تتم بصفة أساسية عن طريق المبادأة الفردية:** كونها تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من حث المنظمين الأفراد على اتخاذ القرار؛
- **أنها تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية:** فالقيام بعملية التنمية والاستثمارات في اقتصاد يعاني من التضخم يؤدي إلى زيادة الدخول ومن ثم زيادة الطلب الكلي خاصة على السلع الاستهلاكية وفي ظل انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي في مواجهة الطلب الكلي فإن ذلك يترتب عليه زيادة الضغوط التضخمية؛

---

[1] شعباني. المصدر المذكور سابقا، ص ص88-89.

[2] عجمية. عطية. نجا: المصدر المذكور سابقا، ص190

- يصعب تحديد الأنشطة التي تتمتع بدرجة عالية من الترابط؛ كما أنها تبنى على افتراض مرونة حركية عوامل الإنتاج من نشاط إلى آخر بما يضمن تصحيح الاختلال في التوازن؛
- أنها تركز على القرارات الاستثمارية؛ وأنها تفوق قدرات الدول النامية.

المطلب الرابع: نظرية تلبية الحاجات الأساسية

انتقد عديد الاقتصاديين التركيز الشديد على دور رأس المال بوجه عام ورأس المال المادي بوجه خاص في دفع عجلة التنمية، وفيما يلي بعض الآراء[1]:

- يشير هالبرونز الى أن التركيز الشديد على أهمية التكوين الرأسمالي يؤدي إلى إهمال عوامل التغير الاجتماعية والسياسية البالغة الأهمية في عملية التنمية؛
- أما كيرنكروس يضيف أن الدراسات الإحصائية قدرت إسهام التراكم الرأسمالي لا يزيد عن 25% من معدلات النمو التي تحققت، أما الباقي فترد إلى عوامل أخرى منها الكفاءات التعليمية والتنظيمية والإدارية والابتكارات والأساليب الإنتاجية التي لا تتطلب إلا القليل من الاستثمارات؛
- تشير دراسة دينسون لمصادر النمو في أمريكا للفترة(1919-1957) إلى أن 15% فقط في الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني ترجع إلى الزيادة في حجم رأس المال المادي؛
- أما دراسة Redaway عن نمو الصناعة البريطانية خلال الفترة1948- 1954، فعنصري رأس المال والعمل يساهمان بنصف الزيادة في معدلات النمو والباقي فمرده نوعية المهارات والخبرات.

ومع ذلك؛ يهاجم العديد من الاقتصاديين تجارب التنمية في الدول النامية التي ركزت على تراكم رأس المال وفي نفس الوقت لم تول الجوانب الاجتماعية أهمية كتخفيض حجم البطالة والعمل على تحقيق العدالة في توزيع ثمار التنمية وغيرها.

---

[1] يسري. عجمية: المصدر المذكور سابقا، ص 122.

وبالعودة إلى استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية فإنها تتميز بما يلي[1]:

- عملية التنمية تعمل على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للقاعدة العريضة من أفراد المجتمع حيث يتجه البنيان الإنتاجي إلى تحقيق الاعتماد على السوق المحلي أولا وبالتالي يكون الأساسي من عملية التنمية رفع مستوى المعيشة لغالبية السكان عن طريق إشباع حاجاتهم الأساسية مع مراعاة ظروف وتقاليد مجتمع والعوامل المؤثرة في السلوك الاقتصادي لكل المنتجين والمستهلكين؛
- النهوض بمستوى قدرات وكفاءات القوة العاملة: حيث يضمن هذا المدخل توفير حد أدنى من الغذاء و اللباس والعلاج للطبقات الفقيرة مما يرفع من قدراتهم الإنتاجية وبالتالي لا يعد الإنفاق على مثل هذه الحاجات الأساسية تخصيصا للموارد في جانب الاستهلاك بقدر ما يعد استثمارا في الموارد البشرية لما يترتب عليه من زيادة في القدرة الإنتاجية.

المبحث الرابع: تمويل التنمية الاقتصادية ومصادره

للتمويل دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فبدونه لا يمكن إقامة المشاريع والمنشآت وبتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية تحقيق التقدم وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية تمويل التنمية الإقتصادية

هناك مفهومان لتمويل التنمية معنى حقيقي وآخر نقدي[2]؛ فالمعنى الحقيقي يقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية وتتمثل هذه الموارد في:

- سلع الاستهلاك اللازمة لسد حاجة العاملين في مشروعات التنمية الاستثمارية، لذلك يتطلب الأمر وجود فائض في قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية عن حاجة القائمين بالإنتاج في هذا القطاع؛

---

[1] عجمية. عطية. نجا: المصدر المذكور سابقا، ص 195.

[2] قابل: المصدر المذكور سابقا، ص 166.

- سلع الاستثمار (المعدات والآلات) وهي موارد حقيقية كانت موجهة إلى الاستهلاك، ولكنها بدلا من ذلك وجهت إلى إنتاج سلع الاستثمار، فهي تتضمن ادخارا بما يساوي قيمتها.

أما المعنى النقدي فيقصد به توفير الأموال اللازمة (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك[1].ويعبر كذلك عن المجموعة من الأسس والوقائع والحقائق التي تسعى إلى تدبير الأموال وكيفية استخدامها سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشآت أو الأجهزة الحكومية.

وتتجسد أهمية التمويل من خلال استثمارات الخطة التمويلية، فالموارد التمويلية تتحدد من خلال مستوى الزيادة المستهدفة في الناتج الوطني والمستوى العام للإنتاجية الحدية لرأس المال وتطور أسعار إنتاج السلع وخدمات الاستثمار خلال فترة التنفيذ، فالتمويل يوفر الموارد اللازمة لإنفاقها على الاستثمارات وزيادة الناتج الوطني وتحسين مستوى معيشة الأفراد .

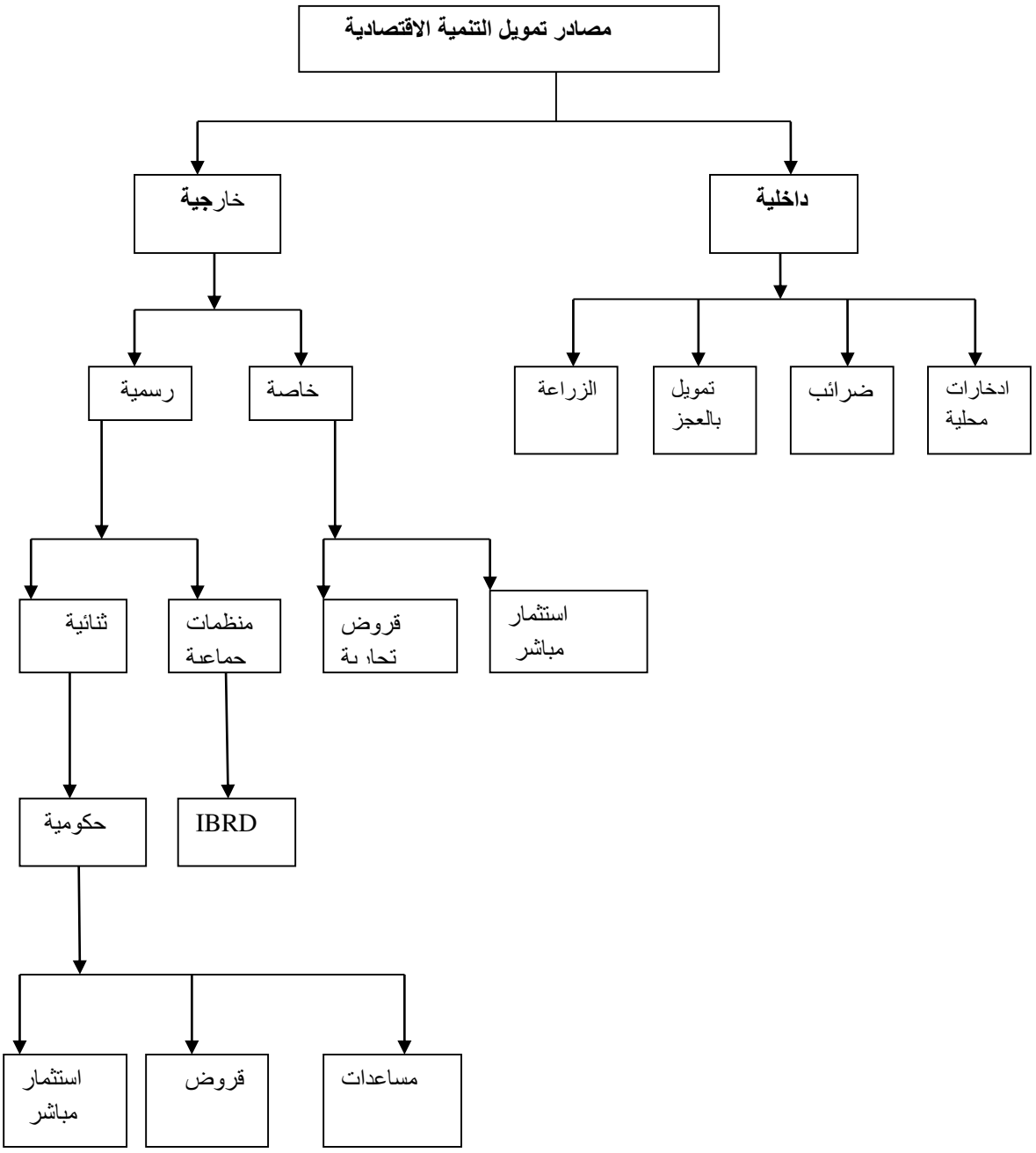
وبهذا فالتمويل يؤمن ويسهل عملية انتقال الفوائض النقدية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي، ولكي يؤدي التمويل هذا الدور لابد من استخدام الموارد أكفأ استخدام حتى نضمن أعلى نمو للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

للتعرف على مصادر تمويل التنمية الاقتصادية نعتمد على الشكل الاتي:

[1] مصيطفى. بن سانية: المصدر المذكور سابقا، ص 209.

الشكل رقم (01-02) : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية



المصدر: القريشي: المصدر المذكور سابقا، ص 189.

يقصد بالتمويل المحلي أو الداخلي بحث مصادر الادخار المحلي وكذا بحث الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية، ويتحقق الادخار عن طريق مجموعة من القطاعات والسياسات هي:

أولا: الادخار العائلي

ويشتمل هذا القطاع على العائلات والأفراد والمؤسسات الخاصة وعادة ما يقاس حجم الادخارات لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التصرف فيها (أي الدخل بعد تسديد الضرائب) والانفاق الخاص بعد الاستهلاك[1].

ثانيا: الادخار الحكومي

يمثل الادخار الحكومي الفرق بين ايرادات الحكومة الجارية والانفاق الحكومي الجاري (الاستهلاك العام)، و يزداد الادخار بزيادة الايرادات من جهة وانخفاض النفقات من ناحية أخرى[2].

ثالثا: ادخار قطاع الأعمال

ويتمثل هذا النوع من الادخار بالارباح المحتجزة لدى الشركات والتي تمثل مصدرا لتمويل الاستثمار، يتكون قطاع الاعمال من قطاع الأعمال الخاص الحكومي ويعتمد حجم الادخار لديه على حجم الفائض المتولد[3].

رابعا: التمويل بالعجز (التضخمي)

إن التمويل بالعجز يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار من خلال طبع النقود أو توسيع الائتمان من قبل البنوك بدون حاجة إلى وجود ادخار مسبق.

---

[1]مصيطفى. بن سانية: المصدر المذكور سابقا، ص 215.

[2] قابيل: المصدر المذكور سابقا، ص 174.

[3]القريشي: المصدر السابق الذكر، ص، 192.

وتلجأ الحكومة إلى هذا التمويل عندما تريد تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة لدفع النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي. وهذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار يتجاوز حجم الادخار المتاح وبالتالي يولد نوعا من التضخم[1].

إن اختيار التمويل التضخمي يرتبط بكفاءة السوق المالي والنقدي والمصرفي وهنا تظهر صعوبة الالتجاء إليه الاقتصاديات النامية، حيث تتمتع أنظمتها المالية و المصرفية بعدم الكفاءة لتعويض النقص في نسبة التقدم اللازم في تحفيزالنمو، لذلك فان ارتباط التمويل بالتضخم عن طريق توسع الائتمان المصرفي بمراحل النمو في الأنظمة المالية أو المصرفية أو مراحل التقدم الاقتصادي يجعله أكثر تلاؤما مع الدول المتقدمة).

خامسا: استخدام القطاع الزراعي كوسيلة للتمويل

استخدم القطاع الزراعي في عدد من البلدان التي أصبحت صناعية اليوم كوسيلة لتمويل الصناعة خاصة وأن الزراعة في تمثل القطاع الرئيسي لتوليد الدخل في بداية مرحلة التنمية. فـفي البلدان النامية القطاع الزراعي يتصف بوجود بطالة مقنعة والذي يعني وجود ادخار كامن يمكن أن يساهم في زيادة معدل الاستثمار والناتج الكلي إذا ما تم سحب فائض العمل من الزراعة وتشغيله في مشروعات أخرى.

المطلب الثالث: المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

نظرا لقصور مصادر التمويل المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية ولوجود العديد من القيود التي تعوق زيادة الادخار المحلي بدرجة محسوسة تكفي للدفعة الاستثمارية والانطلاقة في المراحل الأولى للتنمية، والتي يصعب عليها التأثير إيجابا في الأجل القصير (وجود

[1] القريشي: المصدر المذكور سابقا. ص193.

فجوة إدخار واسعة)، تندفع الدول النامية اضطرارا إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد الفجوة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها خلال المراحل الأولى للتنمية وذلك في شكل تمويل وعلاقات اقتصادية دولية.

الفرع الأول: مصادر التمويل الخاصة

تنقسم مصادر التمويل الخاصة إلى قسمين الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض التجارية.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر

يتمثل في الاستثمارات التي يملكها ويديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها ويبرز لهم حق الإدارة[1]. وينقسم بدوره إلى نوعين الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة (يملك صاحب رأس المال الأجنبي المشروع المقام ملكية تامة) والاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة الثنائية (شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومة) أو خاص)

وتلعب الشركات المتعددة الجنسيات دورا في تمويل التنمية الاقتصادية وذلك بارتباطها مع الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن الحصة الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان العالم الثالث تتم بواسطة الشركات متعددة الجنسيات .

ثانيا: القروض التجارية

تعتبر القروض التجارية من أكبر أنواع المدخرات الأجنبية المتدفقة للبلدان النامية والتي نمت بشكل سريع ويقصد بها "تلك القروض القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق مع التعهد بردها وفق شروط معينة"، و هي ثلاثة أنواع:

---

[1] مصيطفى. بن سانية: المصدر السابق الذكر. ص 254.

- القروض المالية (قروض السندات) حيث تقوم الحكومات بالاقتراض طويل الأجل وذلك من خلال إصدار سندات والتي يقوم المستثمرون في البلدان المتقدمة بشرائها؛
- القروض المصرفية التجارية؛
- إئتمانات التصدير حيث تعرض الشركات المصدرة ومصارفها التجارية إئتمانات التصدير إلى البلدان المستوردة كوسيلة لتشجيع المبيعات من خلال السماح بتأخير الدفع على الاستيرادات و تكون على هذه الائتمانات أسعار فائدة تجارية.

الفرع الثاني: مصادر التمويل الرسمية

تتمثل مصادر التمويل الرسمية في تشمل التدفقات الرأسمالية الثنائية ومتعددة الأطراف[1]:

أولا: التدفقات الثنائية (الحكومية)

تتكون من المساعدات ومنح، القروض، الاستثمار المباشر.

1- **المساعدات و المنح:** وهي تدفقات من رأس المال تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية خاصة غير النفطية، التي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظرا للمشاكل التي تواجهها.

2- **القروض:** وهي نوعان قروض طويلة الأجل و قروض قصيرة الأجل حيث تأخذ القروض طويلة الأجل شكلين أساسيين[2]:

- **قروض سهلة ميسرة:** وهي قروض تعقد بسعر فائدة منخفض أو بدونه وتمتد آجالها إلى فترات طويلة تصل حتى خمسين سنة؛

---

[1] القريشي: المصدر المذكور سابقا، ص208.

[2] مصيطفى. سانية: المصدر المذكور سابقا، ص ص 244-245.

- **قروض عادية (غير ميسرة):** وهي قروض تعقد بسعر فائدة أعلى من القروض الميسرة وتمتد آجالها لفترات تتراوح بين عشر إلى عشرين سنة وتختلف دوافع هذه المساعدات ما بين الدول المانحة والممنوحة، فعادة ما تطلب الأقطار الممنوحة هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتخلص باستقدام الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية أو لأغراض إنسانية لتخفيف الفقر والأمراض.

ثانيا: الاستثمار المباشر الخاص المباشر

ويمثل استثمار الموارد الأجنبية الخاصة في اقتصاديات البلدان النامية مع امتلاك هذه النشاطات سواء بشكل كامل أو جزئي، وفي غالب الأحيان تمثل الشركات المتعددة الجنسيات

ثالثا: التدفقات متعددة الأطراف

التي تتم من خلال المنظمات والوكالات الدولية والمساعدات الإنمائية الرسمية، وتتمثل المصادر الرئيسية لتدفق المساعدات متعددة الأطراف في البنك الدولي للإعمار والتنمية، صندوق النقد الدولي، و كذلك الأمم المتحدة و البنوك التنموية الإقليمية.

حيث أن التدفق الموارد من الوكالات متعددة الأطراف إلى البلدان النامية لا تعتمد فقط على مساهمات البلدان المتقدمة بل تعتمد على الفوائد التي تحصل عليها من أسواق رأس المال ومن سداد القروض السابقة .

خلاصة:

على مدى أكثر من قرن من الزمن تكونت النظرية البحتة في النمو والتنمية الاقتصادية، في محاولة لتفسير المبادئ والآليات التي يمكن أن تساعد الدول والحكومات في بناء تنميتها الاقتصادية وتحقيق استدامتها، فبدأها أدم سميث بتحديد العوامل التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي من تجميع رأس المال ونمو السكان ورفع انتاجية العمل، مع إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي والتركيز على حرية التجارة الدولية للوصول إلى أعلى درجات التخصص وتقسيم العمل الدولي، كما أن ريكاردو اعتبرت البناء الحقيقي للنمو الاقتصادي يتمثل في الحرية الفردية واعطاء الرأسماليون قيادة النشاط الاقتصادي ويرافقه في ذلك الإقطاعيون والعمال.

ومع التقدم الذي عرفته البشرية في مجال الصناعة وحاجياتها، انتقل الهدف من البحث عن النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية، فهي تعني تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنهاء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، فاهتمت نظرياتها بالأسباب التي أدت إلى التفاوت بين الدول المتقدمة والنامية في مجال التنمية الاقتصادية وماهي أهم السياسات الواجب تطبيقها لتعزيز التنمية الاقتصادية بالدول النامية.

لقد ركزت جهود الاقتصاديين على محاولة اكتشاف انسب الطرق لبدأ عملية التنمية الاقتصادية، أخذين بعين الإعتبار أنها لا تتم بشكل عشوائي، بل تستند إلى استراتيجية معينة والتي لخصت في طريقين: التنمية المتوازنة وغير المتوازنة

وفي ضوء ما تم عرضه في المبحث الأخير فإن التمويل يؤدي دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية وبدونه لا يمكن إقامة المشاريع والمنشآت وبتوفير مصادر التمويل المحلية والأجنبية يمكن لعملية التنمية الاقتصادية تحقيق التقدم وتنفيذ الاستثمارات بأنواعها المختلفة.

بصفة عامة؛ يمكن القول أن التنمية الاقتصادية هي غاية تهدف إلى تحقيقها كل الدول خاصة النامية منها، فهي تسعى بكل الوسائل لتوفير مصادر تمويلها وكذا معرفة أهم السياسات والإجراءات والتدابير المعتمدة والموجهة لتغيير بنية وهيكلة الاقتصاد لتحقيق الأهداف التي تنطوي عليها، فعلى البلدان النامية معرفة كيفية استغلال مواردها بطريقة مثلى تحقق لها نموا اقتصاديا تتبعه تنمية اقتصادية فعلية ودائمة.

الفصل الثاني:

النفط وتطوراته السعرية في الأسواق الدولية

النفط وتطوراته السعرية في الأسواق الدولية

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ 1859 ، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة منذ تلك الحقبة، إذ أنه محور الحركة الإنتاجية وعنصرا لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة اليومية، وإن الحديث عن النفط لا يقتصر عن كونه مصدر من مصادر الطاقة فقط، بل تعدى إلى كونه مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم[1]. كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصادية التي استحوذ عليها النفط.

لقد أدت هذه الأهمية الخاصة للنفط إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام، وذو ميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، فأصبحت مرتبطة بعديد التطورات العالمية والإقليمية السياسية والبيئية والإجتماعية، مما جعل السوق النفطية تتميز بعدم الاستقرار والثبات، مخلفة مجموعة من الانعكاسات على مختلف الاقتصاديات حسب اتجاه الصدمة.

وسوف نحاول ضمن هذا الفصل مناقشة أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية والتطورات والأزمات التي شهدتها أسعار النفط، بداية بالتطور التاريخي للنفط وصناعته

[1] حافظ برجاس. محمد مجدوب: الصراع الدولي على النفط العربي. الطبعة الأولى. بيسان للنشر والتوزيع. 2000. ص 19.

المبحث الأول: أهمية النفط وتطوراته الصناعية

ننوه بداية إلى أن استخدام كلمة أو مصطلح النفط ليس موحدا في جميع الأوساط العلمية عامة أو الجامعية منها تحديدا عربيا أو دوليا، فالبلدان الغربية تستخدم كلمة بترول لأن أصلها لا تيني، أما بلدن أوربا الشرقية ذات الأصل السلافي فيستخدمون كلمة نفط ، وفي منطقتنا منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين. علما بأن الكلمتين ترمزان لنفس الشيء عن هذه المادة، رغم أن البترول أكثر وضوحا في دلالته الموضوعية والعلمية وبتجسيد المعنى لهذه المادة[1].

المطلب الأول : مفهوم النفط وأصله

النفط عبارة عن سائل أسود كثيف سريع الاشتعال، ويكون خليط من المركبات العضوية التي تتكون أساسا من عنصري الكربون والهيدروجين، وتعرف باسم الهيدروكربونات حيث تتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50% – 98%.

الفرع الأول: مفهوم النفط

البترول والنفط كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث أن البترول هو مصطلح لاتيني الأصل يرجع إلى كلمة petroleum وهي تتكون من مقطعين petr وتعني الصخر و oleum وتعني الزيت بمعنى زيت الصخر[2]. ويسمى اشتقاقا من اللغة الفارسية "نافاتا" وتعني قابلية السريان، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال بني غامق أو بني مخضر، ويوجد في الطبقة العلويا للقشرة الأرضية، كما أنه يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته من مكان لآخر.

---

[1] أمينة مخلفي: محاضرات في الاقتصاد البترولي. مطبوعة مخصصة لطلبة السنة الثالثة ليسانس. تخصص اقتصاد و تسيير بترولي. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة. 2013–2014، ص 05.

[2] محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1983. ص08.

ويعتبر كذلك مادة رئيسية للعديد من المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية، والبترول مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيمياويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي منها. ويوجد في باطن الأرض وأعماق البحار بشكل تجمعات من الموارد الهيدروكربونية تكونت منذ أمد بعيد نتيجة لتفكك بقايا الحيوانات والنباتات تحت طبقات من الطين وبتأثير من حرارة الشمس عبر السنوات[1].

وفيما يخص موقعه من الموارد الاقتصادية فهو مورد اقتصادي طبيعي طارئ وناضب فهو يتمتع بمخزون أو احتياطي غير متجدد، ولا يتركب بعد استعماله الأول ولا يأمل في استعماله ثانية[2].

وكذلك تطلق كلمة نفط بمعناها الواسع على جميع الترسبات التي تتكون بباطن الأرض ولكن الكلمة بمعناها التجاري الضيق تقتصر أساسا على الترسبات السائلة أي الزيت الخام بينما يطلق على الترسبات الغازية الغاز الطبيعي وعلى الترسبات الجامدة اسم الفحم الحجري[3].

ومن جهة أخرى فينظر إليه على أنه مادة غازية وهي الهيدروكاربونات الغازية ويطلق عليه الغاز الطبيعي Natural Gas وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان Methane والإثان Ethane والبروبين Propane والبوتان Butane والنتروجين وثاني أوكسيد الكربون والكبريت بنسب متفاوتة، إذ أن أكبر نسبة في الغاز الطبيعي هي لعنصر الميثان بنسبة 70-90% ويمكن إسالته أو تسييله (جعله سائلا) تحت ضغط عالي ودرجة حرارة عالية[4].

---

[1] برجاس. مجدوب: المصدر المذكور سابقا، ص 20

[2] كمال باصور: اثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري2000- 2014 مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: انعكاسات انهيار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر و الحلول". كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة المدية. الجزائر: 7-8 أكتوبر 2014. ص 02.

[3] نفس المرجع السابق، ص، 22.

[4] مخلفي: المصدر المذكور سابقا، ص، 08.

الفرع الثاني: أصل النفط

انقسم الباحثون في تفسير نشأة وأصل تكوين البترول إلى قسمين، قسم يؤيد نظرية النشأة العضوية، وقسم يؤيد النظرية غير العضوية لنشأته، وفيما يلي عرض لمضمون النظريتين[1]:

أولا: نظرية النشأة العضوية

وفقا لهذه النظرية فإن البترول يتكون من تحلل المواد العضوية (حيوانية نباتية) كما أن السائل الزيتي الخام يتكون في ظل ظروف طبيعية خاصة جدا توافرت على مر الزمن، والتي تتمثل في توافر النباتات والحيوانات التي تحتوي على المواد العضوية، وأنها تكون قد تعرضت للتحلل تحت ظروف ضغط وحرارة عالية.

ثانيا: نظرية النشأة اللاعضوية

أول من نادى بهذه النظرية في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي" مندليف" وقد افترض أن تكوين الزيت الأسود السائل، جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كبربيتد الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية، تحت درجات عالية جدا من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي.

المطلب الثاني: المنتجات النفطية وتصنيفاتها

نتعرض ضمن هذا المطلب لأهم المنتجات النفطية وتصنيفاته حسب مختلف المعايير.

الفرع الأول: منتجات النفط

النفط الخام يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات النفطية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعماله، ويمكن سرد هذه المنتجات النفطية بحسب قيمتها كالأتي:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات البترول و السياسة السعرية البترولية. الطبعة الأولى. الإسكندرية: الدار الجامعية. 2015، ص 17-19.

1- **المنتجات الخفيفة:** منها الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، الكيروزين.

2- **المنتجات المتوسطة:** نجد منها زيت الغاز، زيت الديزيل، زيت التشحيم.

3- **المنتجات الثقيلة :**مثل زيت الوقود، الإسفلت، الشمع.

الفرع الثاني: مميزات النفط

يتميز النفط ببعض الصفات والتي نذكرها فيما يلي[1]:

1. مرونة النفط وسهولة نقله وتوزيعه وتخزينه: إن ميزة النقل والتخزين تجعل من النفط وقودا مرنا بمعنى أنه ما دام هناك مخزون كاف فبالإمكان استخدام الكميات المطلوبة وفقا للحاجة، إلى جانب ذلك تنفرد المنتجات النفطية بسهولة توزيعها على المستهلكين عن طريق شركات تقوم بنقلها إلى محطات البنزين و المصانع و محطات توليد الكهرباء.

2. محتوى النفط الحراري قياسا مع مصادر الطاقة الأخرى: يحتوي النفط على أكبر طاقة حرارية بالمقارنة مع باقي المحروقات فغالونا من البنزين يولد عند احتراقه 125.70 مليون وحدة حرارية. بينما يولد الفحم الحجري 27.17 مليون وحدة حرارية.

3. النفط أقل كلفة: يعتبر النفط حتى الآن منافسا تجاريا لمصادر الطاقة البديلة، سواء من حيث تكلفة إنتاجه أو من حيث سعره، فقد بقي سعر البرميل لمدة نصف القرن يتراوح ما بين 1 دولار و 1.80 دولار و هو أدنى سعر أي مصدر من مصادر الطاقة.

4. انخفاض نسبة التلوث في النفط مقارنة مع بعض مصادر الطاقة الأخرى: طاقة الوقود التقليدية كالنفط والفحم والغاز عند احتراقها لتوليد طاقة في المصانع والمحطات ووسائل النقل ينتج عنها غازات عدة ملوثة للبيئة مثل غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2 وبعض أكسيد النتروجين

[1] برجاس. مجدوب: المصدر المذكور سابقا، ص ص 64-67.

ثاني أكسيد الكبريت، وأكثرها ضررا التي تنتج عن الفحم والنفط أما الغاز الطبيعي فيعتبر أقل ضررا. كما يتميز النفط عن الفحم باحتوائه على نسبة أقل من الغازات المضرة لاسيما CO_2.

جدول رقم (02-01): نسبة الـ co_2 في مختلف المصادر الطاقوية

المادة	الفحم	الغاز الطبيعي	النفط	منتجات أخرى
نسبة co_2	%44.9	%19.9	%34.6	%0.6

source: International Energy Agency. Key Word Energy statistics 2017. p 56.

5. النفط صناعة تحويلية: يعتبر النفط صناعة تحويلية، أي أنه لا يستهلك مباشرة بل يدخل إلى المصافي التكرير، وينتج منه مجموعة من الغازات تعرف بغازات البترول وتليها مجموعة من السوائل التي تستخدم في الاحتراق كالبنزين والديزيل والكيروسين. ويبقى في النهاية خليط ثقيل يخرج منه المازوت مخلفا وراءه ما يسمى ب النافثا وهذا الأخير يعتبر أساس الصناعة البتروكيميائية الحديثة، والأهم أن كل مادة من هذه المواد قابلة لعمليات تصنيعية واسعة.

الفرع الثالث: تصنيفات النفط ومقاييسه

يتم تصنيف النفط على النحو التالي:

أولا: تصنيف النفط الخام على أساس التركيب الكيميائي

استخدم هذا التصنيف مع ظهور الصناعة النفطية فكان التركيز على المنتجات أو المشتقات الكيميائية التي يمكن استخلاصها من تكريره آنذاك، والأنواع التي يتضمنها هذا التصنيف هي[1]:

1- نفط ذو أساس بارافيني: يفضل استخدامه في صناعة زيوت التشحيم ذات الجودة العالية وهو الأسهل والأقل تكلفة في عملية التكرير؛

2- نفط ذو أساس نافثيني: يحتوي على **نسبة** عالية من المواد الإسفلتية (الحالة الصلبة للبترول

[1] علة مراد: دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000- 2014). مجلة رؤى إستراتيجية. الجزائر. جانفي 2017 ،ص،95.

المتواجد في الطبيعة)، وهو مناسب لإنتاج الغازولين؛

3- نفط متوسط: يتكون من مزيج من النوعين السابقين، حيث يحتوي على الشمع البارافيني والمواد الإسفلتية معاً، ويندرج معظم نفط المنطقة العربية تحت هذا النوع.

ثانيا: تصنيف النفط حسب درجة الكثافة API

في صناعة النفط يعبر عن درجة الكثافة النوعية باستخدام قياس معهد البترول الأمريكي API(Amirican Petroleum Institute)، ويرتبط بدرجة الكثافة النوعية، ويمكن أن ينتج البلد الواحد أنواعا عدة من النفط الخام ولكل نوع كثافته الخاصة[1]، وأحيانا يكون الاختلاف داخل الحقل البترولي الواحد؛ فيوجد في طبقة معينة نفط خفيف، وفي أخرى نفط ثقيل. وتحسب الكثافة النوعية بموجب المعادلة التي وضعها معهد البترول الأمريكي في شكل رقم صحيح وكسر عشري ثم يقرن به الحروف الثلاث الأولى من اسم (API) .و تقاس هذه الدرجة لهذا المؤشر بالمعادلة الآتية[2]:

درجة API= (141.5 /درجة الكثافة النوعية عند درجة حرارة 60 ف) – 131.5

ثالثا: تصنيف النفط حسب نسبة الكبريت

تكتسي نسبة الكبريت التي يحتوي عليها النفط أهمية بالغة، ولاسيما أن ارتفاعها يقلل من جودة المنتجات الناتجة عن تكريره، ووفق المعيار يصنف النفط إلى: نفط حلو، وذلك إذا كانت نسبة المحتوى الكبريتي أقل من 0.5% ونفط متوسط الحموضة، إذا كانت نسبة الكبريت فيه ما بين 0.5 و 1% ونفط حامضي، إذا كانت نسبة الكبريت فيه أكبر من 1%.

---

[1] الكثافة النوعية لمادة معينة هي نسبة وزن حجم معين من تلك المادة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارة المادة مع درجة حرارة الماء) و بالنسبة للنفط تمثل درجة 60 الحرارة القياسية تؤثر الكثافة النوعية على سعر البترول أيضا فارتفاعها يعني الجودة الجيدة للبترول و بالتالي ارتفاع سعره و العكس صحيح.

[2] عبد المطلب. المصدر المذكور سابقا، ص 33.

المطلب الثالث: أهمية النفط

تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال التنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري للبترول أصبحت وثيقة واعتبر إستهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي. و تنعكس أهميته في جوانب متعددة نوجزها في ما يلي[1]:

- **النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة:** يعد النفط في الوقت الحالي المصدر الأساسي للطاقة وهو محرك الاقتصاد العالمي، ويعدّ استهلاكه معياراً للتقدم الاقتصادي؛
- **النفط بصفته مصدراً للإيرادات المالية:** يعدّ النفط مصدراً لتمويل النشاط الاقتصادي وتتضح أهميته في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، التي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على إيراداته لتوليد الدخل الوطني وإحداث التراكم الرأسمالي وتمويل خطط التنمية الاقتصادية ويسهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عال خاصة حينما يكون في شكل مشتقات بترولية؛
- **دور النفط في القطاع الصناعي:** يذهب نحو 80% من النفط المستهلك في العالم إلى قطاع الصناعة مما يعني أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (02-02): الاستهلاك العالمي للنفط بحسب القطاعات الاقتصادية لسنة 2015

قطاع النقل	القطاع الصناعي	القطاعات غير النفطية	قطاعات أخرى
0.3%	**79.8%**	**%15.9**	**%5.5**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات:

. International Energy Agency. Key Word Energy statistics 2017 p 56

[1] علة. المصدر المذكور سابقا. ص 97.

- **دور النفط في القطاع الزراعي:** دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر يمكن أن نطلق عليه اسم البترو-زراعة وذلك لسببين رئيسيين هما :النفط بصفته مصدراً لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديث؛ واستعمال المنتجات البتروكيماوية وأثرها في التقدم الزراعي.

وإلى جانب هذه العناصر تظهر أهمية النفط أيضاً من خلال العديد من العوامل التي تتشعب لتطور قطاعات أخرى خارج نطاق الاقتصاد، ومن أهمها ما يأتي:

- **النفط كوسيلة ضغط:** للنفط أهمية سياسية كبيرة في يد الدول المستهلكة من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط في العالم، كما أن الدول المنتجة له استعملته لغرض سياسي، مثلما فرضته الدول العربية سلاح ضغط في حرب 1973، كما استعملته منظمة الأمم المتحدة للغرض نفسه إذ فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.
- **النفط بصفته سبباً للحرب أو هدفاً لها :**تمثل العوامل الاقتصادية بشكل عام أحد أسباب اندلاع الحروب، ومن بينها النفط الذي تحاول الدول السيطرة على المناطق الغنية بموارده.

المطلب الرابع : تطور الصناعة النفطية

ذكرت التوراة أن النبي نوح عليه السلام استخدام القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته، كما استخدمته أم النبي موسى عليه السلام القار في الصندوق الذي وضعت فيه النبي موسى عليه السلام قبل إلقاءه في اليم[1]، فلقد تواجد النفط منذ القدم واستعمل في التدفئة والبناء وصناعة العقاقير، ففي البداية اقتصر استخدامه في الإضاءة وإجراء الطقوس الدينية وأغراض الزينة [2].

بالرغم من قدم استخدام النفط إلا أن اكتشاف مكامنه لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي 1830 م تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية. واكتشف

---

[1] مخلفي. المصدر المذكور سابقا، ص 9.

[2]الحاج موسى بن عمر: السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952–1962. الطبعة الأولى. الجزائر: 2004. ص 21.

في روسيا سنة 1856 م، وفي رومانيا سنة1858 ولكن أول اكتشاف تجاري كان في مدينة تتسفيل بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية[1]

ويرجع عهد الصناعة النفطية الحديث إلى القرن التاسع عشر ففي سنة 1847 قام الانجليزي" يونج" بتجارب لتقطير النفط من الفحم الحجري فلقي بوادر النجاح إلا أنه لم يدرك الاهمية العلمية لهذا الاكتشاف، كما وفق "ستوفاستر" أحد رجال الصناعة الألمانية لصنع مصباح للإنارة يوقد بنوع من الزيت أخف وأكثر سيولة من الانواع المعروفة أنذاك، وفي هذا الوقت كان الامريكيون يعرفون النفط ويستخدمونه في مجالات عدة كالاستشفاء التشحيم وغيرها.

ومع الابحاث الجامعية قام الاستاذ "سبيلمان بيل " بإجراء تحاليل دقيقة للمادة تحصل بعدها على الغاز والبرافين وزيت التشحيم بعمليات بسيطة وقليلة الكلفة، وهكذا أثبت أنه يمكن استخدام المادة لأغراض تجارية مفيدة، وأمام الطلب المتنامي على هذه المشتقات النفطية لم تعد مصادر النفط السطحية قادرة على تلبية الكميات الكافية من الطلب عليها[2].

وبالبحث عن أول بئر للنفط فقد حفره المهندس الروسي " سيمونوف" عام 1848 في شمال شرق باكو التي كان تنتج نحو 90 % من اجمالي انتاج النفط العالمي حينها، غير أن تاريخ النفط الحديث يبدأ بوقوع السيد " صموئيل كير " على منبع للنفط في أثناء قيامه بحفر الآبار لاستخراج الملح في ولاية بنسلفانيا الأمريكية قبل الحرب الأهلية الأمريكية (1865 –1861)، ولم يكن يقدر أهميته فوضعه في القناني وقام ببيعه كعلاج للكوليرا والنزلة الصدرية والسل وامراض الكبد.

إن اكتشاف "صموئيل كير" للنفط واستخداماته لفت انتباه الكولونيل " ادورد دريك" الذي كان يعمل لصالح مجموعة من المستثمرين المغامرين الذين كانوا يبحثون عن الثروة أكثر من بحثهم

---

[1] مخلفي. المصدر المذكور سابقا، ص 9.

[2] بن عمر. المصدر المذكور سابقا، ص-ص،22-23.

عن النفط ، وقد نجح دريك" سنة 1859 في حفر أول بئر لاستخراج النفط في ولاية بنسلفانيا باستخدام الآلات البخارية والوصول إليه في مكامنه الرسوبية في باطن الارض.

وربما ترجع شهرة دريك إلى أنه أول من لفت الانتباه الى أهمية الحصول على التمويل اللازم لعمليات الحفر والتطوير ، ثم امتدت يد السيد "" جون روكفلر " الى صناعة النفط مفتتحا عهد الصراع الرأسمالي عليه فأخذت أهمية النفط تتضاعف بمرور الزمن واحتل النفط تدريجيا المكانة التي كانت للفحم في الصناعات المختلفة[1].

وبحلول سنة 1910 أصبح النفط ينتج في كل من رومانيا؛ كندا؛ ايطاليا؛ ألمانيا؛ اليابان؛ الهند؛ البيرو؛ المكسيك؛ الأرجنتين؛ اندونيسيا، وفي سنة 1911 بدأ الإنتاج في جزر البورينو البريطانية ثم فنزويلا سنة1914، وفي الشرق الأوسط والمنطقة العربية تم اكتشاف النفط في إيران سنة 1908 ثم في مصر 1910 وفي 1927 أكملت الشركة العراقية للنفط أول حقول النفط في كركوك؛ وفي 1932 تم اكتشاف النفط في البحرين، وبحلول سنة 1936 و 1938 اكتشف النفط في كل من الكويت والعربية السعودية على التوالي .وفي سنة 1956 تم اكتشاف النفط في الجزائر وفي سنة1967 اكتشف النفط في النرويج[2].

إن استخدام النفط في تسيير المحركات الميكانيكية رفع من الطلب على البنزين والمشتقات النفطية، وكانت الحرب العالمية الأولى سببا في زيادة الطلب على هذا النوع على الوقود، وفي الفترة الواقعة ما بين الحربين، تطورت الصناعة النفطية من حيث الاستخراج والتصفية وزاد اعتماد الصناعة والمجتمع المتطور على المحركات التي تعمل بالبنزين والمازوت مما أدى إلى استمرار الارتفاع في استهلاك النفط، ولكن التطور المهم كان في إنشاء الصناعة البتروكيميائية

---

[1] عبدالرضا، المصدر المذكور سابقا، ص–ص 10–11.

[2] مخلفي. المصدر المذكور سابقا ص 10.

منذ الحرب العالمية الثانية وتحول بعدها الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للطاقة بدل الفحم، وأخذت الشركات العالمية تتسابق على مناطق وجوده واستغلال آباره[1] .

المبحث الثاني: محددات تسعير النفط

يكتسي سعر النفط أهمية بالغة بالنسبة للدول المصدرة كمصدرتمويل يساعد على تجاوز جدليات التنمية الاقتصادية بها، أما الدول المستوردة فتنظر إليه على أنه عقبة في مسار تنميتها إذا تجاوزسعره ما يمكن أن تتحمله.

المطلب الأول: ماهية سعر النفط

السعر هو عبارة عن قيمة شيء معبر عنها بالنقود؛ والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو لا يعادله أو يتساوى معه، وعلية فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

ويعرف كذلك السعر البترولي بأنه" تلك القيمة النقدية التي تعطي للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها[2] .من هذا التعريف تبرز تركيبة سعر البترول:

- كمية البترول الممكن عرضها بسعر معين؛ وكمية البترول المطلوبة بسعر معين؛
- تركيبة سوق البترول؛ ونوعية المعلومة لدى المشترين والبائعين(درجة الثقة أو الخطر).

فهو بذلك القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المكون من (42) غالون معبرا عنه بالوحده النقدية الأمريكية، ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة، بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما يجعله غير مستقر ويخضع للتقلبات المستمرة[3]. وتصل

---

[1] برجاس. المجذوب: المصدر المذكور سابقا، ص 23.

[2] Antoine.A . **Pétrole : marché et stratégie économique**, Edition Economica, (1987), p.16.

[3] سهام حسين البصام: مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية دراسة تحليلية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. العدد 36، العراق: 2013، ص05.

سعة برميل النفط حاليا 159 لترا، ولم يعد يستخدم عمليا منذ فترة طويلة لنقل النفط لكنه يبقى المرجع الدولي في تجارت هخاصة بعد استخدام أنابيب النفط والخزانات والسفن والصهاريج.

المطلب الثاني : أنواع أسعار النفط

مع تزايد أهمية النفط الحيوية على المستوى العالمي فقد احتلت أسعاره مكان الصدارة في كثير من المؤتمرات الدولية ووسائل الإعلام المعروفة، وخاصة بعد مؤتمر طهران عام 1971 والفترة التي عقبت مؤتمر الكويت التاريخي أكتوبر 1973 عندما تولت منظمة الأوبك عملية تسعير النفط الخام[1].

الفرع الأول: الأسعار المعلنة

أعلنت أول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندرد أويل نيوجرسي الأمريكية في عام 1880 حيث كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من المنتجين الأمريكيين ، وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873، ومن ثم قامت بإعلان أسعار على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير. ويقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق.

الفرع الثاني: الأسعار المتحققة

لقد كان لدخول الشركات النفطية في أقطار الشرق الأوسط بداية لظهور أسعار جديدة في السوق النفطية سميت بالأسعار المتحققة. وهو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع. والسعر المتحقق عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة

---

[1] نواف الرومي: منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام. الطبعة الأولى. ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع. بدون سنة نشر. ص 17.

من طرف البائع والمشتري، ولقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات القرن الماضي، وعملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في دول منظمة أوبك أو الدول الأجنبية الأخرى لترغيب المشتري. وتتمثل الحسومات فيما يلي[1]:

- **حسومات الموقع الجغرافي** : وتعطى للنفوط التي لاتتمتع دولها أو منتجوها بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة الى السوق النفطية العالمية؛
- **حسومات المحتوى الكبريتي :** ويعطى مقابل النفوط ذات المحتوى الكبريتي المرتف ومستوى الشوائب العالي؛
- **حسومات درجة الكثافة :** وتعطى لمشتري النفط الثقيل بنسبة عالية ولمشتري النفط الخفيف بنسبة أقل؛
- **حسومات قناة السويس** : تعطى للدول التي تصدر نفوطها مباشرة إلى السوق النفطية دون أن تمر بقناة السويس

الفرع الثالث: سعر الإشارة

هذا النوع من الأسعار ظهر في الستينات بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة وأخذ واعتمد في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، وهو عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

كما أن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في1965 . كما يمكن أن يأخذ اتجاه أخر وهو متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة

---

[1] عبد الرضا: المصدر المذكور سابقا، ص 86.

أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نفط الإشارة. و نفوط الإشارة عديدة منها[1]:

- النفط العربي الخفيف؛ ونفط الأوبك؛
- نفط غرب تكساس ؛ ونفط برنت؛ ونفط بحر الشمال.

الفرع الرابع: سعر الكلفة الضريبية

تمثل هذه الأسعار الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية ، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة وقد اتفقت الأساليب التي يتم بموجبها احتساب هذه الأسعار بين الطرفين حكومات الأقطار المنتجة للنفط والشركات النفطية العالمية في أراضيها ، فأصبحت هذه الأسعار تساوي في المتوسط ما يلي:

سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة

حيث أن:

عائد الحكومة = الريع + الضريبة.

الفرع الخامس: السعر الفوري أو الآني

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية[2].

---

[1] عبد الرضا، المصدر المذكور سابقا، ص،87.

[2] سعيدي: المصدر المذكور سابقا، ص 03.

الفرع السادس: تقسيمات أسعار النفط حسب التسمية

هناك أيضا مجموعة من الأسعار التي ظهرت في الفترة اللاحقة وهي[1]:

- **السعر الاسمي** : ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار فنقول مثلا ان سعر الأوبك يساوي 80 دولارا للبرميل؛
- **السعر الحقيقي** : وهو يمثل إما القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصومة بمعدلات التضخم أو كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل؛
- **الاسعار الآجلة او اسعار صفقات الاجل الطويل** : وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة؛
- **سعر البرميل الورقي** : وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي اخذ المستثمرون يبيعونها ويزايدون عليها ويتداولونها بين المضاربين.
- **السعر الارجاعي** : ويعني سعر برميل النفط الخام محددا في ضوء أسعار منتجاته النفطية المكررة التي تسمى ببرميل أوبك؛
- **السعرالاقتصادي :** وهو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية مثل(القيمة النفعية لها، وتكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات، وتحتوي نفس المواصفات)، لذلك فإن السعر الاقتصادي للنفط والغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي أو الموضوعي[2].

---

[1] عبدالرضا: المصدر المذكور سابقا، ص 88.

[2] عماد الدين محمد المزيني: العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (200– 2013). مجلة جامعة الأزهر بغزة ، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1،ص 331.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط

هنالك عوامل كثيرة تؤثر في تحديد مستوى أسعارالنفط نوجزالأهم منها في ما يأتي[1]:

- **المعروض من النفط:** يعتمد عرض النفط على الإحتياطات المثبتة وتطورها في الدول المنتجة وإكتشاف المزيد منها، فأي تعطل في الطاقة الإنتاجية سيؤثر على الكميات المعروضة من النفط وبالتالي على الأسعار المحددة؛
- **الموقع:** الموقع الجغرافي لمنافذ التصدير للنفط الداخل إلى السوق يحدد كلفة النقل من منفذ التصدير إلى نقطة الإستلام أو الإستهلاك. فكلما قربت منافذ التصدير من نقاط الإستلام كلما كانت أجور الشحن أقل مما يقلل من السعر؛
- **الطلب على النفط:** إن الطلب ونمطه على النفط وتوقعات تطور السوق النفطي يعتبر العامل الأساسي في إرتفاع أو أنخفاض الأسعار في العالم. فتوسع الصناعة العالمية المعتمدة على الطاقة النفطية زاد من شدة الطلب عليه؛
- **طاقات التصفية:** طاقات التصفية المتاحة وتطورها التقني في الدول المستهلكة الكبرى هي التي تحدد أسعار المنتجات النفطية وبالتالي أسعار النفط الخام وإن كانت العلاقة بينهما غير متوازنة بسبب أنظمة الضرائب المحلية التي تعمل بمعزل عن القيمة الحقيقية للنفط الخام أو بالأحرى فإن أسعار المشتقات النفطية لا تتناسب مع أسعار النفط الخام المصفى؛
- **الطاقة التخزينية:** إن التخزين من النفط الخام ومشتقاته لدى الدول المستهلكة وتغير مستوياته إزاء الطلب يلعب دوراً كبيرا في تحديد سعر النفط؛
- **التغيرات الموسمية:** إن التقلبات المناخية غير المتوقعة تؤثرعلى الأسعاربشكل مباشر؛

---

[1] وليد نزهت نشأت: أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على سياسة الدول. شبكة ضياء. ديسمبر 2011 متاح على الموقع .https://diae.net/673

- **البدائل:** اقتصادات مشاريع البدائل المتوفرة أوالممكنة للطاقة النفطية وسياسات ترشيد إستهلاك الطاقة في الدول الصناعية كفيلة بأن ترفع أو تخفض سعرالنفط فزيادة أسعارالنفط سبعينيات في القرن الماضي كانت حافزا لإيجادالبدائل للطاقة النفطية.
- **التقنيات:** التقنيات الحديثة في صناعة النفط الإستخراجية والتحويلية تؤدي إلى التأثير الإيجابي على مجمل الأسعار النفطية؛
- **السياسات:** لا شك بأن لسياسات الحكومات المنتجة والمستهلكة للنفط وإستراتيجياتها دورا في تحديد أسعار النفط. وإن الدول الفاعلة في التأثير القوي على الأسعار هي الدول المنتجة والدول المستهلكة الكبرى إضافة إلى سياسات الشركات النفطية الكبرى التي لا زالت تسيطر على الجزء الأكبر من تجارة النفط العالمية؛
- **الاقتصاد والبيئة:** إن تطورالاقتصادالعالمي في مراحل مختلفة من الركود والانتعاش يضاف إليه والوضع المالي الدولي يؤثران على سعرالنفط؛ أما التأثيرات البيئية لصناعة النفط واستخداماته ومستويات تلك التأثيرات على البشر في بيئته تؤدي إلى تحديدات على تكلفة النفط وبالتالي على الأسعار.

المبحث الثالث: ماهية الأسواق النفطية العالمية

تستحوذ سوق النفط العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة. وتتسم سوق النفط بتطور ديناميكي وبشكل متسارع متأثرة بالعوامل التي تطرقنا إليها سابقا في تحديد سعر النفط.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسوق النفطية

إن السوق النفطية ذوطبيعة خاصة تأخذ خصوصية من تداخل العوامل الاقتصادية والسياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجتها على أسعار النفط الخام.

الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية

يمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق احتكار قلة (أو منافسة القلة مما يعني قلة من المنتجين يتنافسون في الإنتاج بحيث يكون لكل منتج دور في تحديد الإنتاج الكلي وبالتالي في تحديد السعر)، وينظر للسوق النفطية على أنها المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بسعر معين وزمن معلوم بين الأطراف المتبادلة[1].

ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى[2].

من خلال التعريف السابق لسوق النفط يمكننا تحديد العناصر الأساسية التي يتكون منها هذا السوق وهي كالأتي :

- المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا؛
- السلعة المتبادلة هي السلعة النفطية ومشتقاتها؛
- الأطراف المتبادلة وهم العارضون للسلعة والطالبون لها؛
- وجود سعر معين؛
- وجود زمن معين للتبادل؛

---

[1] الدوري: المرجع المذكور سابقا، ص142

[2] ضياء مجدي الموسوي: ثورة أسعار النفط 2004 . ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر: 2005 ، ص29

يمكن القول أن السوق النفطي هو: المكان الذي تتم فيه عملية الشراء والبيع لمنتج بترولي. حيث تتم فيه عملية تبادل الأسعار والكميات التي يتم تحديدها من قبل قانون العرض والطلب. أي يجتمع العارضون والطالبون لتبادل النفط مع المال.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لظهور الأسواق النفطية

شهدت أسواق النفط العالمية تغيرات جوهرية كان من أبرز سماتها في بداياتها السيطرة المطلقة للشركات النفطية الأجنبية (الأخوات السبع) والتي كانت تهيمن على الإنتاج ضمن عقود (الامتيازات). و يمكن تلخيص أبرز مراحل ظهور سوق النفط في الفترات التالية:

أولا: بداية الصناعة النفطية وظهور الشركات النفطية 1857-1870

كانت السوق النفطية في هذه المرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكي، ونتج عن هذا التنافس بين الشركات اندماج بعضها وزوال بعضها لآخر، حتى صارت شركات كبيرة وقوية.

ثانيا: الشركات النفطية الكبرى واحتكار القلة 1870-1960

أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرة على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، وفي سنة 1927 عقدت اتفاقية أكنا كاري بين هذه الشركات (الشقيقات السبع) والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم بينها، فأصبحت السوق النفطية احتكارية لهذه الشركات خاصة في ظل محدودية دور الدول المنتجة للنفط.

ثالثا: تأسيس أوبك وتغير خارطة السوق النفطية 1960-1973

شهدت السنة 1960 تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) والتي هيمنت لاحقا مع مطلع السبعينيات على أسواق النفط. حيث شهدت هذه الفترة تراجع وانخفاض احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول أوبك. وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها، ففي سنة 1973 قررت الدول الأعضاء في أوبك وقف إمداداتها النفطية احتجاجا على دعم حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني.

رابعا: السوق النفطية تحت وطأة الأزمات 1973-2016

في المرحلة (1973-1980) أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة الدول أوبك حيث عندما ارتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط فا زداد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك فبدأت المنظمة تفقد قوتها.

وخلال الفترة (2000- 2016) شهدت السوق النفطية سيادة القانون العرض والطلب عليها. في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين، فأصبحت سوق تنافسية، ولكن بعد اختلال العرض والطلب النفطي في سنة 1981 بزيادة الإمدادات النفطية خارج أوبك، عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية وأصبحت تعرف تقلبات بين الحين والأخر، حيث كان انخفاض في الأسعار سنوات 1986 و 1998 و 2009 والارتفاع الكبير في 2008 ثم عاوذت الإنخفاض مع نهاية سنة 2014.

المطلب الثاني: أنواع السوق النفطية

تأخذ تجارة النفط عدة أشكال مثل البيع والتسليم الفوري أو البيع والتسليم الآجل في فترة زمنية مقبلة، كما ترتبط تجارة النفط بقنوات تسعير صادرات النفط التي تختلف أهميتها النسبية من دولة لأخرى ومن وقت لآخر، حيث تختار كل دولة مصدرة للنفط بعض هذه القنوات وفقا لظروفها

وظروف سوق النفط العالمي، و نتيجة للنمو الاقتصادي والصناعة النفطية ظهرت أشكال مختلفة للأسواق النفطية تتمثل فيما يلي[1]: الأسواق الفورية، الاسواق الأجلة والأسواق المستقبلية.

الفرع الأول: الأسواق الفورية

وهي المعاملات المادية للتسليم الفوري (أو فوري تقريبا، نظرا للتأخير في تسليم المنتجات). ولقد لعبت هذه السوق حتى سنة 1970 دور مساعد هامشي فقط، وأصبحت بعد ذلك أساسية لعمليات التسليم المادي والتسعير. وهو عبارة عن السوق الحرة التي يتم تداولها يوما بيوم والتسليم الفوري للنفط الخام والمنتجات المكررة التي لا تخضع لعقود التسليم طويلة الأجل.

ولا يوجد سوق موضعي بل هو شبكة اتصالات يتم وضع الجهات الفاعلة على اتصال[2]، وأبرز الجهات الفاعلة في هذه السوق الفورية هي الشركات المنتجة في القطاع الخاص والعام (جانب البائع) ، شركات التكرير (على جانب المشتري) والتجار (من كلا الجانبين)

ويقع مركز النظام الفوري لأوروبا في هولندا ، في روتردام ، بسبب وجود واحد من أهم موانئ النفط الرئيسية في العالم . كما توجد أسواق فورية أخرى في سنغافورة في شرق آسيا وعلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة لسوق أمريكا الشمالية.

الفرع الثاني: الأسواق الآجلة

المواعيد النهائية الممنوحة للتسليم في هذه السوق أكثر من 15يوما، يتم إبرام الصفقات بموجب أسعار وأوقات التسليم، إذ يتم تعيين الموعد النهائي مبدئيا لشهر أو يزيد ، وهذا النوع من السوق يفرض على المشتري تحديد كمية الشحنة التي يجب ألا تقل على 500000 برميل وتفرض

---

[1] Boudia Mounia et autres , La crise économique actuelle en Algérie entre les fluctuations des prix de pétrole et l'exploitation des potentialités disponibles pour la réalisation du décollage économique – étude analytique . Journal of Economic & Financial Research. *Vol 4. Issue 2.December 2017. P. 87.*

[2] Jean-Sébastien Lalumière et Alexis Richard ,*Le pétrole : l'or noir du XXe siècle ,* Université du Québec à Montréal, , 15 mai 2002, p, 09

على البائع تحديد موعد توفرها. وهذه الأسواق ليست سوى لعدد محدود من النفط الخام والمنتجات البترولية مثل البنزين والديزل ووقود الطائرات، وتتسم في الغالب أنها أسواق غير المنظمة.

كما أن سوق العقود الآجلة هو مكمل للسوق الفورية. إذ أنها تسمح للشركات التي تتطلب النفط أو المنتجات النفطية لأنشطتها الإنتاجية للتحوط ضد المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار. كما تعمل على تحسين إدارة المخزون من خلال تسهيل الممارسة في الوقت المناسب، وتنظيم تبادل المنتجات المادية وزيادة نشر المعلومات في السوق لجذب المضاربين[1]. وأسواق النفط الآجلة الرئيسية هي:

- NYMEX (بورصة نيويورك التجارية)
- بورصة البترول الدولية (IPE) (لندن)
- SIMEX (بورصة سنغافورة الدولية)

الفرع الثالث: الأسواق المستقبلية

وهي سوق يتم التبادل فيها بنية الشراء أو البيع مستقبلا بسعر ثابت على الفور، والفرق بينها وبين العقود الآجلة هو أن العقود المستقبلية لا تؤدي عادة على المعاملات المادية. فمعظم الفاعلين لا يستعملونها الا كوسيط مالي لإدارة نسبة المخاطر، وفي الاخير هو سوق منظم .

ويمكن توضيح التعاملات في الأسواق المستقبلية للنفط الخام ومنتجاته بما يأتي[2]:

- هي عبارة عن التزام أو تعهد موثوق لقبول تسليم كميات محددة من النفط الخام أو المنتجات النفطية المكررة كالبنزين أو وقود التدفئة أو وقود الطائرات وغالبا ما تحدد بكمية ألف برميل أو ما يعادل اثنان وأربعين ألف غالون؛

---

[1] Jean-Sébastien Lalumière et Alexis Richard. op cit . p 10 .

[2] عبد الستار عبد الجبار موسى: العلاقة بين الأسعار الفورية و الأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX). مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد 64. 2007. ص 5.

- يتم تحديد المواصفات النوعية بشكل واضح وعادة يتم اعتماد المواصفات النوعية للنفط الخام الامريكي WTI بمحتوي كبريتي 42% أو أقل كثافة تتراوح ما بين 37 و 42 درجة حسب مواصفات معهد النفط الأمريكي API وكذلك مواصفات النفط المنتج من حقول بحر الشمال والذي يطلق عليه مزيج برنت BRENT بكثافة تتراوح ما بين 34 و 42 درجة؛
- يتم تحديد تاريخ التسليم وغالبا ما تحدد بالأشهر فقد تصل إلى 72 شهرا وكذلك مكان التسليم؛
- يتم تحديد سعر البرميل وذلك بالدولار الأمريكي ويمثل السعر المستقبلي في يوم التسليم؛
- إن المشتري لا يسدد ثمن العقد وكذلك البائع لا يجهز المشتري بالنفط أو المنتج النفطي وانما يتم ذلك يوم التسليم المحدد بالعقد، وعند ذلك اليوم فأن الطرفان يجب عليهما الالتزام بالعقد المستقبلي
- التعاملات في السوق المستقبلية للنفط الخام والمنتجات هي تعاملات ورقية في الغالب تحسم معظمها بتسويات نقدية وليست سلعية ويسيطر عليها هدفان هما التحوط والمضاربة مما يجعل البعض يطلق عليها تسمية البرميل الورقية؛ على عكس التعاملات الفورية التي تعبر الأسعار فيها عن قيمة سلعية حقيقية، فالأسعار الفورية تعكس واقع السوق النفطية اليومي من خلال تقاطع العرض مع الطلب الدولي في الوقت الذي تمثل الأسعار النفطية المستقبلية خيارات أطراف السوق الحالية لما سيكون عليه سعر النفط الخام أو المنتج المكرر في زمن محدد.

المطلب الثالث: خصائص السوق النفطية

السوق النفطية كغيرها من الأسواق الاقتصادية تتميز بمجموعة من الخصائص والتي نذكرها فيما يأتي[1]:

[1] لخديمي عبدالحميد: آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان. الجزائر: 2011–2012. ص 64.

- **الاتجاه نحو التكامل الراسي والتكتل :** حيث إن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول ونقله وتكريره وتسويقه فهذه العمليات تربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة، وتدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما جعلها تتجه نحو التكامل الكامل .

- **ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري:** أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للبترول تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية؛

- **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير:** يتصف الطلب على النفط بكونه غير مرن في الأجل القصير، لان الصناعات التي تستخدم النفط كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه بصورة فورية، بل أن عملية التكييف تقتضي بعض الوقت، ولكن بمرور الوقت يمكن تكييف المعدات والتحول إلى المصادر البديلة أو رفع كفاءة استخدام الآلات نفسها من أجل ترشيد استخدام الطاقة.

- **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة :** أي إن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، وتكاليف ناقلات النفط تعكس تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة مما يؤدي إلى اعتبار أسعار السوق الفورية للناقلات على أنها أسعار نموذج المنافسة الكاملة.

- **سوق غير مستقرة :** يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب [1].

---

[1] موري سمية: أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان. الجزائر: 2014–2015. ص 30.

المطلب الرابع: الأطراف الفاعلة ومحددات العرض والطلب في سوق النفط العالمي

تتكون الأسواق النفطية العالمية من مجموعة من الأطراف المتعاملة، وتتحدد أسعار النفط في السوق العالمية بعاملي العرض والطلب كأي سلعة أخرى.

الفرع الأول: الأطراف الفاعلة في سوق النفط العالمي

تتكون الأسواق النفطية العالمية من مجموعة من الأطراف المتعاملة في السوق و هي[1]:

- **البلدان النفطية المنتجة والمصدرة:** إذ أن هناك دول يقتصر إنتاجها على سد حاجياتها المحلية وتكاد تكون مساهمتها محدودة في السوق النفطية العالمية مثل ماليزيا والبحرين وبرواني وهناك دول مصدرة للنفط مثل الأوبك والاوابك.
- **الشركات النفطية الكبرى :** وهذه تتكون من[2] :

- **الشقيقات السبع** وهي خمسة امريكية وواحدة بريطانية وأخرى هولندية ثم تقلصت إلى خمسة. وهي: Standard Jersey, Shell, BP, Texaco, E xxonMobile, California, Gulf، وفي الغالب هي شركات متكاملة رأسيا (أي أن نشاطها يمتد ليغطي جميع مراحل من البئر حتى المستهلك النهائي)؛
- **الشركات النفطية المستقلة:** هي شركات أصبحت تتمتع بمكانة وطنية بارزة في الدول المستهلكة للنفط بعد أن كانت تملكها وتسيطر عليها إلى حد كبير مع سيطرتها على انتاج النفط؛

---

[1] مهدي خليل شديد: تغيرات السوق النفطية و تأثيرها في تحديد سعر النفط عالميا.مجلة الإدارة والاقتصاد. المجلد 6. العدد21. ص 147.

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم: أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا). منشورات الهيئة العامة السورية. دمشق: بدون سنة نشر. ص ص 71-72.

- **الشركات النفطية الوطنية:** مثل NIOC الإيرانية ، CVP الفنزويلية، KNPC الكويتية وهي شركات تملكها و تسيطر عليها الدول بدرجات متفاوتة من التكامل الرأسي في المجالين المالي والتشغيلي.

- **البلدان المستهلكة للنفط:** وتتكون من:

- سوق الطاقة الكبيرة في المجموعة الأوربية OECD (منظمة التعاون الاقتصادي) ومنها تكونت وكالة الطاقة العالمية IEA التي يتضمن برنامجها وضع خطط لحماية الدول الصناعية الغربية، و تنسيقها في مجال الطاقة عموما والنفط خاصة؛
- البلدان النامية المستهلكة للنفط وبلدان أوربا الشرقية.

الفرع الثاني: الطلب والعرض في الأسواق النفطية العالمية

تتحدد أسعار النفط في السوق العالمية بعاملي العرض والطلب كأي سلعة أخرى مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة.

أولا: الطلب على النفط

يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي على السلع البترولية الخام أو منتجات بترولية عند سعر معين، وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف الإشباع لتلبية أو سد تلك الحاجة الإنسانية، سواء كانت لغرض الاستهلاك[1].

أما تعريف الوكالة الدولية للطاقة فيقصد به أنه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير المخزونات الأولية، ومن كميات خامة أو النفط الغير مكرر الموضوع للتوزيع مباشرة[2].

---

[1] الدوري: المصدر المذكور سابقا، ص 147.

[2] Joël Maurice, Prix du pétrole . La Documentation française. Paris. 2001. p 14 .

1- العوامل المؤثرة في الطلب على البترول

تنقسم العوامل المؤثرة على الطلب البترولي ومشتقاته إلى ثلاث عوامل هي[1] :

- **عوامل اقتصادية:** وتتمثل فيما يلي:
  - **أسعار الطاقة والبترول :** حيث تؤثر أسعار الطاقة البديلة على البترول و كذلك يؤثر سعر البترول نفسه على طلب البترول؛
  - درجة ومعدلات النمو والتقدم الاقتصادي؛
  - **مستوى الدخل الفردي أو مستويات الرفاهية الاقتصادية:** يعد البترول أكثر أنواع الوقود قدرة على التنافس فارتفاع أسعاره يؤثر بشدة على الطلب عليه، كما أنه يؤثر في الطلب على الطاقة ويؤثر في تفضيل المستهلكين لوقود عن وقود.
- **عوامل بيئية واجتماعية:** الجميع يدرك وجود مخاطر ناتجة عن إطلاق المواد المشعة من الوقود النووي في حالة عدم السيطرة عليها وهو ما يؤثر سلبا على الطلب على النفط، كما أن عدد السكان ومعدلات نموهم يعتبر من العوامل المؤثرة في حجم الطلب النفط فكلما تغير حجم السكان كلما أدى ذلك إلى تغيير الطلب على هذه السلع وبالتالي مقدار الاستهلاك منها .
- **الظروف المناخية:** يقصد بها العوامل الجوية والمناخية الموجودة في المجتمع بحكم موقعه الجغرافي فالمناطق الباردة أو الحارة تحتاج الى تدفئة أو تكييف وهذا بدوره يزيد من طلب هذه الدول على أنواع و مصادر الطاقة.

---

[1] عبد الحميد: المصدر المذكور سابقا، ص 63.

- **عوامل تقنية:** ويقصد بها العوامل الخاصة بالتقدم التكنولوجي أو الصناعي الخاص بصناعات الطاقة نفسها سواء المتعلقة باستحداث الآلات ومعدات تكنولوجية بأعمال للاستخراج والتنقيب أو بدائل استخدام بعض مصادر الطاقة محلا لبعضها البعض .

ثانيا: العرض النفطي

من خلال تعريفنا للطلب العالمي على النفط فإنه يمكن تعريف العرض النفطي بأنه يتمثل في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية خامة أو مكررة في مصانع التكرير عند سعر محدد، وخلال فترة زمنية معينة لتلبية احتياجات المجتمع من هذه المادة.

ويتأثر العرض العالمي من النفط بعوامل يأتي في مقدمها الطلب على النفط وسعره إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق وكذلك حجم الاحتياطي وتكاليف الاستخراج والتطوير وأشكال الاستثمار والأنظمة الضريبية المطبقة والظروف السياسية في مناطق الإنتاج وسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجته إليه لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي، إضافة إلى الشكل التنظيمي لإدارة العرض العالمي ويدخل في هذا الإطار السياسة الاجتماعية التي تقررها الأوبك بالنسبة الى تحديد سقف الإنتاج و توزيع الحصص بين الأعضاء ومدى التزامهم بتلك الحصص[1] .

وعند الرجوع بالزمن إلى الوراء؛ فبعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينات كان حجم الإنتاج يتحدد بما تقرره الشركات استجابة للطلب العالمي المتسارع بقصد إعادة بناء اقتصاديات الدول الصناعية التي دمرتها الحرب، فلقد كانت احتياطات الشرق الأوسط جاهزة خاصة بعد انخفاض أسعارها خلال تلك الفترة، ومنذ سنة 1970 ، اتبع إنتاج النفط تطورا قريبا جدا من الطلب حيث تم سد الفجوة بين الاثنين من خلال التغير في المخزونات.

---

[1] حسين عبد الله: المصدر المذكور سابقا، ص 30.

المبحث الرابع :التطور التاريخي لسعر النفط العالمي

مرت أسعار النفط بعدد من المحطات التي أدت إلى تأرجحها عبر تاريخ النفط، فتطور أسعار النفط لم تخضع لوتيرة ثابتة وإنما حسب الظروف السياسة والاقتصادية، وتماشيا مع تطور السوق النفطي من سوق احتكارية ثم سوق شبه احتكارية (احتكار قلة) وصولا إلى سوق تنافسي[1]، وهو ما انعكس على مسيرة الصناعة النفطية..

المطلب الأول: تطورات أسعار الخام ما قبل خمسينيات القرن العشرين

يمكن تقسيم تطورات أسعار النفط خلال هذه الفترة إلى:

الفرع الأول: أسعار الخام في بداية الصناعة البترولية

كما اشرنا سابقا كان أول اكتشاف للنفط الخام في نصف الكرة الأرضية الغربي، في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 1858، عندما عثر أدوين دريك (A. Drick) على النفط قرب مدينة تيتوسفيل بولاية بنسلفانيا، وبدأ إنتاجه بمعدل 30 ب /ي، حيث ثم بيع البرميل الخام بـــ 20 دولار خلال العام نفسه ولفترة قصيرة جدا[2]. ولكن أول سعر للنفط الخام على نطاق تجاري لم يظهر إلا في عام 1860 في ولاية بنسلفانيا عند فوهة البئرفبلغ 9,59 دولار للبرميل لينخفض في العام الموالي إلى 0,49 دولار بسبب دخول عدد كبير من المنتجين والاستعمالات المحدودة للنفط الخام.

وعند اكتشاف النفط في ولاية تكساس الأمريكية عام 1900 ظهرت شركات منافسة لشركة ستاندرد أويل أهمها شركة نفط الخليج وشركة تكساس اللتان قامتا بإنتاج النفط بكميات كبيرة، وحددتا أسعارا جديدة له. هذه الوضعية أرغمت شركة ستاندرد أويل على الاتفاق معما لتوحيد

---

[1] بن سبع حمزة: أثر صدمات بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام VAR. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3. 2011–2012. ص 23.

[2] نواف الرومي. المصدر المذكور سابقا، ص 26,

الأسعار مما أسفر على بروز سعر جديد يعتمد على المتوسط العام لأسعار الشركات الثلاث حيث بلغ هذا السعر مقدار(1,19) دولار للبرميل في نهاية سنة 1900 وانخفض بعد ذلك حتى وصل إلى مستوى (0.61) دولار للبرميل عام 1911 بسبب دخول العديد من الشركات في هذه الصناعة والتدخل الحكومي من أجل حل الاحتكار النفطي.

ومع بداية سنة 1913 كان سعر البرميل الواحد من النفط الخام عند خليج المكسيك 80 سنتا وانخفض إلى 40 سنتا عام 1914، ثم ارتفع إلى دولار و ربع عام 1921، و بعد اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي اتفقت الشركات الثلاث الكبار وقتئذ بموجب اتفاق أكناكاري باسكتلندا سنة 1927 على أن أسعار النفط الخام سوف تتحدد في كل نقطة في العالم بالرجوع إلى الأسعار المعمول بها في خليج المكسيك دون أخذ المصدر الحقيقي للنفط بعين الاعتبار[1]. وبذلك ظهرت طرق جديدة في تسعير النفط الخام في السوق العالمية النفطية .

الفرع الثاني: أسعار النفط الخام في ظل نظام نقطة الأساس الأحادية

في قلعة اكناكاري سنة 1927 باسكتلندا اجتمع رؤساء ثلاث شركات نفطية كبرى (ستاندرد نيوجرسي، الأنجلو ايرانية و رويال داتش-شل الهولندى)،ليتفقوا على المبادئ التي تخص صناعة النفط العالميةو التي إحتكروها مع بقية الشركات الكبرى، وهو الاتفاق الذي وافقت عليه بقية الشركات لكل بذلك كارتلا نفطيا عالميا عرف بكارتل الشقيقات السبع.

إن هذا الاتفاق أسفر عن ولادة نظام تسعير جديد مجسدا في إقرار قاعدة تسعيرية موحدة، يحدد بموجبها سعر النفط في أي مكان في العالم عرف هذا النظام بـــ:" نظام نقطة الأساس الأحادية The Single Basing-Point System ويعرف أيضا بنظام خليج زائد Golf Plus، وجاء عقبة

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى: التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862– 2010. مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية. العدد 18. الكويت: 2015. ص 2.

السيطرة التي كانت تمارسها الشركات النفطية الاحتكارية في داخل الولايات المتحدة الامريكية وخارجها [1]. و بموجبه يتم تسعير البترول الخام المنتج في أي منطقة في العالم كما لو كان منتجا في خليج المكسيك ثم تضاف إليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الإستيراد[2]. وبذلك أصبح على المستورد دفع سعر البرميل المعلن في خليج المكسيك بالإضافة إلى تكلفة النقل من الخليج.

وقد بدأ تطبيق هذا النظام سنة 1936 بسعر معلن لبرميل النفط الخام الأمريكي بلغ (1.09) دولار إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد حمل هذا النظام أي نفط في العالم تكاليف شحن وهمية ما جعل أسعار نفط الشرق الأوسط أعلى من النفط الخام الأمريكي مما أضعف قدرة البترول العربي على المنافسة[3]، حيث كان مؤشر أسعار النفط الخام (انظر الجدول رقم 01-03) يتراوح بين (1.02) دولار للبرميل كحد أدنى عامي 1939 و 1944 و(1.21) دولار للبرميل كحد أعلى تحقق عام1944 بسبب نهاية الحرب.

الجدول رقم (02-03): تغيرات أسعار النفط الأمريكي الخام المعلنة في الخليج المكسيكي خلال الفترة 1936-1944

السنة	السعر المعلن $/ ب	السنوات	السعر المعلن $/ ب
1936	1.09	1941	1.14
1937	1.18	1942	1.19
1938	1.13	1943	1.20
1939	1.02	1944	1.21
1940	1.02		

المصدر: عبد الستار عبد الجبار موسى، ص 4.

[1] عبد الستار موسى: المرجع المذكور سابقا، ص 3.

[2] موري: المرجع المذكور سابقا، ص 7.

[3] الرومي: المرجع المذكور سابقا، ص 37.

الفرع الثالث: أسعار النفط الخام في ظل نظام نقطة الأساس المزدوجة

إن قيام الحرب العالمية الثانية وما تبعها من زيادة استهلاك الطاقة البترولية بالإضافة إلى تعذر وصول الإمدادات النفطية إلى أوروبا من الولايات المتحدة الأمريكية، انتقلت أهمية مناطق الإنتاج من منطقة خليج المكسيك إلى منطقة الخليج العربي خاصة بعد ارتفاع احتياط المنطقة من الخام إلى 37% بعد ما كان 17% قبل الحرب العالمية الثانية من مجموع الاحتياطي العالمي.

ولكون تكاليف إنتاجه في منطقة الخليج منخفضة وقربه من السوق البترولية وبعده عن مناطق الصراع والحرب. بدا تطبيق نظام نقطة الاساس المزدوجة لتحديد الاسعار المعلنة في عام 1945 حيث حددت اسعار النقطة الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار النقطة الاساسية السابقة لخليج المكسيك فأصبح بإمكان المشترين لنفوط الشرق الاوسط والخليج العربي أن يدفعوا منذ ذلك الوقت أسعارا معلنة محددة مضافا اليها أجور شحن وتأمين من أقرب الخليجين اليهم. وبهذه الطريقة تمكن نفط الشرق الاوسط الخام بتكاليفه المنخفضة من منافسة نفوط الخام الاخرى عموما وبخاصة النفوط المصدرة من موانئ نصف الكرة الأرضية الغربي. ومنذ ذلك الوقت أصبح للأسعار نقطتا أساس الخليجين المكسيكي والعربي.

لقد برز سعر النفط العربي الخام الخفيف في ميناء رأس تنورة السعودي بالخليج العربي كأول سعر عربي معلن في السوق العالمية للنفط، إذ حدد عند مستوى 1,05 دولار للبرميل سنة 1945[1]. ولكن بحلول سنة 1948 رفعت شركات النفط الأمريكية سعر النفط الأمريكي الخام عند مستوى (1.70) دولار للبرميل، مما حفز إلى ضرورة اتخاذ إجراء مماثل بالنسبة للنفط العربي الخام وكانت شركة أرامكو (ARAMCO) العاملة بالمملكة العربية السعودية عمدت إلى زيادة سعر

[1] الرومي: المرجع المذكور سابقا، ص 45.

النفط العربي الخام الخفيف كثافة (34 °) ليصبح عند 1.20 دولار للبرميل . و لكن هذا السعر بقي بشكل عام أقل من مستوى البرميل الخام في خليج المكسيك بحوالي نصف دولار.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة عرفت تطورات اقتصادية و نفطية عديدة أهمها:

- تزايد مكانة المناطق النفطية غير أمريكية في السوق الدولية وخاصة منطقة الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية عامة سواء من جهة تزايد احتياطاتها أو إنتاجها أو تصديرها من النفط الخام؛
- تزايد الطلب على النفط الخام في العالم و خاصة في المنطقة الأوربية مما تطلب استيراد السلعة النفطية بشكل كبير و متزايد، بناء مصافي تكرير النفط بالقرب من أسواقها؛
- فقدان الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها الأولى في حركة تصدير النفط الخام إلى الأسواق الخارجية حيث انخفضت صادراتها الى420 ألف برميل عام 1951 و هذا بعكس منطقة الشرق الأوسط التي ازدادت صادراتها النفطية إلى 1780 ألف برميل يوميا عام 1951.

كل هذه التطورات أدت إلى تغيرات في قاعدة تسعير النفط الخام حيث أصبح سعر النفط العربي الخام المستورد إلى أوربا يسعر وفق الصيغة التالية: السعر المعلن(FOB) الخليج العربي يضاف إليه أجور النقل والتأمين من الخليج العربي حتى ميناء ساوثهامبتون في إنجلترا. وبلغت أسعار النفط الأمريكي 2,68 دولار للبرميل في جانفي 1948 بينما بلغت الأسعار المعلنة للخام العربي 2.06 دولار للبرميل في جانفي 1948.

وفي عام 1949 قامت شركات الكارتل النفطي اثر تحديد الإنتاج في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و فنزويلا بتخفيض سعر نفط الشرق الأوسط فبلغ 1.81 دولار للبرميل وأصبح منافسا للنفط الخام المصدر من فنزويلا إلى موانئ الولايات المتحدة عن طريق المحيط الأطلسي بعد أن أصبحت أسعاره متساوية مع أسعار فنزويلا عند نيويورك، و بهذا أصبحت نقطة التعادل الجديدة نيويورك حيث أصبحت أسعار النفط الخام العربي هي نفسها لنفط خليج المكسيك.

الفرع الرابع: تطورات سعر النفط خلال فترة خمسينات القرن العشرين

قبل عام 1950 كان نصيب الدول المصدرة للنفط يتحدد في ظل السيطرة الكاملة لشركات النفط العالمية الكبرى بمبلغ ثابث يدفع اتاوة على كل برميل ينتج وذلك بصرف النظر عن السعر الذي تحدده تلك الشركات في الأسواق العالمية، حيث تراوحت عوائد الدول المصدرة للنفط في المشرق العربي بين 10 و 30 سنتا للبرميل[1] .

أما فيما بين عام 1950 و 1953 تم توقيع إتفاقية بين الدول النفطية والشركات المنتجة على أساس اقتسام ما يتحقق من أرباح عمليات الإنتاج بصورة متساوية بين حكومات هذه الدول والشركات المنتجة وذلك في ضوء الأسعار المعلنة للنفط وهذا ما يسمى بمبدأ المناصفة 50:50، ولمعرفة تطورات الأسعار المعلنة خلال الفترة 1950–1959 نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم (02–04): تغيرات الأسعار المعلنة من 1950– 1959

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	1950	1953	1955	1958	1959
الخليج العربي	1.71	1.81	1.93	2.06	1.90
الامريكي	2.68	2.98	2.98	3.28	3.28

المصدر: عبد الستار موسى: المصدر المذكور سابقا، ص 76 .

ما يمكن قراءته من الجدول أعلاه أن تسعير نفط الخليج العربي كان دائما أقل من نظيره الأمريكي خلال فترة 1950–1959، وإن هذا الفرق كان دائما أكثر من واحد دولار أمريكي وهذا بسبب زيادة الطلب على النفط الأمريكي وقربه من المناطق الصناعة العالمية والتي كانت متواجدة بالولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى تحكم شركات النفط الأمريكية في عملية التسعير.

---

[1] حسين عبد الله: النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق. الطبعة الأولى. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستخراجية. 1998. ص 12.

المطلب الثاني: تأسيس منظمة الأقطار المصدرة للنفط و دورها في ثبات أسعار النفط

والتي تعرف اختصارا بـــ (OPEC)

الفرع الأول: نشأة المنظمة

على إثر التخفيضات التي أجرتها شركات النفط الكبرى على أسعار النفط العربي عامي 1959 و 1960، جرت مشاورات بين حكومات الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط مع حكومتي إيران وفنزويلا لاتخاذ تدابير موحدة للوقوف بوجه تقلبات الأسعار المعلنة لنفوطهم الخام في السوق العالمية، كما أدركت قوة التجمع النفطي لكارتل الشركات الكبرى وضرورة ايجاد تجمع مماثل لمواجهة تلك الشركات وحكوماتها الأم، فظهرت منظمة الدول المصدرة للنفط .

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط سنة 1960 وتضم في عضويتها اثنتي عشرة دولة: الجزائر، أنغولا، الاكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا.

حيث عقد اجتماع في 14 سبتمبر 1960 بدعوة من الحكومة العراقية ضم ممثلين عن ثلاثة دول عربية هي العراق، الكويت والسعودية بالإضافة إلى ايران وفنزويلا وصدر في ختامه تأسيس منظمة أوبك مقرها فيينا[1]. كما انضمت إليها أقطار أخرى لتصبح ثلاثة عشر عضو سنة 1975 هي: قطر انضمت بعد أربعة أشهر من تأسيس المنظمة، ليبيا وأندونيسيا سنة 1962، أبو ظبي سنة 1967، الجزائر سنة 1969، نيجيريا سنة 1971، الأكوادور سنة 1973، وأخيرا الغابون التي أعتبرت عضو مشارك سنة 1973 ثم أصبحت عضو أصيلا سنة 1975.

---

[1] الرومي: المصدر المذكور سابقا، ص ص 66-67.

إن انشاء المنظمة كان بهدف تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء، وإيجاد الطرق والوسائل لاستقرار الأسعار والدفاع عن مصالح الدول المنتجة للحصول على عائد مستقر من الدخل. ويصل إنتاج المنظمة إلى 40% من الإنتاج العالمي، في حين يبلغ حجم صادراتها 55% من الصادرات العالمية للنفط. وترتبط قرارات المنظمة المتخذة في كل سنة بشأن الحصص الإنتاجية ارتباطا وثيقا مع التغير في الأسعار الفورية لنفوط الدول الأعضاء في منظمة أوابك المشتملة في سلة أوبك[1].

الفرع الثاني: أجهزة المنظمة

تتخذ المنظمة قراراتها وتلعب دورها من خلال الأجهزة الأساسية التالية:

- **المؤتمر الوزاري:** وهو أعلى سلطة في المنظمة ويتألف من وزراء الطاقة أو النفط في الدول الأعضاء، ويتخذ قراراتة الجوهرية بالإجماع، مثل قرار سقف الإنتاج أو حصة كل دولة أو السعر المنشود أو تعيين الأمين العام؛
- **مجلس المحافظين:** هوسلطة تتابع مهام الأمانة العامة المالية (ومنها الموازانة السنوية وإسهام الدول الأعضاء المتساوي فيها) والإدارية وجدول أعمال المؤتمر الوزاري والعلاقة بالمنظمات والدول. ويضم ممثلي الدول الأعضاء، ويرفع توصياته وقراراته إلى المؤتمر الوزاري؛
- **لجنة أوبك الاقتصادية:** هي الهيئة الفنية التي تعنى بتحليل وضع السوق وتوقع المستقبل وتضم خبراء من الدول الأعضاء ويرأسها الأمين العام وترفع تقريرها إلى المؤتمر الوزاري؛

---

[1] الذهب الأسود. مجلة اضاءات. السلسلة 5. العدد6. نشرة توعوية ينشرها معهد الدراسات المصرفية. 2013 ص1، أنظر الموقع: http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Jan_2013_Black_Gold.pdf ، تاريخ الإطلاع: 08/07/ 2015.

- **الأمانة العامة:** تتألف من الأمين العام ومديري الإدارات والموظفين العاملين في فيينا. وترشحهم الدول الأعضاء أو يُختارون من مختلف دول العالم على أساس الكفاية.

الفرع الثاني: أهداف المنظمة وأثارها على أسعار النفط

كان لمؤتمر بغداد المشار إليه سابقا لغرض التشاور حول أفضل السبل لمواجهة قيام الشركات النفطية العالمية بإجراء تخفيضات متكررة في الأسعار من طرف واحد ، إذا لم يكن مطروحا قبيل المؤتمر إنشاء منظمة لذلك الغرض، ولكن كان للظرف السياسي آنذاك والدور الذي قام به رؤساء بعض الوفود المشاركة أثر مهم في إقناع الوفود الأخرى بالتعجيل في الاتفاق حيث نص ميثاق إعلان قيام المنظمة فيما بعد على الأهداف التالية[1]:

- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها الفردية والجماعية؛
- إيجاد السبل و الوسائل لتحقيق استقرار في الأسعار في أسواق البترول العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة و غير الضرورية؛
- الاهتمام الدائم بمصالح الدول المنتجة وضرورة تأمين دخل مستقر لها إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية ذات كفاءة ومستقرة من البترول للدول المستهلكة وعائد عادل لمن يستثمر فيه.

وقد طالبت دول المنظمة دائما بأسعار أعلى على صادراتها النفطية وذلك لأن مستوى الأرباح المقررة والحصيلة الناتجة من ضريبة الدخل تتأثران بشكل مباشر بالتغيرات التي تطرأ على الأسعار. كما كان لاجتماع المنظمة في كاراكاس في ديسمبر 1970 نقطة الانطلاق في تحقيق أهدافها، كما أثبث الاجتماع أن موازين القوى قد أخذت تتجه نحو أقطار الأوبك، بعيدا عن

---

[1] ماجد بن عبدا لله المنيف: منظمة الدول المصدرة للبترول نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها. مجلة بحوث اقتصادية. العدد 41. 2008. ص 83.

تكتل شركات النفط الكبرى، فقامت ليبيا بأول خطوة ايجابية استهدفت منها تصحيح أسعار النفوط الخام[1].

و قد عرفت أسعار النفط تطورا بعد اتفاقية طهران 14 في فيفري1971 حيث فرضت منظمة الأوبك على الشركات الكبرى الاعتراف بها و قبولها لمبدأ التفاوض لأجل إعادة النظر في الأسعار المعلنة لنفوطها الخام وذلك نتيجة لعدة عوامل منها التضخم المستورد وهبوط سعر صرف الدولار، وهو ما جعل الشركات تشعر بضرورة تغيير مواقفها اتجاه الأوبك، وتم الاتفاق على زيادة الأسعار المعلنة لنفوط هذه الأقطار وأصبح منذ ذلك التاريخ دور مباشر للأوبك مع الشركات الكبرى في عملية تحديد الأسعار. وأهم ما جاء في الاتفاقية:

- زيادة السعر المعلن للنفط الخام المصدر من أقطار الخليج العربي الأعضاء في الأوبك 33 سنتا للبرميل؛
- زيادة سنوية في السعر المعلن تقدر ب 2.5% لمدة خمس سنوات تعويضا عن انخفاض القدرة الشرائية للعوائد النفطية بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدولار؛
- زيادة 2 سنت في البرميل تعويضا عن الاختلافات الموجودة في أسعار النفوط الخام للأقطار المعنية بالاتفاقية؛

استنادا إلى هذه القرارات ارتفع سعر البرميل العربي الخفيف من 1.80 دولار (وهو السعر الذي استمر من 1960 إلى غاية فيفري 1971) إلى 2.18 دولار .

ومع مواصلة المنظمة عقد مؤتمراتها الدورية ظهرت اتفاقية طرابلس في 20 مارس 1971 بين الحكومة الليبية ممثلة للأقطار المنتجة للنفط المطلة على البحر المتوسط (الجزائر، السعودية،

---

[1] الرومي: المصدر المذكور سابقا، ص 89.

العراق وليبيا) مكملة لاتفاقية طهران فكانت مشابهة لها في معظم بنودها ما عدا الاختلاف في الزيادة في سعر البرميل العربي الخام المصدر من موانئ الأقطار الأربعة.(تحديد سعر أدنى معلن لبرميل النفط العربي الخام ذو كثافة (40°) API بمقدار 3.45 دولار .

ومع قرار الحكومة الأمريكية بايقاف صرف الدولار بالذهب مع انهيار نظام بروتن وودز إضافة إلى استمرار موجة التضخم العالمي،طالب أعضاء الأوبك شركات النفط الكبرى بالدخول في مفاوضات جديدة في جنيف (فيفري 1972) لأجل تعويضها عن الخسائرالتي لحقت بها بسبب تدهور قيمة الدولار والتضخم المستورد من البلدان الصناعية وأسفرت عن نتائج ايجابية فازدادت الأسعار المعلنة بـــ 8.49% ليصبح بذلك سعر برميل العربي الخفيف ذو كثافة (34°) 2.47 دولار.

المطلب الثالث: الأزمات النفطية وأثرها على سعر النفط للفترة 1973-1985

عرفت البشرية النفط كمصدر حيوي للطاقة يساعدها على البقاء؛ لكن أزماته المتكررة وغير المتوقعة في كثير من الأحيان بسب جدليات التنمية التي يخوضها كل مجتمع كان له انعكاسه الواضح على تطور أسعار النفط، ومن بين هذه الأزمات نجد أزمتي 1973 و1979.

الفرع الأول: انعكاسات الأزمة البترولية 1973 على أسعار النفط

لقد كان لحظر النفط بين 1973 و1974 من قبل منظمة الأوبك من أكبر الأزمات الاقتصادية والسياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد رفعت الدول العربية بصفة خاصة أسعار

نفوطها وتمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى[1].

كنتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلوا ست دول من أعضاء أوبك في الكويت و قرروا زيادة أسعار النفط من جانب واحد بنسبة 70% ، حيث ارتفع سعر المعلن للنفط العربي إلى 5.11 دولار للبرميل يوم 16 أكتوبر 1973 بعد أن كان 3 دولارات في 15 أكتوبر 1973. و استمر في الارتفاع 11.53 دولار للبرميل في يوم 1 جانفي 1974.

إن هذا القرار أوجد مرحلة جديدة من تاريخ التسعير في صناعة النفط الدولية، والذي بادرات من خلاله منظمة الأوبك لأول مرة من المساهمة بفعالية في مجال التأثير على السوق العالمية للنفط الخام، حيث شهدت انتقال قرار التسعير من قرار تفاوضي بين الحكومات والشركات العالمية إلى قرار لدى حكومات الدول، واتخاذ منظمة الأوبك دور التنسيق بالنسبة إلى تلك الأسعار التي أصبحت منذ ذلك الحين "بالأسعار الرسمية"[2] منظمة هيكل الأسعار العام في سوق البترول العالمية بشكل يحافظ على القدرة التنافسية لجميع أنواع البترول التي تنتجها الدول الأعضاء ويحول دون المنافسة الضارة فيما بينها. ولتوضيح تطور أسعار النفط خلال الفترة التي تلت الأزمة النفطية لسنة 1973 نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم (02-05) : تطور أسعار نفط العربي الخفيف

الوحدة دولار للبرميل

السنة	1974	1975	1976	1977
السعر	10.41	10.70	11.63	12.38

Source : BP statistical Review année 2005.

[1] تقلبات أسعار النفط. تاريخ طويل من التجارب من حرب 73 إلى الهبوط الكبير عام 1986 وصولا إلى الأزمة المالية العالمية. 10 ديسمبر 2014، انظر الموقع https://aawsat.com/home/article/239746 ، تاريخ الإطلاع: 2015/09/21.

[2] عبد الله المنيف: المصدر المذكور سابقا، ص 9.

من الجدول نلاحظ استقرارا في أسعار النفط عند مستوى بين 12.5 دولار و14 دولارا للبرميل خلال الفترة ما بين 1974 و1978 ، وقد كان إنتاج دول محموعة الأوبك حينها مستقرا عند 30 مليون برميل يوميا. ولكن بقاء أسعار النفط مرتفعة ساهم كذلك في زيادة الإنتاج من خارج دول مجموعة الأوبك خلال نفس الفترة ليرتفع من 25 مليون برميل يوميا إلى 31 مليون برميل يوميا.

انطلاقا من هذه التطورات كان موقف الدول الصناعية الكبرى من أزمة الارتفاع الكبير في أسعارالنفط الخام في السوق العالمي وما له من أثر سلبي على اقتصادياتها بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA) [1] وذلك بموافقة واحد وعشرين(21) دولة صناعية كبرى للضغط على الارتفاع في الأسعار .

الفرع الثاني :انعكاسات الازمة البترولية 1979 على أسعار النفط

في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة إرتفاع أسعار انفط الخام في السوق العالمية، حيث كانت إيران (الهيئة العليا) في تحد للدول العربية قد زادت من إنتاجها النفطي خلال الحصار 1973 1974، لكنها شهدت احتجاجات عامة كبيرة في عام 1978. انتشرت الإضرابات إلى قطاع النفط بحلول خريف عام 1978 ، مما أدى إلى انخفاض إنتاج النفط الإيراني إلى 4.8 مليون برميل في اليوم (7٪ من الإنتاج العالمي) بين أكتوبر 1978 ويناير 1979[2].

[1] أُنشئت وكالة الطاقة الدولية بعد أزمة النفط الأولى عام 1974، ومقرها بالعاصمة الفرنسية باريس وهي منظمة دولية مستقلة تسعى لتأمين إمدادات مصادر الطاقة بأسعار تكون في المتناول لفائدة الدول الأعضاء وكان الهدف الأساسي وراء إحداثها هو تنسيق جهود الدول الأعضاء الرامية إلى مواجهة الاضطرابات التي تعرفها السوق الدولية للنفط والمخاطر المتعلقة بإمداداتها من هذه المادة الحيوية.

[2] James Hamilton, Historical oil shocks, Working paper , February 2001,P, 16.

المطلب الرابع: اتجاهات أسعار النفط العالمية للفترة 1986-1999

إن التطورات التي شهدتها الساحة النفطية – وأسعار خامات أوبك - خلال مرحلة السبعينات وإن كانت عظيمة في إجراءاتها وقراراتها التاريخية، وكبيرة في تأثيرها ومنافعها لصالح بلدان أوبك بشكل خاص إلاّ أنها من الجانب الآخر لم تؤد بشكل سليم وقاطع إلى وحدانية أوبك و انفرادها بتسعير النفط الخام في الأسواق وكذا استقرار وثبات هيكل الأسعار، إذ أن مرحلة الثمانينات ومنذ بدايتها جسدت مرحلة إضراب السوق النفطية العالمية وعدم استقرارها مع تراجع مكانة أوبك في هذه السوق.

ومع ذلك؛ أثبتت استجابة الطلب على المدى الطويل من البلدان المستهلكة لارتفاع الأسعار في السبعينات أنها كبيرة للغاية، وانخفض استهلاك النفط العالمي بشكل ملحوظ في أوائل الثمانينات وأغلقت المملكة العربية السعودية طواعية 4/3 من إنتاجها بين عامي 1981 و 1985 ، رغم أن هذا لم يكن كافياً لمنع انخفاض بنسبة 25٪ في السعر الاسمي للنفط وتراجع أكبر في السعر الحقيقي[1] ، لكن سرعان ما تخلت السعودية عن هذه الجهود، بدءا من رفع الإنتاج مرة أخرى في عام 1986 ، مما تسبب في انخفاض سعر النفط من 27 دولارا للبرميل في عام 1985 إلى 14 دولارا للبرميل في أدنى نقطة في عام 1986.

الفرع الأول: الأزمة النفطية 1986

خلال الثلاثي الأول من 1986 حدث تدهور كبير وسريع في أسعار النفط حيث انخفضت الأسعار الاسمية إلى 50% فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 14 دولار للبرميل، ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

[1] James D Hamilton, Historical Oil Shocks, OP-cit, p,, p 18.

لقد تسبب الانخفاض الأسعار الحاد إلى أثار سلبية تمثلت في تناقص كبير لإيرادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط فقد قدرت خسائر الأوبك ب 55 مليار دولار. و في نفس الوقت ونتيجة لانخفاض الأسعار عرفت الدول الصناعية معدلات نمو عالية نظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث زادت من استهلاكها للنفط الخام كما ساهم هذا في خفض معدلات التضخم العالمي.

الجدول رقم (02-06) أسعار النفط الخام للفترة 1980- 1991

الوحدة الدولار الأمريكي

السنة	السعر	السنوات	السعر
1980	36.83	1986	14.31
1981	35,93	1987	18.44
1982	32.97	1988	14.92
1983	29,55	1989	18.23
1984	28,78	1990	23.73
1985	27,56	1991	20.0

Source : BP statistical Review année 2005

بعدما سجل متوسط سعر النفط الخام العالمي 36,83 دولار أمريكي سنة 1980 تراجع إلى حدود 27,56 دولار سنة 1985 وبعدها بسنة يفقد ما نسبته 50% من قيمته ليبلغ 14,31 دولار أمريكي، ومع التحسن الذي عرفه السعر سنة 1990 والذي بلغ من خلاله 23,73 دولار أمريكي تراجع بعد سنة الى حدود 20 دولار للبرميل كانعكاس لحرب الخليج والذي أثرت على الإمدادات من النفط إلى الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: أزمة شرق أسيا 1998 وتطورات أسعار النفط

عرفت دول شرق أسيا معدلات نمو اقتصادي جيدة، إلا أن الاعتقاد بأن معدل نموها سيكون عاملا يعزز أسعار النفط لم يكن صحيحا، فقد كانت مساهمتها في استهلاك النفط العالمي متواضعة، ومع زيادة الشكوك حول قصة النمو الأسيوي صيف 1997 في كل من تايلاند وكوريا

الجنوبية، ارتفعت الضغوط الاقتصادية والمالية على عدد من الدول الآسيوية الأخرى وسرعان ما تبعهم سعر النفط بالدولار منخفضا إلى 12 دولارا للبرميل في نهاية عام 1998[1] ، بسبب تزايد العرض النفطي إذ بلغ إنتاج الأوبك عام 1998 إلى 30 مليون برميل يوميا . وانخفاض الطلب عليه بسبب الأزمة التي أثرت على الاستهلاك .

المطلب الخامس: تطور الأسعار خلال الفترة 2000– 2016

بالنظر إلى التطورات الحاصلة في أسعار النفط يمكن تقسيم هذه الفترة إلى جزئين رئيسين.

الفرع الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000–2013

لقد كان للزيادة في الإمدادات التي أقرتها أوبك من أجل الحفاظ على معدلات النمو في الاقتصاد العالمي أثر فعال في تخفيف حدة المضاربات التي سيطرت على السوق النفطية عام 2000 والتي انعكست في الإشارات الخاطئة عن الأسواق المستقبلية، إذ كانت هذه الأسواق تشير إلى أن السعر الآني مرتفع وأنه يتجه نحو الانخفاض في المستقبل، مما شجع الشركات على التخلص من المخزون تفاديا للخسائر المترتبة على توقع هبوط أسعاره في المستقبل[2].

استمرت أسعار النفط الخام في الارتفاع وزادت الدول النفطية إنتاجها أربع مرات خلال عام 2000 لتحقيق الاستقرار في السوق النفطية، وبلغ إجمالي حجم الزيادة 3.7 مليون برميل يوميا ليصل إنتاج أوبك إلى 26.70 مليون برميل يوميا في نهاية عام 2000 مقابل 22.97 مليون برميل يوميا قبل إقرار الزيادات في إفريل2000 وتبنت دول أوبك آلية جديدة لتحقيق سعر مستهدف لسلة خاماتها 25 دولار للبرميل .وتقوم هذه الآلية على الإدارة المستمرة للإمدادات بحيث يتم تخفيض

[1] James D Hamilton, op-cit, p 20.

[2] التقرير الاقتصادي العربي 2000: صندوق النقد العربي. الكويت: 2000. ص، 166.

الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا في حالة انخفاض الأسعار إلى أقل من 22 دولار للبرميل لمدة 10أيام عمل متتالية، وزيادة الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا في حالة ارتفاع الأسعار إلى ما يزيد عن 28 دولار للبرميل لمدة يوم عشر أيام متتالية، وانعكس انضباط الدول النفطية والتزامها بالحصص المحددة بصورة إيجابية على استقرار الأسعار والسوق النفطية، خلال الفترة 2000-2001 كان السعر بين 25 و 29 دولار للبرميل، لتنخفض إلى 24 دولار للبرميل مع أحداث 11 سبتمبر.

ولكن بعد ذلك ارتفع سعر النفط سنة 2003 إلى 28.83 دولار للبرميل. وخلال 2004 حدثت ثورة في أسعار النفط؛ فارتفع السعر إلى 38.24 دولار للبرميل واستمرت الأسعار في الارتفاع لتصل إلى 72.39 دولار للبرميل سنة 2007 وذلك راجع إلى الاضطرابات السياسية في كل من نيجيريا، فنزويلا و العراق، وكذا المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروض عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3 دولار للبرميل دون أن ننسى الشكوك التي كانت حول إعصار إيفان في خليج المكسيك أنذاك والتخوف من قدوم شتاء قارص[1].

وبحلول سنة 2008 وصلت الأسعار إلى 97.26 دولار للبرميل و لكنها سرعان ما انخفضت سنة 2009 إلى 61.67 دولار للبرميل بسبب الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي، و لكنها استعادت عافيتها وتواصل ارتفاعها لتصل إلى 111.26 سنة 2011.

الفرع الثاني: الأزمة النفطية 2014

في سنة 2014 عرفت السوق النفطية هزة أخرى عرفت بالأزمة النفطية 2014 فشهدت أسعار النفط انخفاضا حادا ابتداءا من منتصف سنة 2014 ، إذ تدهورت الأسعار من نحو 110

[1] الموسوي: المصدر المذكور سابقا، ص 3.

دولار للبرميل جويلية 2014 إلى 45 دولار للبرميل نوفمبر 2014 ، بنسبة 55%، وهذه المرة لم تقم الأوبك بدورها المعهود وخفض إنتاجها، بل اتخذت قرارها بعدم تخفيض إنتاجها في اجتماعها رقم 166 بتاريخ المنعقد في 27 نوفمبر 2014 و قرارها في 15 يونيو 2015 الاستمرار في عدم خفض الإنتاج .وسعت السعودية بخاصة كونها المنتج الأكبر في العالم، لعرض كميات من النفط بأسعار تقل بضعة دولارات للمشترين، فكان أن تدهورت الأسعار.

أولا: الإعتبارات الرئيسية لانخفاض أسعار النفط سنة 2014

ربطت أسباب الانهيار بضعف الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية، فضلا عن زيادة الإنتاج، بالتزامن مع طفرة النفط الصخري الأميركي. لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام ووفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحديدا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.

1- أسباب اقتصادية:

وتتمثل أساسا في وفرة المعروض من النفط والغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الحظر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة ومع التوسع في استخدام الطاقات البديلة خاصة الاكتشافات الجديدة من النفط والغاز الصخري وفي المقابل نجد انخفاض الطلب العالمي نتيجة تباطؤ نمو

الاقتصاد العالمي حيث أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤ معدل النمو في الصين والبرازيل كما أسهم في التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة في التراجع الشديد للأسعار[1].

وكذلك سياسة الأوبك في هذه الظروف التي ترفض خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من التخمة. خاصة من جانب السعودية التي وطالما لعبت دور "المنتج المرن" الذي يستطيع زيادة أو خفض الإنتاج، لكنها ودولا أخرى تمسكت بعدم الخفض حفاظا على حصتها في السوق

2- أسباب سياسية

أشار توماس فريدمان، في عموده في صحيفة « نيويورك تايمز» بتاريخ 14 أكتوبر 2014 تحت عنوان «حرب المضخات»، إلى وجود اتفاق بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية يرمي إلى ترويض عدد من الدول، والأسباب التي أوردها الكاتب تتلخص بأن تخفيض الأسعار سيلحق الضرر بالاقتصاد الروسي ويؤثر سلبا في النزاع الأوكراني، كما أنه سيضعف الاقتصاد الإيراني، خاصة في حال الاتفاق النووي المتوقع مع إيران والرفع التدريجي للعقوبات الاقتصادية على ضوئه.[2]

---

[1] فوقة فاطمة ومرقوم كلثوم: تقلبات أسعار النفط أي البدائل متاحة للاقتصاد الجزائري. مجلة الاقتصاد والمالية. العدد 3. 2016. ص 23.

[2] حيدر حسين آل طعمة: أسعار النفط وحرب المضخات. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. يوم 13 ماي 2015.

خلاصة:

إن النفط الخام كان معروفا منذ القدم؛ لكن استعماله كان محدودا؛ ومع ظهور الثورة الصناعية ارتفع استهلاك النفط خاصة من قبل الدول المتقدمة، ولم تكن السوق النفطية على تمام من الحرية، إذ استمرت سيطرة الشركات الكبرى وهي الشقيقات السبع في تحديد أسعار البترول حتى عام 1973.

ومع ظهور منظمة الأوبك حاولت توجيه جهودها للسيطرة على الإنتاج وتسعير النفط الخام دوليا خاصة وإيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار في الأسعار في أسواق النفط العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير المرغوبة.

ومع تميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة خضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، نجد أن منظمة الدول المصدرة للنفط أصبح دورها قاصرا في مواجهة الأزمات النفطية وهو ما بينته أزمة 2014، والتي تأخرت فيها المنظمة عن إيجاد ارضية توافقية ما بين الأعضاء.

الفصل الثالث:

تطورات قطاع المحروقات بالجزائر ومساهمته في الاقتصاد الوطني

تطورات قطاع المحروقات بالجزائر ومساهمته في الاقتصاد الوطني

تمثل الصناعة البترولية المحور الأساسي للنشاط الاقتصادي الجزائري سواء من حيث استثماراتها أو أرباحها ومداخليها التي تتحدد أساسا حسب وضعية السوق النفطية عالميا، كما أن الجزائر من الدول ذات الاقتصاد المعتمد بشكل كبير على مورد سلعي واحد هو المحروقات (النفط والغاز) التي تمثل أكثر من 95% من صادراتها، وحوالي 60% من إيرادات الميزانية العامة، و35% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبقدر ما تعتبر المحروقات مصدرا مهما للدخل في الجزائر، ولاسيما في ظل طفرات الأسعار التي تعرفها هذه الأسواق، وما ينجم عنها من زيادة معدلات الإنفاق الحكومي بشكل كبير، وبخاصة في ظل مخططات الإنعاش الاقتصادي التي انطلقت منذ سنة 2001،

وفي هذا الفصل تتناول دراستنا المكانة الهامة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري و كذا دوره الاستراتيجي في تحديد إيرادات ومداخيل الدولة لتمويل التنمية الاقتصادية . فحصص المبحث الأول للسياق التاريخي لاستغلال الثروة البترولية في الجزائر، أما المبحث الثاني فتطرق لقطاع المحروقات الجزائرية في ظل التطورات الاقتصادية، وعن المبحث الثالث فيبحث عن مساهمة القطاع في الاقتصاد الجزائري، والمبحث الرابع يتناول الفواض البترولية واستخداماتها بالجزائر.

المبحث الأول: تطور استغلال الثروة البترولية في الجزائر

تتوفر الجزائر على ثروات طبيعية خاصة النفطية منا التي تعد عصب الاقتصاد الجزائري وأهم طريق لتمويل المشاريع الاقتصادية والتنموية منذ استقلال.

المطلب الأول: اكتشافات النفط في الجزائر قبل الاستقلال

عرفت الاكتشافات النفط في الجزائر منذ عهد الاستعمار الفرنسي حيث تولت فرنسا عمليات التنقيب والاكتشافات خلال الثورة واستفادت من النفط لصالح اقتصادها بفضل قانون البترول الصحراوي، وبعد الاستقلال حدثت تطورات أخرى من خلال قيام الجزائر بتأميم القطاع حتى يتسنى لها الاستفادة أكثر من موارده وتكون لها الاستقلالية في تسييره.

الفرع الأول: مسار استغلال النفط الجزائري قبل الاستقلال

يعود استغلال البترول في الشمال الإفريقي إلى حوالي 1200قبل الميلاد حيث كان الفينيقيون يعرفون هذه المادة لما استوطنوا شمال إفريقيا وأقاموا لأنفسهم مستودعات يستعملونها عبر البحر الأبيض المتوسط، واستعمل البيزنطيون هذه المادة في القرن الخامس ميلادي، ثم بعدهم المسلمون الفاتحون إلى العهد العثماني. فاكتشاف البترول في الجزائر ليس بالقديم ولا الجديد كونه يرجع تاريخ اكتشافه إلى عهد الفنيقيين و لكن استغلاله الصناعي لم يكن إلا منذ 1956،

الفرع الثاني: النفط في التل الجزائري

يعد حوض عين الزفت بواد الشلف أول اكتشاف في مجال النفط الجزائر سنة 1890 ، ثم لاحظ سترابون starabon وليون أفريكان leon africain وجود دلائل على توفر النفط في منطقة الشلف السفلى إلى الشرق من وهران ، الا أن اعمال التنقيب في ذلك الوقت كانت قليلة نذكر منها شركة بترول تلييونات عام 1913.

ونظرا للأهمية للبترول التي برزت أثناء الحرب العالمية وجدت فرنسا نفسها ملزمة بالبحث عن البترول في مستعمراتها واستأنفت أعمال البحث في الجزائر من جديد سنة 1941 في الشمال واستمرت الأبحاث حتى سنة 1949 حيث اكتشف حقل وادي القطران من قبل شركة أومال aumale، حيث اسفرت النتائج عن استغلال الحقل على مدى ثمان سنوات[1].

الجدول رقم (03-01): كميات النفط المستخرجة في الجزائر خلال الفترة (1949-1956)

الوحدة الطن

السنة	الكمية	السنة	الكمية	السنة	الكمية	السنة	الكمية
1949	300	1951	7360	1953	84460	1955	57617
1950	3700	1952	46030	1954	75760	1956	33537

المصدر: موسى اعمر: المصدر المذكور سابقا، ص 50.

الفرع الثالث: النفط في الصحراء الجزائرية

في سنة 1952 انطلقت عملية التنقيب عن النفط في الصحراء الجزائرية وذلك بتوزيع أول دفعة من التراخيص غطت مساحتها 600000 كلم^2 استفادت منها شركات بترولية وهي الشركة الفرنسية البترولية CFPA والشركة الوطنية للبترول snrepal، وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء CREPS وبدأت بوادر نجاح التنقيب[2] باكتشافات أول حقل للغاز ببرقة جنوب عين صالح سنة 1954 ثم اكتشاف أول حقل نفطي هام بمنطقة حاسي مسعود بمساحة

---

[1] الحاج موسى أعمر: بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا و رهانات الثورة في الجزائر. الطبعة الثانية . وزارة الثقافة الجزائرية. 2016 .ص ص 39-42.

[2] المصدر نفسه، ص 50.

قدرها2500 كلم^2 والذي يعتبر واحد من اهم الحقول في العالم وكان ذلك في جوان 1956[1]، المكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية –الجزائر– والشركة الأهلية للتنقيب عن بترول الجزائر واستغلاله –ريبال– و نظرا لأهمية الحقل صرحت فرنسا أنه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الإستغناء عن بترول الشرق الأوسط[2]، وقد انتهى استغلال حقل حاسي مسعود سنة 1961 لكن الاستخراج كان بوتيرة غير متسارعة من سنة إلى أخرى في سنة 1960قدر ب 6.6 مليون طن/يوم أما سنة 1961 بلغ 8 مليون طن/يوم[3]،

وفي نوفمبر 1956تم إكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر^3 ، ثم اكتشف حقل زرزايتين في ولاية ايليزي سنة 1958 وبدأ في الإنتاج سنة 1960 الذي يعد الأهم، وليس من ناحية احتياطياته ولكن من خلال إنتاجه المتزايد بوتيرة سريعة جدًا حيث قدر العائد لكل بئر جيد: 270 طن/يوم، ثم اكتشاف حقل اوهانيت في نفس السنة بمساحة قدرها 18000 كلم^{2}ثم اكتشاف حوض سطاح بايليزي سنة 1961.

ولا تزال الاكتشافات في الصحراء الجزائرية مستمرة الى يومنا، هذا فقد أكد مركز المسح الجغرافي الأمريكي (USGS) عن اكتشاف حوض جديد لمواد بترولية وغازية سنة 2018 بمنطقة رقان الجزائرية (انظر الملحق رقم 03).

---

[1] ادريس أميرة: تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980–2014). رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان. الجزائر. 2016 . ص 182

[2] زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة: القطاع النفطي بين الحتمية و ا لزوال في الاقتصاد الجزائري. مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.العدد 09. 2011. ص 3.

[3]Fosset Robert. Pétrole et gaz naturel au Sahara. In: Annales de Géographie, t. 71, n°385, 1962. pp. 279-308;

الفرع الرابع: قانون البترول الصحراوي

بعدما تأكدت الإمكانيات النفطية للصحراء الجزائرية تجلت مجموعة من المشاكل القانونية و الإدارية فحاول المشرع حلها من خلال قانون البترول الصحراوي والذي حل محل قانون المناجم الفرنسي، حيث صاغت فرنسا أهدافها الإستغلالية للثروات الجزائرية في شكل مواد صدرت بإسم قانون البترول الجزائري رقم: 1111/58 في 1958/11/22 و شمل[1]: وضع نظام للإمتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية؛ وكذا حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات وتقل بحوالي 20% عن الأسعار المعلنة؛ بالإضافة تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية وخصم 27,5% من إنتاج البترول تحت بند""صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

ولقد شجع قانون البترول الصحراوي رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان البترولي الجزائري، فتوالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962.

الجدول رقم (03-02): تطور هيكل الاستثمارات في الجزائر (1959- 1962)

الوحدة: مليون فرنك فرنسي

السنة	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع البترولي
1959	845	1345	1450
1960	1630	1500	1520
1961	995	2435	1230
1962	210	1720	920

المصدر: موري سمية : المصدر المذكور سابقا، ص 58 .

[1] زغيب. حليمي: المصدر المذكور سابقا، ص 4.

من الجدول أعلاه يتضح أن الاستثمار في القطاع البترولي خلال الفترة الاستعمارية بالجزائر كان له اهتمام من طرف السلطات الاستعمارية نظر لمكانة النفط كمصدر للطاقة، حيث بلغ سنة 1960 ما قيمته 1520 مليون فرنك فرنسي مقارنة بـــ 1500 مليون فرنك فرنسي للقطاع العام، وبعد ظهور بوادر استقلال الجزائر بدأت هذه الاستثمارات في التراجع ويحل محلها القطاع العام حيث بلغ حجم الاستثمارات في القطاع البترولي 920 مليون فرنك فرنسي.

الفرع الخامس: اتفاقية ايفيان ومحل الثروة النفطية الجزائرية منها

تسبب النفط قبل ذلك في تأخر موعد الجزائر مع الحرية المفترضة بسبب سعي فرنسا بكل قوتها السياسية والعسكرية إلى تمديد غزوها الاستعماري لضمان النفط واستطاعت أن تحقق هدفها الجزئي باستمرار ضخ نفط الجزائر إليها عبر اتفاقيات إيفيان.[1] والتي نصت على تبادل الاحترام بين البلدين وعلى تبادل المصالح والمزايا بينهما ومن خلالها تمنح فرنسا للجزائر إعانتها الفنية والثقافية وإعانة مالية ممتازة لفائدة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وتضمن الجزائر من جهتها مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة[2]. أما الأحكام والبنود المتعلقة بالمسائل البترولية جاءت كما يلي:

- يتضمن التعاون الفرنسي الجزائري إنشاء جهاز فني للتعاون الصحراوي يمثل فيه الجانبان بنسبة متساوية ودوره هو تطوير الشبكات اللازمة لاستثمار ما تحت الأرض و إبداء رأيه في مشروعات القوانين والتنظيمات ذات الصيغة المنجمية، ودراسة المطالب الخاصة بإعطاء رخصة تنقيب، ومع ذلك فإن الدولة الجزائرية هي التي تمنح رخص التنقيب وهي التي تملي وتحدد التشريع المنجمي في نطاق السيادة الكاملة؛

---

[1] عرض/ بوعلام رمضاني، عن كتاب حسين مالطي، القصة السرية للبترول الجزائري، الطبعة الأولى،2010 متاح على الموقع http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books أطلع عليه في 2017/04/25

[2] محمود شاكر: التاريخ الإسلامي "التاريخ المعاصر لبلاد المغرب". الطبعة الثانية . بيروت1996 ص ص 292،293.

- المصالح الفرنسية تكون مضمونة بواسطة ممارسة الحقوق المتعلقة بالرخص المنجمية التي منحتها فرنسا حسب قانون التشريع النفطي الصحراوي، وفي حالة إذا كانت العروض متساوية تعطى الأولوية للشركات الفرنسية فيما يتعلق بالرخص الجديدة كما أن الدفع يكون بالفرنك الفرنسي للوقود الصحراوي المخصص لسد حاجات الاستهلاك الداخلي الفرنسي وبلدان منطقة الفرنك؛
- كما أن الفصل في المنازعات يتم أمام هيئة تحكيم دولية والتي كانت قبل الاستقلال تعهد إلى مجلس الدولة الفرنسية في ذلك الوقت وفي هذا الإطار تمتنع الجزائر عن اتخاذ أي إجراء من شأنه زيادة الأعباء المالية أو المساس بمصالح المساهمين في الامتيازات النفطية.

إلا أن اتفاقية ايفيان لم تحمل الجديد معها، ذلك أن السيطرة الوطنية على الثروات لم تتحقق، إذ إن المصالح البترولية تمثل نسبة هامة في الإنتاج التجاري وكانت فرنسا تملك 71.99% من حجم الإنتاج و 17.86% للشركات الأجنبية ولم تترك للجزائر سوى 10.15% من الإنتاج الذي بلغ 20.6 مليون طن عند الإستقلال[1]. والجدول التالي انتاج النفط بالجزائر خلال 1957 و1962.

الجدول رقم (03-03): تطور الإنتاج النفطي في الصحراء الجزائرية (1957-1962)

السنة	المنطقة الوسطى والشمالية من الصحراء	الصحراء الشرقية	المجموع
1957	5.7	2.3	8.0
1958	418.1	7.5	425.6
1959	1258.1	20.6	1278.7
1960	6699.6	1927.2	8626.8
1961	6699.8	66990.5	13690.3
1962	10109.3	10571.1	20680.4

المصدر: مساعد أسامة. صاحب منعم: الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية. المجلد 4. العدد 3. ص 241.

[1] حاج قويدر عبد القادر: الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009، مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران . الجزائر: 2011- 2012 . ص 33.

المطلب الثاني: الاستقلال وتطورات استغلال النفط الجزائري

بعد الاستقلال سنة 1962 سعت الجزائر إلى استرجاع ثروتها البترولية التي كانت مستغلة من طرف المستعمر الفرنسي من خلال عدة اتفاقيات وإجراءات نذكرها على الترتيب:

الفرع الأول: إنشاء الشركة الوطنية للبترول (سوناطراك)

تم إنشاء الشركة الوطنية للبترول بموجب المرسوم 491/63 الصادر في 1963/12/31؛ الذي يقتضي إنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها والتي هدفت بداية إلى استغلال جانب المصب فقط من الصناعة النفطية، وتغيرت أهدافها بمرور الزمن بتغير أهداف الحكومة الجزائرية والتي تصب كلها في محاولة فرض التكامل والسيطرة على كافة أو جل مراحل النشاط النفطي.

وقد تم توسيع صلاحيات شركة سوناطراك بفضل المرسوم رقم 296/66 الصادر في 1966/09/22 بحيث أصبحت تشمل معالجة وتحويل المحروقات؛ وامتلاك منشآت المعالجة الصناعية للمحروقات، و كذا تسويق الصناعة البتر وكيماوية.

الفرع الثاني: اتفاق جويلية 1965

مثلت هذه الإتفاقية تعاون جزائري فرنسي حيث وقعت فرنسا إتفاقية مع الجزائر تحصلت من خلالها على إمتيازات كبيرة خولت لها السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري، حيث كان الاتفاق وفقا لتطبيق مبدأ المشاركة بين البلدين في إعادة قانون قطاع المحروقات الجزائري بإنشاء جمعية L’ASCOOP(L’association Coopérative Pétrolière) نتيجة للنصوص المخالفة

للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة باتفاقية ايفيان منحت لفرنسا حقوقا تتنافى مع استقلال الجزائر وسيادتها على الثروات الطبيعية[1]، و شملت الاتفاقية على:[2]

- رفع نسبة الضريبة من50 % إلى 53% وصلت خلال سنتي 1968 و 1969 إلى54 % و 55 % على الترتيب؛
- التزام الجانب الفرنسي بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة إستثمارات الشركات في عمليات التنقيب و البحث؛
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة؛
- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة ((S.N.RIBAL الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر؛
- التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%؛
- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها؛
- استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

الفرع الثالث: ثورة تأميم المحروقات (فيفري 1971)

لم يعرف المشرع الجزائري التأميم، وعرفه المشرع الفرنسي في المادة 2 من القانون 82 /155 المتعلق بالتأميم (الملغى) بأنه (نقل الى ملكية الدولة الاسهم التي تشكل شركات القطاع الخاص) ، أي هو نقل ملكية وسائل الانتاج من القطاع الخاص إلى الدولة ويكون بقرار سيادي

---

[1] أمينة مخلفي: أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التحارب العالمية)، أطروحة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. جامعة ورقلة. الجزائر. 2012-2013. ص 296.

[2] زغيب. حليمي: المصدر المذكور سابقا، ص 4.

(أي يخضع للرقابة القضائية) أي نقل ملكية المشروع أو مجموعة من المشاريع الخاصة من ملكية الأفراد والشركات إلى ملكية الأمة، حتى تكون ملكاً للجماعة، وتنأى بذلك عن الإدارة الرأسمالية، بقصد تحقيق صالح الجماعة، مقابل تعويض أصحاب هذه المشاريع عن الحقوق المؤممة.[1]

إن التجربة الجزائرية في التأميم هي أكبر تجربة يخوضها بلد عربي اتجاه الاحتكارات البترولية، ولهذه التجربة أهمية خاصة في البلدان العربية وبلدان العالم الثالث لكسر أسطورة الكارتل العالمي والتشكيك في إمكانية الوقوف أمامه، فساهمت الجزائر بذلك في توعية البلدان النامية وإحداث تحولات دولية هامة، مكنت دولا عربية أخرى على تأميم نفوطها واسترجاع سيادتها على ثروتها، وهكذا استطاعت الجزائر توظيف النفط كسلاح في تعزيز التضامن العربي وعدم التعاون بين دول منظمة (أوبك) التي استفادت كثيرا من الدور الجزائري الداعم لها.

لقد بدأت المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول نظام الامتيازات النفطية بالجزائر في نوفمبر 1969، وكان التفاوض مركز عن أقسام الامتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية، ولكن هذه المفاوضات وصلت إلى أفق مسدود بعام 1970 فتم إيقاف القنوات الدبلوماسية للتفاوض وإحالة الملف إلى وزارة الصناعة والمناجم، و تحميلها مسؤوليات تسيير قطاع النفط الجزائري [2].

وفي 24 فيفري 1971 أقرت الجزائر مجموعة من القواعد تضمنتها مراسيم تشريعية تم بمقتضاها إلغاء جميع بنود قانون البترول الصحراوي، كما أقر الرئيس "هواري بومدين "يومها بالقرارات الآتية [3]:

---

[1] زغيب. حليمي: المصدر المذكور سابقا، ص 21.

[2] عصام بن شيخ: قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 (دراسة للسياق والمضامين والدلالات). مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد 6. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر: 2012. ص 193.

[3] عيسى مقيلد: قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير. جامعة الحاج لخضر باتنة. الجزائر: 2007-2008. ص 31.

- ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51%؛
- تأميم حقول الغاز الطبيعي والنقل البري (كل الأنابيب البترولية المتواجدة على التراب الوطني)

وبعد ذلك صدر المرسوم التشريعي 71-22 بتاريخ 12 أفريل 1971 الذي نص على إلغاء ما يسمى بالحقوق المكتسبة وإنهاء مبدأ الامتياز للشركات الأجنبية التي كانت تعتبر نفسها المالك الوحيد للثروات النفطية، ولكن القرار قوبل بالرفض من طرف السلطات الفرنسية.

المطلب الثالث: قطاع المحروقات الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية

شهدت هذه المرحلة أحداثا اقتصادية صعبة، كان أبرزها الصدمة البترولية 1986 التي كان لها أثر سلبي على الاقتصاد الوطني، فسارعت إلى إجراء تغييرات عميقة على قطاع المحروقات، حيث ألغت القانون السابق وأصدرت قانونا جديدا. وقد أرسى هذا الأخير نظاما يقوم على عقود تقاسم الإنتاج، وعلى فتح القطاع بشكل غير مسبوق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: التنقيب والبحث عن المحروقات في ظل القانون 86-14

أصدر قانون 86-14 في 19 أوت 1986[1] في الجريدة الرسمية ويعتبر أول قانون لإصلاح القطاع بالجزائر والذي يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب وتضمن هذا القانون أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سونا طراك والشركات النفطية الأجنبية[2]. وتضمن القانون 86-14 مجموعة من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر منها:

---

[1] انظر القانون رقم 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على الموقع الالكتروني https://www.joradp.dz تاريخ التحميل 2017/05/28.

[2] بلقاسم سرايري: دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ظل الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير . جامعة باتنة . الجزائر.2007 /2008. ص ص 100-101.

- سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة وهي:

– الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج وهي الصيغة الرئيسية تقريبا التي تم استعمالها؛

– الشراكة في صيغة عقد خدمات؛

–الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر؛

– الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

- قصر منح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال) على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها، التي تقوم مقام الدولة وتمارس شكلا من أشكال الاحتكارعلى نشاط الاستكشاف والاستغلال، وترك لسوناطراك بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا.

لقد كان لهذا القانون تغير على مستوى الشراكة النفطية بالجزائر فالتحقت عديد الشركات العالمية إلى الجزائر للاستثمار في هذا القطاع، والجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (03–04): عقود الشراكة بعد قانون 86–14

	الشركاء	تاريخ العقد
01	ALEPCO	1987.06.16
02	TOTAL	1987.10.07
03	AGIP	1987.12.15
04	CIEPSA	1988.02.09
05	BHP	1989.06.24
06	ANADARKO	1989.10.23
07	TOTAL	1989.11.08
08	NESTE OY	1990.03.13
09	TOTAL	1990.05.20
10	AGIP	1990.12.20
11	REPSOL	1990.12.02
12	TOTAL	1991.05.12
13	JNOC	1991.08.18

المصدر: حاج قويدر: المصدر المذكور سابقا ، ص96.

الفرع الثاني: تعديلات قانون 91- 21 على الصناعة النفطية الجزائرية

هو ما يعرف بالقانون المعدل والمتمم لقانون 86-14 اصدر في 4 ديسمبر 1991[1] في الجريدة الرسمية وقد جاء هذا القانون بقوانين كانت في القانون السابق و جاء ببنود أخرى تحتوي تعديلات جوهرية والتي نوجزها فيما يلي:

- أبقى على احتكار الدولة لأنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات، فقد جاء في المادة الثالثة من قانون 21-91 أن هذه الأنشطة حكر للدولة، التي تستطيع أن تفوض عملية القيام بها للشركات الوطنية؛
- السماح للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة 17 على احتكار الدولة له، عندما تكون هذه الممارسة وفقا لترتيبات الخاصة بالشراكة مع الشركة الوطنية المعنية، والتي يحددها عقد يربط بين هذه الشركة الوطنية وشركة أو تجمع شركات أجنبية؛
- التنصيص حرفيا في المادة 24 أنه مهما كان شكل الشراكة المعتمد بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي، فإن نسبة الطرف الوطني يجب أن لا تقل عن نسبة 51%، حتى يحتفظ بدور رئيس المشروع، وهو ما أكدته المادة 27 ويعطي هذا الدور للشركة الوطنية الأولوية في تحديد سياسات الإنتاج ومخططات تطوير الحقل.

وأما التعديلات الجوهرية التي أضافها فهي كما يلي :

- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي أثناء النزاعات؛
- توسيع تطبيق القانون على الغاز الطبيعي بعد أن كان يطبق على البترول وتوسيع مجال الشراكة وألغى بذلك نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 والتي تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل

---

[1] المادة 4 من القانون 21/91 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 الجريدة الرسمية على الموقع الالكتروني https://www.joradp.dz تاريخ التحميل 2017/05/28.

على احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل التعويض؛

- تعديل النظام الجبائي ومنح الامتيازات الجنائية، بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار وكذلك ميز بين المناطق، حيث صنف المجال المنجمي إلى منطقتين (أ) و(ب)، وأفرد لكل منطقة وفق أهميتها معدلات جبائية محددة تخضع لها كل النشاطات.

و بالرغم من نجاح الجزائر من استقطاب الشركات البترولية العالمية للاستثمار رفقة سوناطراك في مجال البحث والتنقيب والاستكشاف وتمكنت من تنمية الحقول المستكشفة وساهمت في تحسين معدلات الاحتياطات المتوفرة، إلا أن أسعار النفط المنخفضة خلال فترة التسعينات لم تكن بالأسعار المحفزة على الاستثمار في قطاع المحروقات بالإضافة إلى الوضع الأمني غير المستقر الذي ساهم في فشل تنمية القطاعات الاقتصادية.

الفرع الثالث: القانون 05-07 والانفتاح الدولي في مجال الشراكة النفطية

من أجل تطوير قطاع المحروقات قامت الحكومة الجزائرية بإصدار قانون جديد تحت رقم 05-07 بتاريخ 28 أفريل 2005 والذي يهدف إلى تنظيم النشاط البترولي من الوجهة القانونية وحقوق وواجبات كل الناشطين في القطاع خلال ممارستهم للنشاطات لكل النشاطات في كافة المراحل البترولية و الغازية.

كما يعد قانون المحروقات لسنة 2005 القانون الذي أنهى الهيمنة الأحادية لشركة سوناطراك على قطاع المحروقات في الجزائر سواء في مجال الاستكشاف أو الإنتاج أو الأنشطة النقل وجعلها على قدم السواء مع الشركات الدولية للنفط والغاز في مجال الاستثمار ضمن بيئة تنافسية شفافة وذلك من أجل تحرير قطاع المحروقات، ومن جهة أخرى أحدث تغييرا مهما في الأطر المؤسساتية

ونظام العقود والجباية وكذا تعامله مع عقود تقاسم الإنتاج الموجودة سابقا، والذي بموجبه تم إنشاء وكالتان وطنيتان مستقلتان تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية هما :[1]

1- **الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها :** وتسمى سلطة ضبط المحروقات تسهر على احترام التنظيم التقني المطبق على النشاطات والتنظيم المتعلق بالتعريفات، والسهر على المقاييس والمعايير المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي وغيرها من الإجراءات التنظيمية و النقدية.

2- **الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات:** وسميت النفط (ALNAFT) ؛ مهمتها ترقية الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات وتسليم رخص التنقيب وطرح المناقصات وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث والاستغلال ومراقبة تنفيذ العقود كما تقوم أيضا بتحديد وجمع الرسوم والضرائب و دفعها للخزينة العمومية.

الفرع الرابع: مسار استغلال الثروة النفطية يخضع لقانون 13-01

وجدت الحكومة الجزائرية مدفوعة إلى إعادة النظر في قانون 2005 من أجل تجاوز نقائصه وسلبياته، فاتجهت نحو مزيد من التعديلات والتصحيحات عليه كان آخرها مصادقة المجلس الشعبي الوطني في 21 جانفي 2013 على قانون المحروقات والمعدل لقانون 2005.

فقد شهدت الجزائر تراجعا شديد من الاحتياطات النفطية والغازية وفي الإنتاج نتيجة لاعتماد قانون 2005 فقد تراجع إنتاج المحروقات 25 %، و يعود إلى الشركات الأجنبية التي كانت بإمكانها لوحدها الاستكشاف في الطبقات الثانوية وفي حقول الغاز الصخري.

كما لم توفق الجزائر في إعلان مناقصات دولية جديدة للاستكشاف منذ 2010 لأن قطاع المحروقات في الجزائر أعطى نظرة سلبية للشركاء الأجانب عن جاهزيته للاستثمار وبذلك تضاعفت الشكوك حول ربحية الاستثمار في الجزائر، ما دفع سوناطراك إلى تبني مخطط استثمار

---

[1] حاج قويدر. المصدر المذكور سابقا، ص 86.

وطني بحجم 80 مليار دولار لخمس سنوات' و خلال نفس الفترة شهدت أسعار النفط تراجعا و التي بلغت سنة 2008 ، كذلك النزاعات التي نشبت بين التجارية بين سوناطراك وشركات الطاقة الكبرى مثل ريبسول و أناداركو التي شوهت من صورة الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الجزائري .[1]

وبهذا جاء القانون 13-01 المؤرخ في 20 فيفري 2013 ليتضمن إدراج تسهيلات جديدة للاستثمارات الأجنبية فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها، بالإضافة إلى مزايا جبائية جديدة والتي كانت محل انتقادات واسعة. وعن القاعدة 51-49 فقد رفض هذا القانون التنازل عن مبدأ 51%-49%

المطلب الرابع: تطور حجم الثروة النفطية في الجزائر

إن احتياطات النفط تتناسب عكسياً مع حجم الإنتاج، دون أن يعني ذلك أن ارتفاع الاحتياطات يقلص الإنتاج بل أن حجم الاحتياطات ينخفض كلما ارتفع الإنتاج، وتتميز الجزائر بوجود مصادر الطاقة النفطية تجعلها من محتلي الصدارة في إنتاج الغاز الطبيعي؛ وكذلك غنى الصحراء الجزائرية بالبترول. و يمكن تلخيص ثروتها فيما يلي:

الفرع الأول: النفط الخام

1- احتياطي النفط الخام

تمتلك الجزائر احتياطات ضخمة من النفط الخام فاحتلت المرتبة 16 عالميا سنة 2016 من بين 186 دولة (حسب إحصائيات Actualitix – Word Atlas Statistics by country) والمرتبة 7 عربيا لسنة 2016 حسب تقارير منظمة الأوبك .

---

[1] خميس محمد: قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر. مجلة الدفاتر السياسة والقانون . العدد 9 . 2013.ص 156 .

إن احتياطات النفط في سنوات الثمينات والتسعينات كانت تتراوح بين 8 و 9 ألف مليون برميل على التوالي و لقد عرفت ارتفعا ملحوظا في الألفية بلغ تقيمة الاحتياطات المؤكدة 11.8 ألف مليون سنة 2003 ثم ارتفع سنة 2005 و 2006 إلى 12.3 ألف مليون برميل و بقي ثابتا من 2007 إلى 2016 إلى 12.2 ألف مليون برميل.[1] هذا التحسن في احتياطات الجزائر النفطية راجع إلى الاكتشافات التي قامت بها شركة سوناطراك مع مختلف شركائها، مستفيدين من مختلف القوانين والتنظيمات التي كانت في كل مرة تحاول الاستجابة للتغيرات العالمية في مجال التشريع المتعلق بالثروة النفطية

2- إنتاج النفط الخام

احتلت الجزائر المرتبة 17 عالميا من حيث إنتاج النفط لسنة 2016 ويمكن التعرف على انتاجها خلال فترة من الزمن من خلال الجدول الاتي:

الجدول رقم (03-05) : تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة '(1995-2018)

الوحدة :ألف برميل يوم

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الانتاج	1327	1386	1421	1461	1515	1549	1534	1653	1826	1921	1990
السنوات	2006	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2015	2016	2017	2018
الانتاج	1979	1992	1969	1775	1642	1537	1485	1558	1579	1540	1511

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات bp statisticals review of word 2019

من الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج النفط الجزائري كان يتزايد للفترة (1995-2007) حيث قدرت الطاقة الإنتاجية سنة 1995 ب 1327 ألف برميل يوميا وبلغت 1921 ألف برميل

[1] Actualitix – Word Atlas Statistics by country (EIA)

في 2004، ثم لتصل إلى حدود 1992 سنة 2007، حيث حققت الجزائر خلال هذه السنة نشاطا استكشافيا تمثل في خمسة اكتشافات ساهمت في زيادة احتياطاتها وإنتاج النفط.[1]

هذه النتائج ترجع إلى الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، خاصة مع تعديل قانون المحروقات سنة 2005 الخاص بالاستثمارات الأجنبية (حيث فتحت الجزائر قطاع النفط للمستثمرين الأجانب بشراكة مع سونا طراك وهي شركة حكومية جزائرية للنفط والغاز)، وقد حققت سونا طراك منذ 1964 ما يعادل 404 اكتشافا في مجالات النفط والغاز[2].

إن اكبر الاكتشافات كانت بين سنتي 2009 و 2010 ، كما قدرت سونا طراك الاكتشافات التي حققتها بجهودها الذاتية بين 2010 و 2011 بما يزيد قليلا عن 2 مليار برميل. ولكن بعد سنة 2007 حدث تراجع في حجم الانتاج النفطي إذ بلغ سنة 2009 حوالي 1775 ألف برميل يومي ثم إلى 1689 ألف برميل سنة 2010، وهذا نظرا لتراجع نمو الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث نجم عنها انخفاض في الطلب العالمي على النفط والتراجع في مستويات أسعاره وهو ما خفض من إمداداته (نظرا لتوصيات منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج لتخفيض الفائض في الإمدادات على مستوى السوق والتأثير على مستوى المخزون التجاري في الدول الصناعية فتراجعت كمية الإنتاج الجزائري ألف ب/ي).[3]

أما سنة 2013 فقد سجل انتاج النفط الخام الجزائري تراجع ملحوظ إذ بلغ 1485 ألف برميل، ويأتي هذا التراجع إلى الأوضاع المحلية السيئة التي مرت بها صناعة المحروقات الجزائرية وللأوضاع الدولية غير المشجعة، فعلى المستوى المحلي حدث تعطل جزئي بمركب

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، صندوق النقد العربي، الكويت، 2008، ص90.

[2] علي حاشد، مستشار وزير الطاقة والمناجم الجزائري يوسف يوسفي،في مؤتمر حول آفاق تنمية قطاع الطاقة بالجزائرعلى الموقع http://www.alquds.co.uk، 2011, أطلع عليه في 05/17 2017.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010. صندوق النقد العربي. الكويت. 2010. ص91.

تيقنتورين الغازي، إلى جانب تأخر الجزائر في دعم طاقتها الإنتاجية خاصة مع تراجع مردودية أبارها، أما على المستوى الدولي فقد تراجعت صادرات الغاز الجزائرية إلى أوروبا نظرا لتضرر إيطاليا واسبانيا الكبير من آثار أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وهو ما جعل الإنتاج الموجه للتصدير يتراجع[1]

الفرع الثاني: الغاز الطبيعي الجزائري وتطوراته

نتطرق في هذه النقطة إلى احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي والكميات المنتجة منه

1- احتياطي الغاز الطبيعي

عرفت الجزائر تاريخا حافلا في المجال الغازي فلها ما تزخر به في هذا الميدان لاحتوائها على احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي التي بلغت 4.5 تريليون م^3، فهي تحتل المرتبة الرابعة من بين أكبر دول العالم المصدرة للغاز الطبيعي بعد روسيا، كندا والنرويج، وتحتل المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فلقد بلغت الطاقة التصديرية للجزائر من الغاز الطبيبعي 60 تريليون م ^{3}في السنة نحو أوربا وعلاوة على الاستهلاك الوطني تم تغطية أوربا الجنوبية بالغاز سنة 1996 من خلال خطوط أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط " ترانس ميديتيرانية Enrico Mattei" إلى إيطاليا و " المغرب- أوربا Pedro Duran Feral " إلى اسبانيا والبرتغال.[2]

و كان أول اكتشاف لها في الصحراء الجزائرية عام 1956 باكتشاف حاسي الرمل، وتوالت بعد ذلك الاكتشافات[3]. ومع بداية فترة التسعينات وبسبب ضعف وهشاشة الاقتصاد الجزائري اتجاه

---

[1] بوشنافة رضا، نموذج قياسي مقترح لتقدير محددات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق: 1990-2014، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصاية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015-2016، ص209.

[2] كتوش عاشور، بلعزوز بن علي: الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا . العدد2 . جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف . ص 165.

[3] بلمقدم مصطفى: الغاز الطبيعي في الجزائر آفاق واعدة وتحديات. مجلة التنظيم والعمل. العدد 4. ص 2.

الأسواق الخارجية ، أدى بالجزائر إلى تثمين مواردها الغازية وزيادة الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي، فعرفت الاحتياطات من الغاز تطورا كبيرا كما يبينها الجدول الآتي:

الجدول رقم (03-06) : تطور الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في الجزائر

الوحدة: تريليون م^3

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكمية	3,690	3,7	4,077	4,077	4,519	4,522	4,522	4,522	4,545	4,545	4,504
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2017	2018
الكمية	4,504	4,504	4,504	4,504	4,504	4,504	4,503	4,503	4,504	4.3	4.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات bp statisticals review of word 2019

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر تمتلك احتياطات هامة من الغاز الطبيعي حيث ارتفعت من 3.7 تريليون م^3 عام 1996 إلى 4.5 تريليون م^{3}خلال السنوات 1999 إلى 2016، ويرجع ذلك إلى تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي كمصدر للطاقة النظيفة وكمادة خامة للصناعات التحويلية والإستراتيجية.

2- انتاج الغاز الطبيعي

تعد الجزائر الدولة السباقة في إنتاج الغاز المميع حيث بني أول مصنع لتسييل الغاز الطبيعي في الجزائرGNL المنطقة الصناعية بأرزيو سنة1964 ، وتملك الجزائر في الوقت الراهن أربع مجمعات لتسييل الغاز GL4Z الطبيعي[1]، كما تعد الجزائر ثاني ممون لأوربا بحاجياتها من الغاز بعد روسيا، وأهم الحقول التي تضمن الإنتاج الجزائري هي حقل حاسي الرمل الذي ينتج 70% من الغاز الطبيعي الجزائري وتؤمن صناعة الغاز نحو 90% من إيرادات التصدير في الجزائر و 30% من الناتج المحلي.[2]

[1] بلمقدم: المصدر المذكور سابقا، ص 4.

[2] موري: المصدر المذكور سابقا، ص 66.

الجدول رقم (03-07) : تطور الانتاج من الغاز الطبيعي في الجزائر (1995-2018)

الوحدة: تريليون م

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الكمية	58,747	62,34	71,51	76,58	86,08	87,78	82,61	84,97	89,67	87,94	88,22
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2018
الكمية	84,46	84,82	85,81	79,55	80,41	82,7	81,5	82,43	83,29	84,6	93,8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات bp statisticals review of word 2019

من خلال الجدول أعلاه؛ نلاحظ ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر ارتفع إلى 87.78 تريليون م^3 سنة 2000 بعد أن كان لا يتجاوز 60 تريليون م ^{3}سنة 1995 وهذا راجع إلى التغير في نظام إستغلال البترول خاصة والمحروقات عامة. وقد عمل هذا التغيير على مواكبة قطاع المحروقات الجزائري للعولمة، حيث جسد في انتهاج نوع جديد من العقود تحكمها شروط المناقصة والتي تهدف لاستقطاب التطورات التكنولوجية المتعلقة بمراحل نشاطا لصناعة النفطية. وقد عرف انتاج الغاز الطبيعي بالجزائر انخفاض طفيف سنوات 2001 و 2002 ولكن سرعان ما ارتفع سنة 2004 ليصل إلى 87.94 تريليون م ^{3}و يعود ارتفاع الانتاج خلال هذه الفترة الى ارتفاع في عدد الآبار المكتشفة ابتدءا من سنة200 0 والذي بلغ عددها 13 بئرا سنة 2004، (7منها بالشراكة)، وكذا 20 بئر في سنة 2007 (12 منها بالشراكة).

المبحث الثاني: المساهمة المالية والاقتصادية لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يحتل قطاع المحروقات مكانة مميزة في الاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بنسبة تصل إلى 97% من إجمالي الصادرات وهذا حسب التقرير الإحصائي السنوي 2017 للبنك العالمي، إذ من

خلاله تبني الحكومة الجزائرية استراتيجياتها الاقتصادية نحو مزيد من التطور والنمو، وتظهر هذه المؤشرات الأهمية الكبرى التي توليها الجزائر لهذا القطاع المنتج.

المطلب الأول: مكانة ثروة المحروقات ضمن الصادرات الجزائرية

للمحروقات دور كبير في الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته الكبيرة والتي لها أثر ايجابي واضح في نمو الاقتصاد الجزائري والذي يعتبر حساس جدا لأي صدمة أو تدهور في القطاع . وعليه سوف نحاول إبراز مساهمته في الاقتصاد من خلال مختلف القطاعات الاقتصادية.

الفرع الأول: تحليل تركيبة صادرات المحروقات الجزائرية وعلاقتها بالصادرات الإجمالية

تعتبر الجزائر من بين أهم الأقطاب المنتجة والمصدرة للثروة النفطية والغازية على المستوى العالمي وهو ما جعلها شريكا هاما ضمن منظمتي الأوبك والأوابك. وأصبح بذلك قطاع المحروقات يشكل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري كونه مادة استراتيجية يُعتمد عليها لتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة ولتوفير الموارد المالية اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية.

إن هذه المكانة التي يتبوؤها قطاع المحروقات ضمن المنظومة الاقتصادية الجزائرية، جعلت هيكل صادراتها تابع للمحروقات، والتي تتمثل بالدرجة الأولى في البترول الخام يليه الغاز الطبيعي بالإضافة إلى الغاز الطبيعي المميع وغاز البترول المميع والمكثفات والمواد البترولية المكررة و سوف نوضح ذلك فيما يأتي:

1- الصادرات النفطية

الاقتصاد الجزائري يتأثر بالتقلبات في أسعار النفط ذلك لارتباطه الشديد بها. والجدول التالي يوضح نسبة صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات الكلية.

الجدول رقم(03-07): قيمة صادرات النفط من إجمالي الصادرات الجزائرية

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الصادرات	79.298	48.542	61.971	77.198	77.107	69.649	65.227	34.566	29.054	39.31
صادرات النفط	53.607	30.587	38.211	51.409	48.271	44.462	40.628	21.742	18.638	22.353
النسبة%	67	**63**	**61**	**58.47**	**62.6**	**63**	**62.28**	**62**	**64**	**56.85**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات OPEC, annual statistical report, 2012-2018.

نلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض في الصادرات النفطية خلال السنتين 2009 و 2010 وهذا راجع إلى الأزمة العالمية وتداعياتها التي أثرت على اقتصاديات الدول المتقدمة و بالتالي انخفاض على الطلب العالمي للنفط و الدي أثر بدوره على الصادرات الجزائرية التي عرفت انخفاضا خلال نفس الفترة و هذا دليل على ارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات.

ومع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية بانتهاء الأزمة المالية العالمية حيث سجلت كمتوسط سنوي ما قيمته 112,89 دولار للبرميل سنة 2011 و 111,523 و 109,441 دولار للبرميل سنتي 2012 و2013 على التوالي[1]، لتعرف بذلك الصادرات النفطية الجزائرية تحسنا ملحوظ خلال السنوات 2011 و2012 و2013 و هذا راجع إلى تسجيل السوق النفطية العالمية مستويات قياسية فيما يخص الأسعار حيث بلغ المتوسط السنوي للنفط الجزائري 112,897 د/ب سنة 2012، يمكن إرجاعه إلى العوامل التالية:[2]

- التخفيض التراكمي المقدر بـــ 4,2 مليون ب/ي الذي أجرته منظمة الأوبك في إنتاجها من يناير 2009، وعدم تغيير السياسة الإنتاجية سنتي 2010، 2011 ساعد على ارتفاع الأسعار.

[1] منظمة الدول العربية المصدرة للنفط. بنك المعلومات. على الرابط: . http://oapecdb.oapecorg.org

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011: صندوق النقد العربي. الكويت. 2011. ص89.

- التطورات السياسية في المنطقة العربية وما صاحبها من قلق حول احتمال امتدادها لتشمل دولا أخرى منتجة للنفط وانعكاس ذلك على الإمدادات، نظرا للدورها في توفير إمدادات النفط للسوق العالمية، هذا بالإضافة إلى احتدام التوتر بشأن برنامج إيران النووي وما أثاره من مخاوف من احتمال تعطل الإمدادات بفعل التهديدات بغلق طرق النقل البحرية في الخليج العربي.

بحلول سنة 2014 عرفت السوق النفطية العالمية تغيرات من عدة جوانب، تمثلت في تباطئ نمو الطلب العالمي على النفط مقابل وفرة الإمدادات النفطية خاصة مع التنافس الذي كان قائما بين المملكة العربية السعودية وروسيا الفدرالية، بالإضافة إلى دخول النفط الصخري حيز الانتاج بأمريكا الشمالية، وهي عوامل ترجمت في شكل أزمة نفطية جديدة تضاف للأزمات السابقة، فانخفضت بذلك أسعار النفط بداية من النصف الثاني لسنة 2014، وهو ما جعل الصادرات الجزائرية تتراجع .

وفي سنة 2015 عرفت الصادرات النفطية انخفاضا حادا وصلت إلى 40,628 مليون دولار ،وهذا راجع استمرار انخفاض أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات متدنية 53 دولار للبرميل، وفي سنة 2016 كانت القيمة الإجمالية للصادرات النفطية الجزائرية في حدود 29,054 مليون دولار. إن هذا التراجع الحاد كانت له مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية سواء على الساحة الدولية أو الاقليمية والتي نوجزها فيما يلي:

2- صادرات الغاز الطبيعي

بالنسبة لصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي فإن تطوراتها الإجمالية يمكن معرفتها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-08): تطور قيمة صادرات الغاز الطبيعي من إجمالي الصادرات

مليون دولار

السنة		2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي الصادرات		48,542	61,971	77,198	77,107	69,649	65,227	34,566	29,054	35 132
الغاز	Gpl	**3216.8**	**4086.9**	**5202.8**	**4775.8**	**4389.6**	**5203.4**	**2687.8**	**2221**	2 977,5
	gnl	**5598**	**5879.2**	**6670.9**	**6500**	**6041.5**	**7396.2**	**4700.4**	**3101.1**	3 571.3
	Gn	**8225.1**	**11912.4**	**13575.6**	**15814.6**	**12823.7**	**10336.9**	**6628.3**	**6165.5**	7 276.2
المجموع		**17039.9**	**21878.5**	**25449.3**	**27090.4**	**23254.8**	**22936.5**	**14016.5**	**11487.6**	13825
النسبة%		**35**	**35.3**	**32.9**	**35.1**	**33.3**	**35.1**	**40.5**	**39.5**	39.35

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات: **OPEC, annual statistical repor** 2012 -2018

وتقارير بنك الجزائر 2013-2018.

بداية نشير إلى أن الغاز الطبيعي الذي يمثل مكانة هامة في زيادة إيرادات صادرات المحروقات تأثر خلال سنة 2009 فتراجعت كمية الصادرات منه إلى 33,6 مليار متر مكعب[1] بعدما سجلت سنة 2008 ما حجمه 39 مليار متر مكعب، وهذا نتيجة المنافسة المفروضة عليه في أسواقه التقليدية (أوروبا)، كما تأخرت عدة مشاريع كان يتوقع دخولها الخدمة سنة 2009، وأرجعت شركة سونطراك هذا التراجع إلى قرار زبائنها الأوروبيين بتخفيض الكميات المستوردة سنة 2009 بسبب الأزمة المالية والتي أثرت على استهلاك الطاقة بالإضافة إلى انهيار أسعار الغاز الطبيعي في أسواقه الحرة مما دفع بزبائن الجزائر الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي إلى التوجه إلى هذه الأسواق للتزود بالغاز الطبيعي بأسعار منخفضة جدا.[2]

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة صادرات الغاز الطبيعي من إجمالي الصادرات تراوحت ت35% و 40%، فعرفت قيمة صادرات الغاز منذ سنة 2009 إلى 2012 ارتفاعا في القيمة حيث انتقلت من 17039,9 مليون دولار سنة 2009 إلى 27090,4 سنة 2012،

---

[1] بنك الجزائر. النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 25. مارس 2014. ص27. على الرابط: http://www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الاطلاع: 25-03-2017.

[2] بوشنافة رضا. المصدر المذكور سابقا، ص 208.

ومن أسباب هذا الارتفاع بلوغ سعر برميل الغاز سنة 2012 المستويات التالية(gpl كان 79.9 دولار للبرميل، gnl كان 11.5 دولار للبرميل أما gn فكان 11.3 دولار للبرميل).[1] في السنوات الأخيرة بداية من 2013 شهدت قيمة صادرات الغاز انخفاضا و صلت إلى 11487.6 مليون دولار سنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض سعر الغاز (gpl كان 28 دولار للبرميل ، gnl 5.3 دولار للبرميل، gn فوصل 4.3 دولار للبرميل).

3- تطور صادرات المحروقات بالنسبة للصادرات الكلية

بالنسبة لصادرات المحروقات نجد أن نسبتها في إجمالي الصادرات الوطنية بين 97,7 % كحد أقصى و 94% كحد أدنى خلال الفترة 2008-2009، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(03-09) : نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية

الوحدة مليون $

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات الإجمالية	79 298	45 174	57 053	73 489	71 866	64 974	60 061	34 668	30 026	35 132
صادرات المحروقات	77493.8	44415.5	56121.6	71661.8	70583.7	63325.2	58361.1	33080.7	27917.5	33202.5
%	97,6	97,7	97,3	97,2	97,1	96,7	95,8	94,3	94,0	94.5
سعر النفط	98.9	62.2	80.2	112.9	111	109	100	53.1	45	54.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2018،2015،2012.

من الجدول أعلاه يتضح لنا بان الاقتصاد الجزائري يعتمد في مداخيله على قطاع المحروقات التي تساهم فيه بنسبة تفوق 94%، فنلاحظ خلال سنة 2009 انخفاض قيمة صادرات المحروقات وهذا راجع إلى الأزمة المالية 2008 التي انخفضت معها أسعار النفط إلى 62.2 دولار للبرميل وانخفضت معه قيمة الصادرات الجزائرية إلى45 174 مليون دولار و لكن نسبة مساهمة قطاع المحروقات كانت مهيمنة بنسبة 97.7% ومع تحسن أسعار النفط ارتفعت قيمة الصادرات الجزائرية إلى 73 489 مليون دولار ، قطاع المحروقات يساهم بنسبة كبيرة من قيمة الصادرات الجزائرية التي تتشكل بنسبة أساسا 97% من الصادرات النفطية.

[1]Rapport banque d'algerie 2016.

المطلب الثاني: قطاع المحروقات وعلاقته بالناتج الداخلي الخام الجزائري

يعتبر الناتج الداخلي الخام الصورة الاقتصادية التي تعكس نمو الاقتصاد الجزائري كما يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات التي لها دور في التأثير فيه . والناتج الداخلي الخام مؤشر اقتصادي يقيس الثروة التي تحققها الدولة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. و يتكون من مجموع القيم المضافة التي تحققها المؤسسات والدولة والأفراد المقيمين بالدولة دون اعتبار جنسيتهم. وتمثل القيمة المضافة مجموع قيمة المواد والخدمات التي تحققها القطاعات الاقتصادية خلال سنة بعد طرح قيمة المواد و الخدمات الوسيطة أي التي استعملت لإنتاجها.

ويعد قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك جليا من خلال نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام والتي ارتفعت من 27.6% سنة 1995 إلى 35.6% سنة 2011، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (03- 10): قطاع المحروقات في هيكل الناتج الداخلي الخام

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
PIB	11043.7	9968.0	11991.5	14588.5	16208.69	16650.18	17242.54	16591.87	17406.8	18876.5
بنية الناتج الداخلي الخام حسب القطاعات الاقتصادية										
قطاع المحروقات	4 997. 5	3 109	4 180. 3	5 242	5536.4	4968	4657.8	3134.2	3025.6	3615.0
القطاع الفلاحي	727.4	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1640.0	1772.2	1935.1	2140.0	2318.9
البناء	956.7	1094.8	1257.4	1333.3	1491.2	1627.4	1794.0	1917.2	2069.3	2213.6
الخدمات	3198.5	3546.3	4173.4	5232.8	5873.1	6401.0	6924.8	7457.3	7856.7	8993.3
ص.خ.م	519.6	570.7	61704	663.8	729.5	771.8	837.7	904.6	975.7	1037.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- إحصائيات ONS؛
- احصائيات البنك الدولي 2017؛
- تقارير بنك الجزائر 2018.

عرف الناتج المحلي الخام تطورا مستمرا على طول فترة الدراسة حيث قدر سنة 2010 قيمة قدرها 11991.5مليار دينار ليرتفع إلى 17242.54مليار دينار سنة 2014. وقد سجل قطاع المحروقات مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الخام والتي انتقلت من 3109 مليار دينار سنة 2009 إلى 14588.5 مليار دينار سنة 2011 ، والذي انتعش بسبب تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بعد الأزمة العالمية لسنة 2008. وقد استمر الناتج الداخلي الخام في الارتفاع من ناحية القيمة لتصل إلى 17406.8 مليار دينار سنة 2016. كما أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي كانت معتبرة قدرت 34.2% سنة 2011 و أعلى نسبة مساهمة سجلت سنة 2008 بنسبة 45.3%. وهو ما يعطي دلالة واضحة على أهمية قطاع المحروقات في تعزيز الناتج الداخلي الخام.

أما القطاعات الأخرى المكونة للناتج الداخلي الخام فقد عرفت تطورا ملحوظا ومتناميا في قيم مساهمتها في الناتج الداخلي الخام وذلك بسبب المخصصات المالية الضخمة المتأتية من قطاع المحروقات الذي ساهم في زيادة الإحتياطات من النقد الأجنبي والتي تم إقرارها خلال مختلف البرامج التنموية للانعاش الاقتصادي لدعم وترقية هذه القطاعات. ولكن مع ذلك تبقى مساهمة قطاع المحروقات هي الغالبة.

وفيما يتعلق بمعدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر فقد بلغ سنة 2016 ما معدله 3.3% في حين كان يبلغ 3,8 % سنة 2015. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط، حيث أشار التقرير الذي نشره البنك الإفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[1] أن الأداء الاقتصادي الجزائري يتواصل في التأثر بانخفاض أسعار البترول الذي انتقل من 99 دولار للبرميل في سنة 2014 إلى 53 دولار للبرميل في 2015 ليستقر عند 45 دولار في سنة 2016. وقد استعاد الناتج الداخلي الخام نموه في قطاع المحروقات الذي ارتفع إلى 0.2% و 7.7% وهذا بفضل ارتفاع نشاطات الإنتاج والتكرير والتمييع كما أنه في جويلية 2016 انتهجت الحكومة الجزائرية مخططا جديدا للتنمية الاقتصادية (2016-2030) يرتكز على القطاع الخاص وعلى إستراتيجية ثلاث سنوات لاستقرار الميزانية .

المطلب الثالث: مساهمة قطاع المحروقات في الموازنة العامة

الموازنة العامة للدولة عبارة عن بيان تفصيلي يوضح تقديرات الإيرادات والنفقات في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة وهذا البيان يتم اعتماده من قبل السلطات التشريعية. و تكون غالبا إيراداتها من المداخيل المختلفة للدولة والجزائر باعتبارها اقتصاد ريعي فإن الجباية البترولية تعتبر المورد الأساسي لإيرادات الميزانية العامة الجزائرية .

الفرع الأول: مساهمة القطاع في الإيرادات العامة

تعد الإيرادات العامة الوجه الآخر للنفقات فنمو الانفاق العام يواجه قيودا صارمة تتمثل في الحاجة لتوليد إيرادات مماثلة وفي حالة الدول المصدرة للنفط فإن أهم مصدر للإيرادات العامة هو الإيرادات البترولية ولان سعر هذا المورد يعتمد على ظروف ومحددات خارجية فإنه من شأنه أن يغير كثيرا من طبيعة الفرضيات السائدة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالمالية العامة.

---

[1] تأثر نمو الناتج الداخلي الخام بسوق النفط، انظر الرابط http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170522/112827.html ، تاريخ الإطلاع: 22/05/2017.

كما هو معروف تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للحكومة الجزائرية، وتتوقف طبيعتها على مستوى أسعار النفط والتي عرفت تطورا كبير. فخلال سنة 1986 وبعد الأزمة الحادة لانخفاض أسعار النفط الذي أثر سلبا على إيرادات الميزانية ، حيث لجأت الحكومة الجزائرية إلى تعديل سعر البترول الذي تحتسب على أساسه الإيرادات العامة، إذ أنه كان يتم الاحتساب على أساس 24دولار للبرميل والذي تغير وبدأ الاحتساب بعد 1986 بـــ: 17.5 دولار

ومع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2002 إلى غاية منتصف 2008 أين تخطت المستويات القياسية بتجاوز خامات الأوبك حاجز 130 دولار للبرميل عرفت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعا مطردا بانتقالها إلى 6339,3 مليار دينار سنة 2012 والتي كانت لا تتعدى 3676 مليار دينار سنة 2009 .كما أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة هامة جدا وصلت إلى 78.8% سنة 2008 و بلغت نسبتها سنة 2012 65.5%.

من خلال ما سبق؛ تتضح لنا العلاقة الموجبة بين الموازنة العامة وعائدات المحروقات، كما أن الموازنة العامة للدولة إيرادها الأساسي هو الجباية النفطية والتي نوضحها بالجدول أدناه:

الجدول رقم(03-11): تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الموازنة (2008-2017)

الوحدة: مليار دينار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات العامة	5190,5	3676	4392,9	5790,1	6339,3	5.957,5	5.738,4	5.103,1	5042.2	48 980
الجباية البترولية	4088.6	2412.7	2905.0	3979.9	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5
% الإيرادات	78.77	65.63	66.12	68.73	66	61.73	59.04	46.51	35.32	38.37
النفقات	1191	4246.3	4466.9	5853.6	7169.9	6024.1	6995.7	7656.3	7383.6	7389.3
رصيد الميزانية	999,5	-541,5	-74	-63,5	-718,8	-66,6	-1.257,3	-2.553,2	-2341.4	-1 662,2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات و تقارير بنك الجزائر 2018.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع في النفقات العامة

تسعى الجزائر إلى إيجاد الموارد الضرورية لتغطية نفقاتها العامة والتي شهدت زيادة مطردة منذ سنة 2001 بسبب تبنيها لمجموعة من البرامج التنموية ولقد لعبت مداخيل الجباية البترولية دورا هاما في تعبئة هذه الموارد. فارتفع بذلك معدل النفقات العامة خلال سنوات 1999- 2010 بمعدل 509.4% إلا أن الزيادة في قيمة النفقات العامة بالجزائر لا تعبر عن الزيادة المطلقة في حجمها، ذلك أن القيمة الحقيقة للدينار الجزائري عرفت انخفاضات كبيرة خاصة مع بداية التسعينات.[1]

ومن خلال الجدول (03-11) يتضح لنا الارتفاع المستمر للنفقات العامة وهذا راجع لتطبيق الجزائر لنظام جديد في قطاع النفط والمجسد في قانون 07/05 والمعدل بأمر 10/06 نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط التي سجلت ارتفاعا يصل إلى 95 دولار للبرميل سنة 2008. حيث سجلت النفقات العامة ارتفاعا خلال سنة 2014 التي حققت 6995.7 مليار دينار لتصل إلى 7656.3 مليار دينار سنة 2015 .

إن السياسة الانفاقية في الجزائر اتسمت بالتوسع وهذا راجع إلى تطبيق برامج الاقتصادية تنموية مختلفة والتي تم تغطيتها بالإيرادات القياسية المحققة نتيجة إنعاش أسعار المحروقات في السوق العالمية، ومن هنا يتضح الأثر المباشر لإيرادات الجباية البترولية على حجم النفقات، إذ ارتفاع مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة مكن الحكومة من تغطية الإرتفاع المستمر لنفقاتها وأي انخفاض مفاجئ لهذا المورد قد يوقع الحكومة في عسر عن تسديد هذه النفقات.

---

[1] مخلفي: المصدر المذكور سابقا، ص 291.

المطلب الرابع: قطاع المحروقات والقيمة المضافة

لمعرفة تطور قطاع المحروقات والقيمة المضافة بالاقتصاد الوطني نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم(03-12): نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين القيمة المضافة

الوحدة: مليون دينار

السنة	القيمة المضافة للوطن	القيمة المضافة للمحروقات	النسبة %
2007	**8 021 812,00**	**4 089 308,60**	**50.97**
2008	**9 314 979,80**	**4 997 554,50**	**53.65**
2009	**8 054 982,30**	**3 109 078,90**	**38.59**
2010	**9 656 782,20**	**4 180 357,70**	**43.28**
2011	**11 355 944,00**	**5 242 502,80**	**46.16**
2012	**12 483 051,80**	**5 536 381,80**	**43.06**
2013	**12 856 820,80**	**4 968 018,30**	**38.64**
2014	**13 257 015,60**	**4 657 811,30**	**35.13**
2015	**12 429 519,10**	**3 134 251,80**	**25.21**
2016	**13 048 768,2**	**3 025 612,5**	**23.18**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات**ONS**

من خلال الجدول تظهر جليا مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال نسبة مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية، حيث سجل أعلى نسبة سنة 2008 التي قدرت بـــ 53.65% من إجمالي القيمة المضافة للوطن. وخلال نفس السنة 2008 ارتفعت القيمة المضافة للبلد وقدرت ب 9 314 979,80 مليون دينار بسبب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وفي المقابل حققت القيمة المضافة للمحروقات ارتفاعا وصل إلى4 997 554,50 مليون دينار بسبب تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفي سنتي 2009 و2010 قدرت القمة المضافة الإجمالية بـــ 15% سنة 2009 لتصل نسبة المساهمة 38.59% بسبب انخفاض الصادرات

الجزائرية من المحروقات. وفي سنة 2011 ارتفعت القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري لتسجل 11 355 944,00 مليون دينار وارتفعت كذلك القيمة المضافة للمحروقات إلى 5 242 502,80 مليون دينار بنسبة مساهمة بلغت 46.16%،

ومنذ 2013 انخفضت مساهمة قطاع المحروقات في القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري لتصل إلى 38.64% مع ارتفاع في القيمة المضافة للقطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني، ولعل ذلك راجع إلى الأموال المتحققة من قطاع المحروقات بسبب ارتفاع أسعارها و التي ضخت خلال السنوات السابقة واستغلت في قطاعات إنتاجية أخرى .ثم عاودت القيمة المضافة لقطاع المحروقات الانخفاض من جديد لتبلغ 3025.6 مليار دينار سنة 2016 مقابل 3134.2 مليار دينار في سنة 2015، بسبب انخفاض أسعار الصادرات من البترول والغاز.

المطلب الخامس: قطاع المحروقات ودوره في تقليص البطالة

لقد شغلت البطالة حيزاً كبيراً في التحليل الاقتصادي وكانت من أخطر المشاكل المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ تعد إلى جانب التضخم من أهم العراقيل التي تتخبط فيها الدول النامية والمتطورة، كما تعد هدفا هاما للسياسة الاقتصادية، وطبقاً للتعريف الذي اعتمده المكتب الدولي للعمل في الملتقى الدولي الثامن عشر لسنة1982 حول إحصاءات العمل، والذي اعتبر الشخص الذي في سن العمل بطالا كل من توفرت فيه ثلاث معايير أو شروط أساسية وهي:[1]

المعيار الأول بدون عمل: ويعني انعدام تام للعمل أثناء الفترة الاستبيان فيعتبر الشخص بدون عمل إذ لم يعمل على الإطلاق خلال تلك الفترة، هذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة والبطالة، حيث لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في نفس الوقت الذي يكون يبحث فيه عن عمل بأنه بطال.

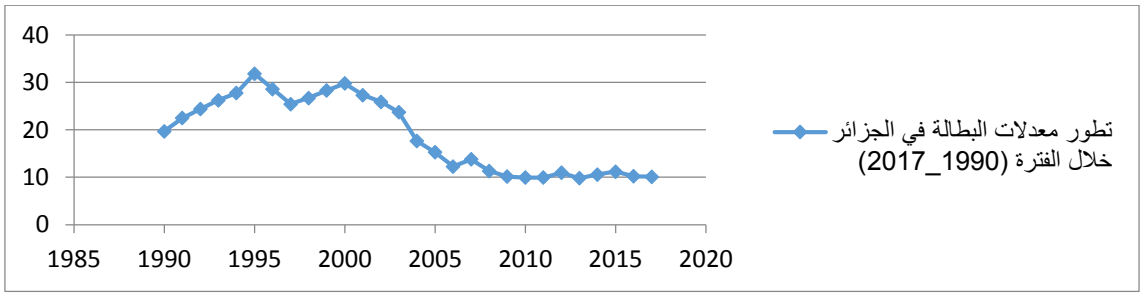
[1] Muller .J et autre , (2004) , « Manuel et applications : Economie », Dunod, Paris, 4ème édition, P 71.

المعيار الثاني متاح للعمل: لكي يصف الشخص كعاطل يجب أن يكون متاحا للعمل يعني أن يكون قادراً ومستعداً للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال فترة البحث، ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشر ته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان) كالطالب الذي يبحث عن العمل المؤقت بالموازاة مع دراسته، عل ىسبيل المثال، كذلك الأفراد غير قادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، مسؤوليات عائلية...الخ)،لأنه من الناحية العلمية لايكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة.

المعيار الثالث يبحث عن العمل: ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على العمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء.

وقد عرفت الجزائر معدلات بطالة مرتفعة خلال فترة التسعينات ثم بدأت في التراجع، كما هو موضح في الشكل التالي، والذي يوضح أن معدل البطالة قد انخفض من حوالي 17% في 2001 إلى 10.2% في 2009، بينما انخفضت نسبة البطالة بين الشباب من أكثر من 50% إلى 20% في 2009، وهو انخفاض جوهري، ولكنه ما زال مرتفعا.

الشكل رقم (03-01): تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990-2017)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات الديوان الوطني للاحصاءات

وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها النفط بالاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساهمته المعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا في تحصيل إيرادات الميزانية العامة من

خلال الإيرادات الجبائية، وكذا مساهمته في توفير العملة الصعبة للدولة، إلا أن مساهمته في التشغيل تبقى محتشمة وذلك لأن طبيعة العمل في القطاع النفطي لا تتطلب اليد العاملة الكثيفة بسبب اعتماده في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأ س المال.

المبحث الثالث: دور الصناديق السيادية في استخدام الفوائض النفطية بالجزائر

أصبح موضوع تراكم الأموال النفطية لدى البلدان المصدرة للنفط وبصفة عامة وعلى رأسها الجزائر من بين أهم الوسائل في ميدان التمويل، فاستخدام العوائد المالية المتأتية من ارتفاع أسعار البترول من أفضل السبل لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة من خلال زيادات في معدل النمو في الدخل الوطني الحقيقي و الحد من ظاهرة البطالة .

ومما لا شك فيه أن العوائد النفطية تشكل أهم مورد في الاقتصاد الجزائري، فصادراته تتكون من النفط الخام ومشتقاته كما أن الإيرادات النفطية تشكل أهم مورد لموازنة الدولة، فاستخدام عوائده في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية قضية محورية ويعتمد التقدم التنموي على مدى حسن استخدام هذا المورد الناضب والمملوك للأجيال الحالية والمستقبلية. كما أن الناتج المحلي الخام في الجزائر عند نموه يعتمد على عوائد التصدير المتزايدة لقطاع المحروقات ونظرا لارتفاع أسعار النفط في السنوات السابقة شهدت صادرات المحروقات نموا كبيرا ما سمح بتكوين أرصدة نقدية ضخمة تفوق الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والتي تسمى بالفوائض المالية البترولية.

وفي هذا المبحث نتطرق لأهم الآليات التي استعملتها الجزائر في استخدام الفائض من العوائد النفطية التي استفادت منها بعد الطفرات النفطية التي شهدتها أسعار النفط في فترات معينة، والتي تمثلت في إنشاء صناديق الثروة السيادية ولعل أهم هذه لصناديق هو صندوق ضبط الموارد.

المطلب الأول: مفاهيم حول صناديق الثروة السيادية

ظاهرة صناديق الثروة السيادية ليست وليدة اليوم حيث يعود أول صندوق سيادي عبر العالم إلى سنة 1953 إلا أنها لم تلقى نفس الاهتمام الذي تشهده حاليا وقد ساهم في نموها الفوائض المالية المتأتية من ارتفاع أسعار المنتجات والمواد الأولية في الأسواق الدولية .

ويعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية بأنها[1]: "صناديق أو ترتيبات استثمار ذات أغراض محددة مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها مهمتها الاحتفاظ و إدارة الأصول لأهداف اقتصادية كلية متوسطة أو طويلة المدى ، وتلك الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الأجنبي أو عوائد عمليات التخصيص أوفوائض المالية العامة أوعوائد صادرات السلع وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشتمل على استثمارات في أصول مالية أجنبية"

أما مفهوم كل من Devlin Will et Bill Brummitt اللذان أعطيا تعريفين للصناديق السيادية:[2]

- **التعريف الواسع:** عموما الصناديق السيادية تمثل أي صندوق مسير من طرف الحكومة من خلال مدخراته الحكومية بغض النظر عن مصدر العائدات.
- **التعريف الضيق:** والذي يرتكز على الاستثمارات الحكومية التي يتم تمويلها من الموجودات من العملة الأجنبية و لكن إدارة هذه الأصول تتم بمعزل عن الاحتياطات الرسمية.

---

[1] صفاء عبدالجبار الموسوي، واثق علي محي الدين: اقتصاديات صناديق الثروة السيادية . الطبعة الأولى.الأردن: دار الأيام النشر والتوزيع.2016 . ص 13.

[2] حسيبة زايدي: فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970– 2012. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة بسكرة. الجزائر: 2014–2015. ص 68.

الفرع الأول: أنواع صناديق الثروة السيادية

الصناديق السيادية هي مجموعة متغايرة الخصائص وتمول من مصادر مختلفة ولأغراض متنوعة و يمكن إجمال مختلف أنواعها فيما يأتي:[1]

1- حسب الهدف من إنشائها: ونجد:

- صناديق استقرار المالية العامة: و الهدف الأساسي من إنشائها هو حماية الميزانية والاقتصاد من تقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط عادة).
- صناديق المدخرات (صناديق الأجيال): والهدف منها تحويل الأصول الغير متجددة إلى حافظات أصول أكثر تنوعا و تخفيف آثار المرض الهولندي.
- مؤسسات استثمار الاحتياطات: و هي تدوير الأصول احتياطية و يجري إنشاؤها لزيادة العائد على الاحتياطات.
- صناديق التنمية: الغرض منها المساعدة في تمويل المشروعات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز السياسات الصناعية. كما تقوم بتوظيف الموارد للقيام بمشاريع ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية وتحديدا مشاريع البنية التحتية والتي ظهرت في دول شرق آسيا والدول النفطية.
- صناديق احتياطي التقاعد: وتسمى صناديق طوارئ احتياطات التقاعد وتوظف مواردها بغية إدامة رواتب و معاشات شريحة المتقاعدين إذ تستخدم أحيانا بمثابة نمط لمواجهة الالتزامات العرضية التي تترتب بشكل طارئ على الميزانية العمومية للحكومة.

2- وفق مصادر تمويلها أو وفقا إلى موارد الصندوق: ونجد بها:

- الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية: (وتسمى أيضا صناديق سيادية نفطية) وهي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية، ذلك أنه تطرح أمام

---

[1] الموسوي، محي الدين. المصدر المذكور سابقا، ص25.

هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب؛ وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكامنها كحق للأجيال اللاحقة، ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول مثل صندوق النفط النرويجي والصناديق السيادية للإمارات .

- الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية واحتياطات الصرف أو صناديق سيادية غير نفطية: إن الحجم العالمي للاحتياطات من العملات الأجنبية للبنوك المركزية قد بلغ 7 تريليون دولار سنة 2008 و قد تزايد في سنة 2009 بمقدار 1 تريليون دولار، كما استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي؛ مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ بها كاحتياطيات نقدية أواستثمارها بما يحقق لها عوائد مثل صناديق سنغافورة و الصين .
- الصناديق الممولة بعوائد الخصخصة: دخلت الكثير من الدول في برامج واسع لخصخصة القطاع العام فتحصلت على عوائد مالية ضخمة، فبلغت عوائد برنامج الخصخصة في الجزائر حوالي 16 مليون دولار سنة 2008. ونظر لضخامة هذه العوائد وتخوفا من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدور على التحكم فيها هذا، وانطلاقا من كون المؤسسات المخصصة هـ ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية .[1]
- الصناديق الممولة بفائض الميزانية: تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضا في

[1] ضويفي حمزة: دور صندوق ضبط الموارد في إدارة مداخيل الجباية البترولية وتمويل عجز الميزانية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. البليدة2. العدد 03 . المجلد 6 . الجزائر. ص 131.

الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحديد عوائد من جهة ولتوجيه المعطيات الاقتصادية

الفرع الثاني: أهداف صناديق الثروة السيادية

تختلف الأهداف التي أسست الصناديق السيادية من أجل تحقيقها، ولكن هناك أهداف مشتركة تتقاسمها جميع هذه الصناديق في العالم، و يؤكد كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على الدور التنموي للصناديق السيادية خاصة بما يتعلق باستقرار المالية العامة وكذلك خلق القيمة للأجيال القادمة بتحويل جزء منها لها بعد نضوب المواد الأولية، كما تساهم في إعادة تدوير الادخار المحلي على المستوى العالمي والأهم تحمي الاقتصاديات المالكة لها من الصدمات الناتجة عن تدهور أسعار المواد الأولية وتعمل على تغطية الصدمات الاقتصادية السلبية، ،وتحقيق عائد أكبر للاحتياطي من النقد الأجنبي ومساعدة السلطات النقدية في استيعاب وتوظيف السيولة الزائدة.[1] كذلك تعمل على المحافظة على الوظائف (أي التخلص من البطالة) للشركات من دعم رؤوس أموالها. المساهمة في زيادة تكامل الاقتصاد العالمي وزيادة المشاركة وربط المصالح [2].

المطلب الثاني: صندوق ضبط الموارد في الجزائر

قامت الجزائر بإنشاء صندوق يحتوي الفوائض المالية المتحققة من الثروة البترولية أطلق عليه " صندوق ضبط الإيرادات"، واستخدامها فيما يخدم الاقتصاد الوطني، من أجل التصدي للظروف الداخلية والخارجية التي يمكن أن تحدث مستقبلا.

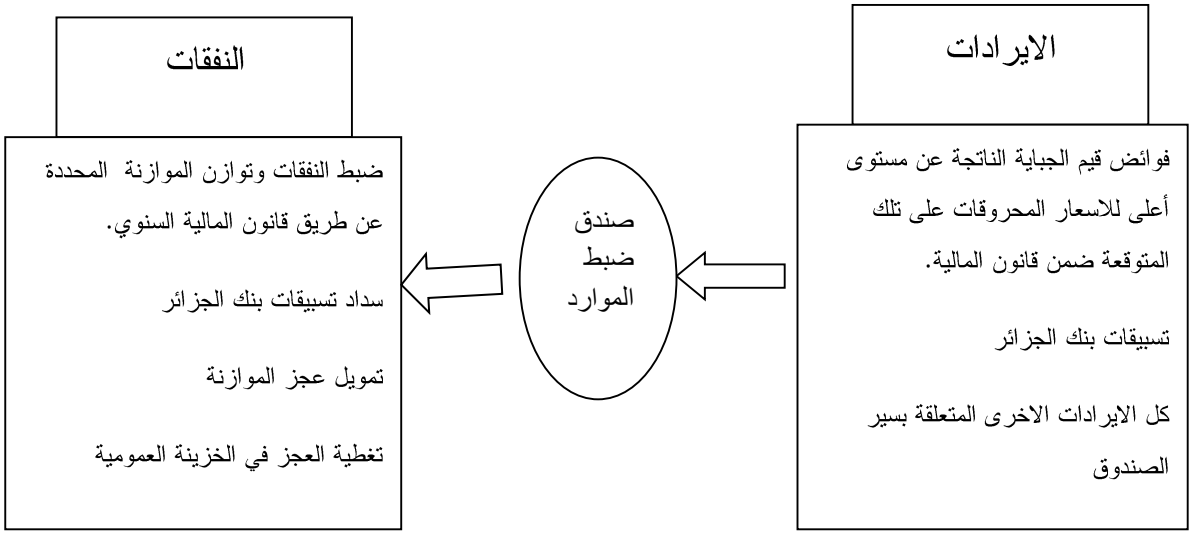
---

[1] الصناديق السيادية. عمالقة الاستثمار: على الموقع https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy اطلع عليه في 2018/06/13.

[2] الموسوي، محي الدين: المصدر السابق الذكر، ص41-42.

تم إنشاء صندوق ضبط الموارد بموجب القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، فحدد نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق من خلال المادة 10 والتي نصت على مايلي[1]: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد. وعملياته الصندوق الممثلة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (03-02): عمليات صندوق ضبط الموارد

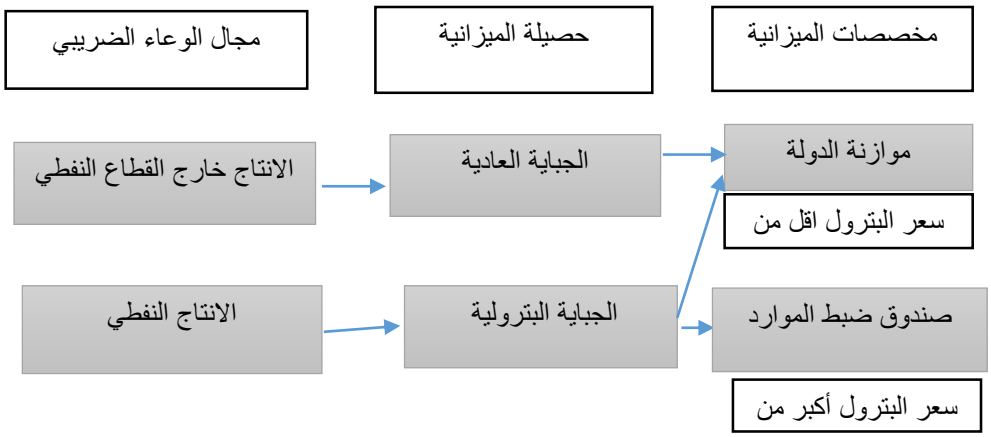


المصدر: قدور علي و بن موسى كمال صناديق: الاستثمار السيادية ودورها في ادارة الفوائض النفطية والحد من آثار الأزمات النفطية – دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد وصندوق المعاشات التقاعد النرويجي – مجلة دراسة الأعمال والدراسات الاقتصادية . مجلد 5. العدد 2. الجزائر. 2019 .ص 221.

يعتمد نمو موارد الصندوق على نمو الجباية النفطية انطلاقا من الفرق بين السعر السوقي للبرميل الواحد، لذلك تلعب أسعار النفط في الأسواق العالمية دورا مهما في تغذية موجودات الصندوق وأن أي خلل في هذه التغذية تنعكس عوارضه مباشرة على موجودات الصندوق. والمخطط التالي يوضح ذلك:

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، ص04 .

الشكل رقم (03-03): أهم مصادر مداخيل صندوق ضبط الموارد



المصدر: زهير بن دعاس وآخرون: تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط. مجلة دراسات و أبحاث .جامعة زيان عاشور .الجلفة. العدد 03. المجلد 10. الجزائر . 2018.ص 623.

من الشكل أعلاه يتضح أن الفوائض المتأتية من الفارق بين الجباية البترولية المحددة في الموازنة على أساس السعر المرجعي والجباية الحقيقية الناتجة من أسعار النفط على أساس متوسط سعرها السوقي تعتبر المورد الرئيسي لصندوق ضبط الموارد، والذي تم رفع سعره المرجعي إلى 50دولار للبرميل سنة 2017 بعدما قد قدر ب 19 دولار للبرميل سنة 2000 و 37 دولار للبرميل ابتداءا من سنة 2008.

الفرع الأول: دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد

تعددت أسباب إنشاء هذا الصندوق ويمكن تلخيصها في أسباب داخلية وأخرى خارجية.

أولا: الدوافع الداخلية لإنشاء صندوق ضبط الموارد

يتأثر الاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات مما يعني أن فالأزمات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ترجع في الأساس إلى انخفاض أسعار النفط' ومن هذا المنطلق فإن الدوافع الداخلية التي أدت إلى إنشاء الصندوق تكمن في رغبة السلطات الجزائرية في استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وكذلك الحفاظ على استقرار الميزانية العامة.

ثانيا: الدوافع الخارجية لإنشاء صندوق ضبط الموارد

تم إنشاء الصندوق سنة 2000 بعد بداية تحقق فوائض مالية ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط للاستفادة منها واستعمالها في الحفاظ على استقرارية الميزانية العامة للدولة .

الفرع الثاني: أهداف صندوق ضبط الموارد

يمكن تلخيص أهداف الصندوق فيما يلي[1]:

- يساهم في التقليل من المديونية الدولة عن طريق استخدام موارده المالية المتأتية أساسا من الجباية البترولية؛
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها فيما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تغطية العجز في الخزينة العمومية عامة، و الميزانية العامة خاصة؛
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإن اهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها يعتبر صندوق ضبط، ويمكن استخدامه في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال القادمة و هنا ما يسمى صندوق ادخار.

وحسب قانون 2000-02 يهدف الصندوق إلى ما يلي:[2]

- حماية الاقتصاد والميزانية العامة من الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة لصادرات المحروقات وغيرها من الصادرات غير المتجددة؛
- تنويع الاقتصاد من خلال تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمارات.

---

[1] حسين بن طاهر، سهيلة بغنة: صندوق ضبط الموارد و دوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014). مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية.جامعة حمة لخضر الوادي. العدد الثامن .المجلد . الجزائر. 2015. ص، 10.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 37، 28 جوان 2000، المادة 10. على الموقع https://www.joradp.dz/JRN/ZA2017.htm اطلع عليه 2018/05/30

المطلب الثالث: تطور الوضعية المالية لصندوق ضبط الموارد

يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد الذي يمثل أداة مالية هامة للإقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي إرتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير. كما أن إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة والمتشابكة بين الإقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات الذي بدا تأثيره واضحا من خلال عوائده، ووصف الإقتصاد الوطني بأنه عرضه للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في سوق البترول العالمي.

الفرع الأول: استخدامات صندوق ضبط الموارد

إن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل الوطن باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على المستوى الميزانية العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار النفط، كما يمتد عمل الصندوق خارج الوطن من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في تسديد المديونية العمومية الخارجية بعد أن كانت أهدافه مقتصرة على تخفيض المديونية الداخلية في قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

ولتحديد الدور الذي يقوم به هذا الصندوق ومختلف المهام الموكلة له، ارتأت الدراسة تقسيم المسار التاريخي له منذ نشأته عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: 2000-2004: في هذ المرحلة كانت الجزائر تعاني من مشكلة المديونية الخارجية ومع انشاء هذا الصندوق وجهت ايراداته لتسديد تلك الديون وانهاء مختلف الاتفاقيات

المبرمة مع الهيئات الدولية والمالية وخاصة صندوق النقد الدولي إلى جانب تسديد كل الفوائد المتعلقة بالديون. وقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:[1]

- الارتفاع البارز لاسعار النفط في الاسواق الدولية؛
- انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر سنة 2001؛
- انشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000؛
- اقتصار نشاط الصندوق على معالجة مشكلة المديونية الخارجية.

والجدول التالي يوضح لنا مختلف الأنشطة التي قام بها الصندوق خلال هذه المرحلة.

الجدول رقم (3- 13): الوضعية المالية لصندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000-2003.

السنوات	2000	2001	2002	2003
1-المواد:				
رصيد السنة السابقة	0	232 137	171 534	27 978
الجباية النفطية	720 000	840 600	916 400	836 060
الجباية النفطية الفعلية	1 173 237	964 464	942 904	1 284 974
فائض الجباية النفطية	453 237	123 864	26 504	448 914
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0
مجموع المواد	453 237	356 001	198 038	476 892
2-الاستخدامات:				
سداد الدين العام	221 100	184 467	170 060	156 000
سداد تسبيقات بنك الجزائر	000	0	0	0
تمويل عجز الخزينة	0000	0	0	0
مجموع الاستخدامات	221 100	184 467	170 060	156000
رصيد الصندوق في نهاية السنة	232 137	171 534	27 978	320892

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات وزارة المالية المديرية العامة للتقدير والسياسات

المرحلة الثانية: 2005-2009: تميزت هذه المرحلة بما يلي:[2]

- تواصل ارتفاع سعر النفط في الاسواق الدولية وبلوغه ارقاما قياسية حتى جويلية 2008؛

---

[1] جاب الله مصطفى:العلاقة بين عجز الموازنة العامة وايرادات الصناديق السيادية دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL واختبار الحدود حالة الجزائر. الحقوق والعلوم الانسانية – العدد الاقتصادي -. العدد 25 المجلد 1. جامعة زيان عاشور الجلفة. الجزائر. 2011. ص181.

[2] جاب الله . المصدر المذكور سابقا، ص 182.

- رفع السعر المرجعي للبترول من 19 إلى 37 دولار للبرميل وذلك مطلع سنة 2008؛
- الحقاق تسبيقات بنك الجزائر لتسيير المديونية الخارجية؛
- تحول برنامج دعم الانعاش إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة؛
- توقف سداد الدين العمومي مع انتهاء سنة 2008؛
- انطلق تمويل عجز الموازنة العامة سنة 2006.

المرحلة الثالثة 2010-2013: شهدت هذه المرحلة تسجيل صندوق ضبط الموارد لأكبر قيمة له منذ إنشائه وقد تميزت بما يلي:

- عودة الاستقرار لأسعار النفط بعد التعافي من تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008؛
- تأثر التوازن الاقتصادي في الجزائر بالأزمة المالية وإن كان على المدى الطويل؛ ولعل التضخم المسجل سنة 2012 دليل على ذلك؛
- تواصل العجز في الموازنة العامة حتى سنة 2013؛
- ارتفاع الميل إلى الإنفاق بكل أشكاله؛ سواء كان انفاق جاري أو استثماري أو حتى استهلاك خاص.[1]

والجدولين التاليين يوضحان تطور وضعية موارد صندوق ضبط الموارد للفترة (2004-2017).

الجدول رقم(03-14): تطور وضعية موارد صندوق ضبط الموارد للفترة (2004-2013)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد السنة السابقة	721 688	1 842 686	2 931 046	3 215 530	4 280 073
الجباية النفطية (ق م)	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000
الجباية النفطية الفعلية	2 267 836	2 714 000	2 711 848	4 003 559	2 327 675
فائض الجباية النفطية	1 368 836	1 798 000	1 738 848	2 288 159	400 675
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	2 090 524	3 640 686	4 669 893	5 503 690	4 680 747
السنوات	2010	2011	2012	2013	

[1] جاب الله، المصدر المذكور سابقا، ص 183.

رصيد السنة السابقة	4 316 465	4 842 837	5 381 703	5 633 752
الجباية النفطية (ق م)	1 505 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900
الجباية النفطية الفعلية	2 820 010	3 829 720	4 054 349	3 678 131
فائض الجباية النفطية	1 318 310	2 300 320	2 535 309	2 062 231
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0
مجموع الموارد	5 634 775	7 143 157	7 917 012	7 695 983

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات وزارة المالية المديرية العامة للتقدير والسياسات

الجدول رقم (03- 15): الوضعية المالية لصندوق ضبط الموارد للفترة 2014-2017.

السنوات	2014	2015	2016	2017
رصيد السنة السابقة	5 563 511	4 408 159	2 073 846	784 458
الجباية النفطية (ق م)	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987
الجباية النفطية الفعلية	3 388 050	2 275 132	1 781 100	2 126 987
فائض الجباية النفطية	1 810 320	552 192	98 550	0
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0
مجموع الموارد	7 373 831	7 143 157	7 917 012	7 695 983

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصاءات وزارة المالية المديرية العامة للتقدير والسياسات

المطلب الرابع: دور صندوق ضبط الموارد في عمليات الخزينة

نتطرق في هذا المطلب إلى دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية العمومية وكذا تمويل عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى تقيم دور الصندوق

الفرع الأول: دور صندوق ضبط الموارد في التخفيض المديونية العمومية

تعتبر تخفيض المديونية العمومية سواء الداخلية أو الخارجية أحد أهداف، ومن أجل إبراز مدى تحقيق الصندوق لهذا الهدف سنقوم بدراسة تطور حجم المديونية العمومية بنوعيها منذ إنشاء الصندوق سنة 2000 إلى غاية 2017، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03-16): تطور وضعية الدين العمومي الداخلي والخارجي (2000-2017)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
الدين العمومي الداخلي "مليار دج"	1 022,9	999,4	980,5	982,2	1000,0
الدين العمومي الخارجي "مليار د أ"	16 317,4	14 552,1	14 607,2	14 893,1	13 498,0
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الدين العمومي الداخلي "مليار دج"	1 094,3	1 779,7	1 044,1	734,0	808,8
الدين العمومي الخارجي "مليار د أ"	11 579,9	878,7	912,0	459,9	483,3
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الدين العمومي الداخلي "مليار دج"	1 099,2	1 216,4	1 312,2	1 171,7	1 239,0
الدين العمومي الخارجي "مليار د أ"	475,2	467,8	402,5	374,5	307,5
السنوات	2015	2016	2017		
الدين العمومي الداخلي "مليار دج"	1 380,8	3 407,3	4 911,6		
الدين العمومي الخارجي "مليار د أ"	246,6	1 142,2	1 260,1		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة المالية: المديرية العامة للتقدير والسياسات

يختلف تسيير الدين العمومي الداخلي عن االخارجي فتحليل معطيات االجدول أعلاه توضح:

أولا: الدين العمومي الداخلي: وقد مر بمرحلتين انخفاض وارتفاع :

- **مرحلة الانخفاض:** خلال السنوات 2000-2003 انخفض الدين العمومي الداخلي من 1022.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 982.2 مليار دينار سنتي 2003 وهو ما يتوافق مع استخدام الحكومة لموارد الصندوق لتخفيض الدين العمومي الداخلي .
- **مرحلة الارتفاع:** وذلك خلال الفترات 2003-2006 و 2007-2017 إذ ارتفع الدين العمومي الداخلي من 982.2 مليار دينار إلى 1779.7 مليار دينار كنتيجة للجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة بدل الإعتماد على موارد الصندوق لتمويل هذا العجز، بالإضافة إلى امتناع الصندوق على دفع أقساط الدين العمومي منذ سنة 2009 وهذا بسبب انشغاله في تمويل عجز الخزينة العامة الناتج عن الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي الاستثماري[1].

ثانيا: الدين العمومي الخارجي: فيما يخص الدين الخارجي فقد سجلت المديونية الخارجية انخفاض خلال الفترة 2000-2017، فانخفض من 16317.4 مليار دينار سنة 2000 إلى 246.6 مليار دينار سنة 2015. ويرجع هذا الانخفاض إلى تبني الحكومة لخيار سداد المديونية الخارجية مع التوقف عن الاقتراض الخارجي بالنظر للفوائض المالية التي حققتها منذ سنة2000.

الفرع الثاني: دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

تعد الميزانية العمومية المرآة العاكسة لمختلف السياسات المالية والاقتصادية للدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي عبارة عن تقدير مفصل ومعتمد من طرف

---

[1] بن عوالي خالدية: استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج . مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران 2. الجزائر 2015-2016. ص 146.

السلطة التشريعية يقدر الايرادات والنفقات النهائية للدولة خلال فترة زمنية لاحقة غالبا ما تمتد الى سنة. ويعد عجز الموازنة العمومية من القضايا الجوهرية والمشاكل المالية التي أثارت اهتمام الباحثين، ويعبر عن قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة فهو عبارة عن رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من ايراداتها[1]

الجدول رقم (03- 17): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة

الوحدة: مليون دينار

السنة	موجودات الصندوق	رصيد الميزانية	العجز المغطى من طرف الصندوق	نسبة تغطية العجز %
2000	453 237	53 198-	0	
2001	356 001	68 709	0	
2002	198 038	26 038	0	
2003	476 892	-164 624	0	
2004	944 391	-285 372	0	
2005	2 090 524	-338 045	0	
2006	3 640 686	-611 089	91 530	5.27
2007	4 669 893	-1 159 519	531 952	33.96
2008	5 503 690	-1 288 603	758 180	30.13
2009	4 680 747	-970 972	364 282	31.76
2010	5 634 775	-1 392 296	791 938 1	39.15
2011	7 143 157	-2 363 75	1 761 455	58.56
2012	7 917 012	-3 254 143	2 283 260	65.27
2013	7 695 983	-2 128 816	2 132 471	95.19
2014	7 373 831	-3 068 021	2 965 672	96.66
2015	4 960 351	-3 103 789	2 886 505	92.99
2016	2 172 396	-2 285 913	1 387 938	60.71
2017	784 458	-1 234 745	784 458	63.53

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات وزارة المالية: المديرية العامة للتقدير والسياسات

بعد أن ساهمت موجودات صندوق ضبط الإيرادات عند بداية إنشائه في التسديد المسبق لمديونية الجزائر أصبحت تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة بداية من سنة 2006 والتي سجلت عجزا قدر ب 611089 مليون دينار ويعود هذا الارتفاع في العجز إلى تبني الحكومة لسياسة مالية توسعية ترمي إلى تحفيز دعم النمو الاقتصادي والذي بدوره يعبر عن الإنفاق الحكومي الاستثماري ضمن برامج دعم النمو (2005-2009) وبالتالي أصبح العجز

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الايرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017. مجلة التنمية الاقتصادية جامعة الوادي. الجزائر. المجلد 3. العدد 5. جوان 2018. ص 32.

ظاهرة دورية بلغ الى 143 254 3 مليون دينار سنة 2015 والذي يغطى بدوره من موجودات صندوق ضبط الموارد والتي بلغت تغطيته للعجز سنة 2015 ب 505 886 2مليون دينار أي بنسبة 92.99% وبهذا يكون صندوق ضبط الموارد قد شكل مصيدة مالية لامتصاص الصدمات النفطية و احتواء آثارها على الموازنة العامة.

الفرع الثالث :تقييم صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

مما سبق فإن تقييمنا لأداء صندوق ضبط الموارد ضمن الأهداف المحددة له يمكن تلخيصه عبر النقاط التالية:

- ســـاهم صندوق ضبط الموارد بصفة مباشرة و فعالة وبالتنسيق مع البنك المركزي في تخفيض حجم المديونية العمومية الخارجية[1] ؛
- إن استخدام الحكومة للصندوق كأداة امتصاص لفائض قيمة الإيرادات النفطية من جهة، ومساهمته بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة، من جهة أخرى ساهم في الحفاظ على اســـتقرار الموازنة العامة للدولة والحد من تعرضـــها لمختلف الصـــدمات الخارجية" ارتفاع أســـعار النفط" والداخلية" ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بســـبب تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصـــادي، وبالتالي يمكن اعتبار الصـــندوق كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية يمكن للحكومة الاعتماد عليها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية نحو الأهداف المرغوبة

[1] بن عوالي. المصدر المذكور سابقا، ص 148.

خلاصة

بعد الأزمة النفطية 1986 قامت الجزائر بإجراء تغييرات عميقة لقطاع المحروقات، فأرست نظاما يقوم على عقود تقاسم الإنتاج، و فتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، فسمح القانون 86-14 بأربع صيغ للشراكة هي: صيغة عقد تقاسم الإنتاج، صيغة عقد خدمات، صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري والشراكة في صيغة شركة أسهم. ومع بداية التوجه لاقتصاد السوق عرف قطاع المحروقات منهجية جديدة في تنظيمه للاندماج أكثر في سوق للاستثمارات النفطية، فاتجه القانون 91- 21 إقرار مجموعة من التعديلات والمتمثلة في ابقاء أنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات للدولة وتفوض عملية القيام بها للشركات الوطنية، وتوسيع تطبيق القانون على الغاز الطبيعي وتعديل النظام الجبائي ومنح امتيازات جبائية لجلب الشركات الأجنبية.

ومن أجل تطوير القطاع المحروقات أكثر صدر قانون 05-07 الذي أنهى الهيمنة الأحادية لشركة سوناطراك على القطاع من حيث الاستكشاف أو الإنتاج أو الأنشطة النقل وجعلها على قدم السواء مع الشركات الدولية للنفط والغاز في مجال الاستثمار ضمن بيئة تنافسية شفافة وذلك من أجل تحرير قطاع المحروقات، كما أن القانون 13-01 سمح بإدراج تسهيلات جديدة للاستثمارات الأجنبية فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها، بالإضافة إلى مزايا جبائية جديدة والتي كانت محل انتقادات واسعة. غير أنه رفض التنازل عن مبدأ 51%-49%.

لقد ساهمت اجراءات تعزيز الانتاج الوطني من الثروة النفطية في تشكيل عوائد مالية معتبرة بعد سنة 2000، وهو ما دفع بالجزائر إلى انشاء صناديق الثروة السيادية وأهمها صندوق ضبط الموارد لاستخدام الفائض من العوائد النفطية في مجال التنمية الاقتصادية من خلال مختلف البرامج التنموية والتي سنتطرق إليها في بالتحليل في الفصل الموالي لتحديد أثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية في إطار الدراسة القياسية التحليلية.

الفصل الرابع

دور قطاع المحروقات النفطي في تحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر

الفصل الرابع: دور قطاع المحروقات النفطي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر

تتمثل أهمية الثروة النفطية بالجزائر في الدور الذي تلعبه في رسم السياسة الاقتصادية، إذ تعتبر الموارد المالية النفطية الممول الرئيسي لميزانية الدولة، وتمويل مختلف البرامج التنموية للقطاعات الاقتصادية؛ من أجل الوصول إلى الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية.

ولقد عرفت الجزائر العديد من الخطط والبرامج الاقتصادية التي تضمنت العديد من الأهداف المتعلقة بتطوير التنمية الاقتصادية، وفي هذا الصدد جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لوضع سياسة اقتصادية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للاقتصاد الجزائري، ووضع أهداف قابلة للتحقيق في المديين الطويل والمتوسط، تتماشى والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ثم البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي وأخيرا برنامج توطيد النمو.

إن البرامج التنموية المسطرة كانت تهدف إلى تقوية أقطاب التنمية الاقتصادية بالجزائر، لكي تصبح بلدا قادرا على المنافسة على الصعيد العالمي وعدم الوقوع في الأزمات الناتجة عن تذبذب أسعار المحروقات. وعليه فإن تحديد طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية وقطاع المحروقات في إطار التحليل الاقتصادي القياسي سيقود للتحقق من العلاقات والتأكد من منطقيتها وتقويم معالم النموذج محل البحث، كما يساهم في معرفة سلوكها واتجاهاتها والمساعدة على اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية العملية.

سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة التجربة الجزائرية في مجال التنمية الاقتصادية خلال الفترة الزمنية 2000-2014 من خلال استعراض لواقع وتحديات البرامج التنموية التي باشرتها الحكومة

الجزائرية خلال هذه الفترة، كما سيتم تقدير مجموعة من النماذج القياسية للفترة (1983-2016) وفق منهجية ARDL لمعرفة مدى مساهمة قطاع المحروقات في التأثير على مختلف المتغيرات الأساسية ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية

وبما أن النماذج القياسية توفر إطارا تحليليا كميا وأداة مساعدة في عمليات التفكير في السياسات، إلا أنها لا تشكل بأي شكل من الأشكال بديلا عن ممارسة التفكير المنطقي في إصدار الأحكام والفصل بين مختلف خيارات السياسة الاقتصادية[1]، وفي هذا السياق سيتم تدعيم الدراسة القياسية بدراسة تحليلية لواقع التنمية الاقتصادية بالجزائر لوقوف بدقة على مدى مساهمة قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية بالجزائر، وعليه فقد جاءت مباحث الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: خطط التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2014

المبحث الثاني: النمذجة المتعددة لأهمية سعر النفط الخام في تحديد اتجاهات التنمية الاقتصادية الجزائرية

المبحث الثالث: النمذجة البسيطة لأثر سعر النفط الخام على متغيرات التنمية الاقتصادية بالجزائر

المبحث الرابع: واقع التنمية الاقتصادية بالجزائر

[1] بن زعرور شكري: صياغة السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر هل من حاجة إلى الإسترشاد بالنماذج الإقتصادية القياسية؟. مجلة الأبحاث الإقتصادية. العدد08. جامعة البليدة2. الجزائر. 2013. ص 108.

المبحث الأول: استراتيجيات التنمية بالاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2014

إن السياسات الاقتصادية التي جرى تطبيقها بالجزائر طيلة الفترة الممتدة لما بعد الاستقلال إلى غاية سنة 1989، كانت خاضعة لعنصرين رئيسيين: التخطيط المركزي وغياب أي دور لآلية السوق ضمن النشاط الاقتصادي، فالتحيز الواضح للتخطيط المركزي جعل الاتفاق يكاد يكون عاما من أن تطبيق هذا النموذج بمختلف سياساته وإجراءاته وهيئاته، نتج عنه تهميش للتنمية بكل أبعادها وغياب قواعد سليمة لها، ولعل أبرز انتقاد وجه للنموذج مخلفات أزمة 1986 والتي جعلت السلطة وقتها تقر صراحة بأن الاستمرار في هذا المنهج من شأنه تعميق الأزمة في الجزائر[1].

إن انهيار هيمنة التخطيط المركزي على المجتمع والاقتصاد وبالنظر للمخلفات السلبية للأزمة النفطية 1986، ترك الجزائر في مواجهة تحد تمثل في كيفية الانتقال السليم نحو اقتصاد السوق. فعرفت الجزائر عدة إصلاحات لمسايرة وتنشيط عملية الاندماج في الديناميكية الاقتصادية الإقليمية والعالمية، من خلال اللجوء إلى المؤسسات الدولية للحصول على القروض والمساعدات اللازمة لسد العجز من العملات الأجنبية لحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

لقد اشتملت فترات الإصلاح المدعومة من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على مجموعة من الاتفاقيات هي برنامج الاستعداد الائتماني الأول ابتداء من جوان 1989، وبرنامج الاستعداد الائتماني الثاني ابتداء من جوان 1994، وبرنامج التثبيت الهيكلي ابتداء من جوان 1994 إلى غاية ماي 1995 وبرنامج التعديل أو التصحيح الهيكلي من ماي 1995 إلى ماي 1998، وقد تم تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة على مرحلتين؛ الأولى: عبر اتفاقية تأكيد Stand-by لمدة سنة من ماي 1994، تتضمن تخفيف تسديد خدمات الديون بـــ 5 مليار دولار تسدد سنة 1998 على فترة تمتد إلى غاية 2009، أما المرحلة الثانية: فتضمنت اتفاقية التسهيل المالي الموسع قيمتها 1,2

[1] بوشنافة رضا، المرجع المذكور سابقا، ص 110.

مليار دولار من حقوق السحب الخاصة توجه لدعم ميزان المدفوعات تطبق خلال ثلاث سنوات من مارس 1995 إلى غاية مارس 1998[1].

وقد كان الاعتقاد السائد لدى الحكومة الجزائرية أن تطبيق هذه البرامج سيحقق التنمية الاقتصادية، لكن وبعد نهايتها لم يتحسن وضع الاقتصاد الجزائري من زاوية معدل النمو خارج المحروقات، نصيب الفرد من الدخل الوطني، مستوى التشغيل، القوة الشرائية للدينار...إلخ، وهو ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى استعادة دورها الاقتصادي انطلاقا من سنة 1999 مستفيدة من الاتجاه الجيد لسوق النفط مع بداية الألفية الجديدة على صياغة برامج استثمارية طموحة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم برنامج النمو الاقتصادي وأخيرا برنامج الاستثمارات العمومية

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

بدأت الجزائر في 2001 تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الهادف إلى التغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وايجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.

الفرع الأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

بعد تحسن مداخيل المحروقات اتجهت الجزائر إلى تحضير فضاء اقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الانتاج المحلية وانعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، فنسبة 3,2% كمتوسط لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الخام للفترة 1995-2000 غير كافية لتلبية احتياجات المجتمع الجزائري لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف

---

[1]طارق قندوز. سعيد قاسمي. ابراهيم بلحيمر: المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001-2004 في مواجه الفقر البطالة والتضخم. مجلة دراسات انسانية واجتماعية. العدد 07. جامعة وهران. الجزائر. جانفي 2017، ص189.

المعيشة، لذا فقد تم وضع برنامج من أجل اطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5% سنويا وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل للفترة 2001-2004، وقد ارتكز بنامج الانعاش الاقتصادي على الأهداف الآتية[1]:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح باعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

وقد خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار دج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الاطارالمعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالاصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الانتاجية الوطنية[2]، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04-01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

القطاعات	المبلغ بملايير د .ج	النسبة %
أشغال كبر وهياكل قاعدية	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65,4	12,4

[1] خاطر طارق. عادل زقرير. كريمة حبيب: دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق اقلاع وتويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية تقييمية. انظر الرابط: https://www.researchgate.net/profile/Zegrier، تاريخ الاطلاع: 12/18/ 2019.

[2] نبيل بوفليح: دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010). مجلة ابحاث اقتصادية وادارية. العدد 12. جامعة بسكرة. الجزائر. 2012. ص 252.

دعم الإصلاحات	45	8,6
المجموع	525	100

المصدر: نبيل بوفليح: دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000–2010). مجلة ابحاث اقتصادية وادارية. العدد 12. جامعة بسكرة. الجزائر. 2012. ص 252.

الملاحظ أن البرنامج يرتكز أيضا على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية وكأولوياته الحد من الفقر، القضاء على البطالة، توزيع الثروة على مناطق الوطن ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تم الاهتمام من خلاله على الصحة التنمية الريفية* والبنى التحتية الأساسية؛ الاستثمارات وتنويعها وكذا دعم النشاطات الانتاجية (الفلاحة، الصيد والموارد المائية)؛ التشغيل؛ تعزيز الخدمات العامة وتحسين الاطار المعيشي (التجهيزات الهيكلية للعمران، إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات)، وتكريس مسؤولية الحفاظ على الطبيعة والابقاء على التوازن الطبيعي وحماية الموارد الطبيعية[1].

إن تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي تطلب تجنيد موارد هامة من أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، فوجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي تحاول انشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الاطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

---

*إن استحواذ قطاع الفلاحة والصيد البحري على نسبة 12,4% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، هي نسبة قليلة، ويرجع ذلك إلى أن هذا القطاع استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000، وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعتبر برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وهذا دليل على أن المبلغ المخصص في البرنامج هو عبارة عن دعم إضافي للبرنامج سالف الذكر.

[1]بوهنة علي. رابحي عبد الله. التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية. ص244. أنظر الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/317/4/8/45831، تاريخ الاطلاع: 2019/12/18.

الجدول رقم (04-02): السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المناطق الصناعية	0.3	1	0.7	/	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والبعيد	0.03	0.05	/	/	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: كريم زرمان. التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية. العدد 07. بسكرة. الجزائر. 2010. ص204.

ما يمكن أن نستنتجه من الجدول أعلاه، هو أنه من أجل الوصول للأهداف التي وضعتها الحكومة الجزائرية تم وضع مجموعة من الاجراءات من اجل جعل المحيط الاقتصادي يتلائم والتطورات الراهنة للاقتصاد العالمي، فقد عملت الحكومة الجزائرية على:

- تخصيص موارد مالية من أجل تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسات؛
- الاسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال؛
- التحضير لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: النتائج المحققة من برنامج الانعاش الاقتصادي

وكأي برنامج تنموي فقد سجل مخطط الانعاش الاقتصادي (2001-2004) عدة نتائج في مجالات مختلفة والتي نستعرض بعضها فيما يلي:

- عند نهاية شهر ديسمبر 2003 كانت حصيلة المشاريع كالتالي:

الجدول رقم (04-03): عدد المشاريع في أواخر ديسمبر 2003

القطاعات	المشاريع
الموارد المائية	4386
السكن والعمران	2448
الأشغال العمومية	1868
الفلاحة	1596
البنى التحتية للشاب	1134
التعليم	1046
الاتصالات	564
الصحة	545
الصيد	339
الحماية الاجتماعية	223
الطاقة	247
البنى التحتية للثقافة	162
TUP HIMO والبنى التحتية للادارة	982
التعليم العالي والبحث العلمي	149
التكوين المهني	174
البيئة	99
الصناعة	59
التعليم عن بعد	33
النقل	9
مجموع المشاريع	16063

المصدر: حسيبة زايدي، فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص261.

أما عن نسبة المشاريع المنفذة والأرقام المحققة نوجزها فيما يلي[1]:

- 11811 مشروع منجز (73%) و4039 مشروع في طور الانجاز (26%)، بالإضافة إلى 159 مشروع في طور الانطلاق (1%).
- ولقد سجل النمو الاقتصادي تحسنا على مدى أربع سنوات متتالية، حيث تعدى نسبة 5% خلال سنتي 2004 و 2005.
- تضاعف الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال فترة االبرنامج، إذ انتقل من قرابة 3000 مليار دينار إلى حوالي 6000 مليار دينار، كما ارتفعت المداخيل واستهلاك العائلات؛
- شهد معدل البطالة بفضل ما تم فتحه من ورشات وانعاش الاستثمار وسياسة تشجيع خلق مناصب العمل تراجعا بعدما كان في حدود 30%؛

ولقد رافقت برنامج الانعاش عديد المشاريع والتي يمكن ايجازها في النقاط التالية[2]:

- تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي؛
- دعم السكن ومشروع المليون سكن للحد من انتشار البناء الهش والاهتمام بالبناء الريفي؛
- عصرنة قطاع النقل بمختلف محاوره (انشاء وتجديد وترميم الطرقات)
- تحديث وعصرنة المطارات والموانئ، فتم انجاز 03 مطارات وتحديث 17 مطار للتماشى والمعايير الدولية؛ وجلب الشركات مثلما هو الحال بميناء بيجاية التي كان يعالج بالشراكة مع المؤسسة السنغافورية "بورتيك" ما بين 20 و25 حاوية في الساعة؛
- الاهتمام بالمنظومة التربوية بانشاءات جديدة، مطاعم، مكتبات، ربطها بالانترنت؛

---

[1]حسيبة زايدي: فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة بسكرة. الجزائر: 2014-2015. ص261.

[2]بوهنة علي، رابحي عبد الله، المرجع المذكور سابقا، ص 246.

- تحسين الظروف المعيشية وتدنية مستويات الفقر؛
- إدراج البيئة كبعد استراتيجي يجب الاهتمام به، بداية من إدراج البيئة في مختلف الأطوار التعليمية إلى صدور قانون 01/19 المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات والبرنامج الوطني للتسيير المدمج للنفايات الصلبة، إلى وضع نظام وطني للاسترجاع وتثمين النفايات؛
- تفكيك احتكار القطاع العمومي وتوسيع حقل الخوصصة؛
- الاهتمام بالطاقة البديلة كمصدر جديد للطاقة غير مستغل 100 بالمائة.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

بعد نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي طبقته الجزائر خلال الفترة 2001-2004 لم تتوقف عن مواصلة التنمية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي، فشهدت سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر وقد رصد له مبلغ 55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق.

الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

مع بداية سنة 2005 انطلق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لتحقيق الأهداف التالية[1]:

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الانتاج أو بالاصلاح المالي والمصرفي؛

---

[1] عبو عمر. عبو هودة: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة. مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر. على الرابط: https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_25.pdf. تاريخ الاطلاع: 2020/12/20.

- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال توفير الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية؛
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة؛

ولتحقيق هذه الأهداف قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الاصلاحات لتحسين المجال الاقتصادي والتي نذكرها فيما يلي[1]:

1- **عصرنة المنظومة المالية:** وذلك من خلال:

- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين عن طريق الترقية النشيطة للشراكة؛
- تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار، وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية؛
- التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال اقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الاستثمارات الأخرى.

2- **الاتصالات والتكنولوجيات الجديدة:** اهتمت الحكومة بهذا الميدان، فحرصت على:

- استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والتشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المنسوب العالي؛
- إعادة صياغة الإطار القانوني لتطوير التجارة والخدمات الحكومية الإلكترونية؛
- الشروع في فتح رأسمال شركة "اتصالات الجزائر" لشريك استراتيجي لتحسين مردوديتها وإعادة تموقعها كرائد في السوق.

3- **البنى التحتية الخاصة بالطرق:** فضلا عن الشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق

---

[1] عمر. هودة: المصدر المذكور سابقا، ص ص 5-8.

غرب، فإن حافظة الدراسات والانجازات تضمنت ما يلي:

- الطريق العرضي للهضاب العليا، والطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة؛
- استكمال الطريق العابر للصحراء وتهيئة الطرق الساحلية؛
- بناء منشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة و صيانة شبكات الطرق الموجودة.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

لقد شهد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي زيادة واضحة وهامة في المبالغ المخصصة له، وشمل على خمسة محاور هي: تحسين ظروف المعيشة، تطوير المنشئات القاعدية، دعم النمو الاقتصادي، تحديث الخدمة العمومية، ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة، وقد تم توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-04): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشئات الأساسية	1703.15	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50.0	1.1
مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009	4202.75	%100

المصدر: زايدي: المصدر المذكور سابقا، ص262.

من الجدول أعلاه، نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق، من حيث:

1- **تحسين ظروف معيشة السكان:** احتل المحور المرتبة الأولى من اجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج بقيمة 1908,5 مليار دج، لتوزيعها على عدة قطاعات، حيث استفاد قطاع السكن من 555 مليار دج، وقطاع التربية الوطنية بمبلغ 200 مليار دج وذلك بانشاء الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية[1].

تطوير المنشآت الأساسية: فقد احتلت المنشآت الأساسية وتطويرها المرتبة الثانية بنسبة 40,5% من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج فحصص لقطاع النقل 700 مليار دج وقطاع الأشغال العمومية 600 مليار دج، أما قطاع المياه (السدود والتحويلات) 393 مليار دج؛ في الأخير تهيئة الإقليم 10,15 مليار دج[2].

2- **دعم التنمية الاقتصادية:** بنسبة بلغت 8% من اجمالي المبالغ المخصصة للرنامج تم توزيعها على القطاعات التالية[3]:

- الفلاحة والتنمية الريفية: بمبلغ 300 مليار دج وذلك من أجل مواصلة الجهود للنهوض بالقطاع نظرا لمكانته ضمن الاقتصاد الجزائري.
- الصناعة: خصص لها 13,5 مليار دج، وذلك بهدف تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وتطوير الملكية الصناعية؛

---

[1]صالحي ناجية. مخناش فتيحة: أثر برامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التمكيلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014): نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم. أبحاث الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. جامعة سطيف. الجزائر. 11 -12 مارس 2013 . ص07.

[2] البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005-2009، أفريل 2005، مجلس الأمة، ص ص 6-7.

[3]محمد صلاح، المرجع المذكور سابقا، ص 06.

- ترقية الاستثمار: بمبلغ 4,5 مليار دج وذلك لتهيئة وتطوير مناخ الاستثمار بالجزائر لتعززه بمختلف الاستثمارات خاصة الأجنبية منها؛
- الصيد البحري: مبلغ 12 مليار دج بهدف الاستفادة من الثروات البحرية
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: تم دعم القطاع بـــ: 4 مليار دج لما له من دور في تعزيز القيمة المضافة ومناصب الشغل؛
- السياحة: تم تخصيص مبلغ يقدربـــ3,2 مليار دج بهدف انشاء 42 منطقة سياحية.

3- **تطوير الخدمات العمومية:** خصص لها 203,9 مليار دج بهدف تحسن الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطورات الحديثة وهذا قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات، وقد استهدف ما يلي[1]:

- العدالة: هو نظام حساس حيث يمثل الضمان الكامل للأفراد والمؤسسات، فهو بذلك يزيد من الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، فقذ تضمن البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا، 34 محكمة و51 مؤسسة عقابية؛
- الداخلية: والغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

4- **تطوير تكنولوجيات الاتصال:** خصص له 50 مليار دج، حيث استهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنه 61 محطة أرضية.

الفرع الثالث: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

لقد نتج عن تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو مجموعة من النتائج نوضحها في الجدول التالي الذي يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائرية خلال فترة تطبيق البرنامج.

---

[1]محمد صلاح، المصدر المذكور سابقا، ص 272.

الجدول رقم: (04-05): المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري (2005-2009)

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	**5.90**	**1.70**	**3.40**	**2.00**	**1.60**
معدل نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي (%)	**4.16**	**-0.05**	**1.53**	**0.54**	**-0.35**
معدل البطالة (%)	**15.3**	**12.3**	**13.8**	**11.3**	**10.2**
التضخم (%) سنويا	**1.40**	**2.30**	**3.70**	**4.90**	**4.20**
فائض الميزان التجاري مليار دج	**174.92**	**228.85**	**207.62**	**212.73**	**-579.1**
سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	**54.64**	**65.85**	**74.95**	**99.97**	**62.25**

المصدر: خاطر طارق. عادل زقرير. كريمة حبيب: دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية تقييمية. على الرابط: https://www.researchgate.net/profile/Zegrier، تاريخ الاطلاع: 12/24/ 2019.

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي والتي بلغت 5,90% كأكبر قيمة له سنة 2005، بينما بلغت 1,60% سنة 2009 كأدنى قيمة له، إن معدل النمو المحقق سنة 2009 يرجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وتراجع أسعار النفط الأمر الذي دفع بتراجع القيمة النقدية لصادرات الجزائر.
- تراجع معدلات البطالة من 15,30% سنة 2005 إلى 10,2% سنة 2009.
- تراجع مستويات الفائض التجاري، حيث بلغ أقصاه في حدود 228,62 مليار دج سنة 2006، مع تسجيل عجز قدر بـــ579,13 مليار دج سنة 2009، وذلك نتيجة للازمة المالية العالمية وتأثيراها على الطلب العالمي من النفط الخام.

ومن جهة أخرى فإن تطبيق برنامج دعم النمو حقق مجموعة من النتائج تمثلت في[1]:

[1] زايدي: المصدر المذكور سابقا، ص263.

- تزويد 95% من السكان بشبكة المياه الصالحة للشرب و85% بشبكة التطهير؛
- تطور في مجال إقامة المنشآت الصحية (انجاز 800 منشأة صحية)
- انجاز شبكة طرقات تقدر بـــ: 111000 كلم؛
- حدوث تحسن في القطاع الفلاحي (المحول الفلاحي لسنتي 2008 و2009 قدر بـــ 6,2 مليون قنطار) وبذلك حقق القطاع الفلاحي نموا قدر بـــ19,7%.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو (مخطط التنمية الخماسي 2010-2014)

اعتمد برنامج توطيد النمو 2010-2014 في اطار جهود تعزيز التنمية الشاملة، لمواصلة ديناميكية الإعمار الوطني من خلال[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجزها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج (أي ما يعادل 156 مليار دولار)

وقد وضع هذا البرنامج بنسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية فكانت حصة تنمية الموارد البشرية من الغلاف 40% والتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الاعلام الالي داخل المنظومة الوطنية، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انشاء مناطق صناعية، مواصلة تطوير البنى التحتية وفك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين، تحديث أجهزة الدولة المختلفة، وعليه فإن أهم المحاور الرئيسية التي تضمنها البرنامج هي[2]:

- عصرنة الإدارة، ادخال اصلاحات هامة في عمل الجماعات المحلية، ترقية القطاع المالي

---

[1] برنامج التنمية الخماسي، بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010، على الرابط: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf ، تاريخ الاطلاع 2019/12/21.

[2] صلاح: المصدر المذكور سابقا، ص 275.

(بوابة الإستثمارات الأجنبية)، إصلاح وتدعيم قطاع التكوين (عصب التنمية)، القطاع الصحي (لا حياد عن الخدمة المجانية)، الشغل (ثلاثة ملايين منصب ستقضي على البطالة)، استتباب الأمن (الهدف الأسمى)، الفلاحة (نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي).

الفرع الأول: مضمون برنامج توطيد النمو 2010-2014

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال[1]:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية و 600 ألف مكان بيداغوجي جامعي و400 ألف مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا؛
- مليوني وحدة سكنية؛
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220 ألف سكن ريفي بالكهرباء.

ويخصص لبرنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارد برنامج توطيد النمو لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:

- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات والموانئ؛
- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري؛
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة؛ وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

---

[1] برنامج التنمية الخماسي: بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.

أما عن تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم وانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل.

الفرع الثالث: نتائج برنامج توطيد النمو (2010-2014)

بعد ثلاث سنوات من انطلاق البرنامج من أن تحققت النتائج التالية[1]:

- ارتفاع نسبة التشغيل وانخفاض نسبة البطالة والتي وصلت سنة 2012 إلى 9,7%؛
- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي وصل عددها سنة 2012 إلى 642913 مؤسسة توفر ما يقارب 1676196 منصب شغل؛
- ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات لتصل إلى 1,22 مليار دولار سنة 2011 مقابل 0,97 مليار دولار سنة 2010؛
- ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة اقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل بفضل الفرص الاستثمارية المتوفرة.

المبحث الثاني: النمذجة المتعددة للتنمية الاقتصادية وأهمية سعر النفط في تحديد اتجاهاتها

بعد الدراسة التحليلية السابقة لأهم البرامج التنموية بالجزائر (2001-2014)، وللوقوف على مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية، علما أن هذه البرامج تم تمويلها عن الطريق الموارد المالية المتأتية من الثروة النفطية، يتطلب ذلك الاعتماد على أفضل الأدوات المتاحة لصياغة السياسة الاقتصادية واختبار بدائلها؛ بما فيها النماذج الاقتصادية القياسية. وعليه، سنحاول ضمن هذا

[1] زايدي: المصدر المذكور سابقا، ص266.

المبحث تقديم نموذج اقتصادي قياسي لأثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي وهذا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) للفترة (1983-2017)،

ولتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، سيتم بداية تحديد المتغيرات الخارجية (المستقلة) من خلال الاطلاع على أهم الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع أو من خلال واقع الاقتصاد الجزائري، ثم يأتي بعد ذلك التحقق من استقرارية مستوى متغيرات النموذج وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة باستخدام اختبارات الجذر الأحادي، وللتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج نعتمد على اختبار التكامل المشترك، من خلال أسلوب اختبار الحدود الحديث (The BoundsTestingApproach)

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب: المطلب الأول خصص لتقديم أهم الدراسات القياسية التي عالجت موضوع التنمية الاقتصادية وقطاع المحروقات، أما المطلب الثاني فخصص لتقديم منهجية الدراسة التطبيقية والتي من خلالها سنقدر نماذج الدراسة، وفي المطلب الثالث نتطرق إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وفي المطلب الرابع نقدر نموذج أولي متعدد لأثر متغيرات (قطاع المحروقات ممثلا بأسعار النفط، بالإضافة إلى حجم الإنفاق معدل البطالة كمتغيرات مساعدة في النموذج) على التنمية الاقتصادية (الناتج الداخلي الخام)، أما المطلب الخامس فخصص لاختبار السلامة القياسية للنموذج الأولي المتعدد،

المطلب الأول: النماذج المفسرة لأثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية

لإعطاء صورة واضحة وبناء نموذج قياسي يعكس أهمية قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية بالجزائر؛ حاولت عدة دراسات تحديد طبيعة هذه العلاقة من خلال تقدير عدة نماذج قياسية مختلفة في بناءها من حيث المتغيرات التفسيرية والبيانات. وبما أن الجزائر من الدول النامية فالإشارة ستكون إلى الدراسات الخاصة بهذه الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

ففي دراسة **بلقاسم زايري، عبد الرزاق مدوري(2017)**[1] تطرقت إلى أثر تقلبات سعر النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1980-2015) والتي تمثلت في الناتج المحلي الخام؛ النفقات العامة؛ معدلات البطالة؛ سعر الصرفي الحقيقي الفعلي؛ وذلك باستخدام اختبار التكامل المتزامن ونماذج متجه تصحيح الخطأ لتحليل مكونات التباين ودوال الاستجابة الدفعية. وقد توصلت نتائج تحليل التباين الثنائي بالاعتماد على نموذج **VECM** إلى:

الفترات	.S.E	DOP	DGDP	.S.E	DOP	DGOVEXP
1	**16.90863**	**0.000000**	**100.0000**	**5.965788**	**0.000000**	**100.0000**
5	**18.32259**	**13.00548**	**86.99452**	**6.249004**	**8.252066**	**91.74793**
10	**19.95913**	**25.70831**	**74.29169**	**6.545010**	**15.74899**	**84.25101**
الفترات	.S.E	DOP	DUNEMP	.S.E	DOP	DREER
1	**2.710445**	**0.000000**	**100.0000**	**24.05838**	**0.000000**	**100.0000**
5	**4.605049**	**35.68440**	**64.31560**	**47.37658**	**36.44072**	**63.55928**
10	**6.162040**	**43.36325**	**56.63675**	**65.46576**	**45.70798**	**54.29202**

المصدر: مدوري. زايري: المصدر المذكور سابقا، ص ص 243-259.

وقد أوضحت الدراسة أن متغيرة سعر النفط مفسرة رئيسية للتغيرات المستقبلية في المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة والمتمثلة في الناتج المحلي الخام، الانفاق العام وكذا معدلات البطالة بالاضافة إلى سعر الصرف الحقيقي.

وفي دراسة iAntony kibuny (2018) [2] حيث تناولت هذه الدراسة تأثير أسعار النفط الخام على متغيرات مختارة من الاقتصاد الكلي الكيني وهي: النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام؛ التضخم؛ وسعر الصرف الحقيقي في كينيا. ونتيجة لذلك ، تم تقدير ثلاثة نماذج باستخدام طريقة ARDL .

---

[1] عبد الرزاق مدوري. بلقاسم زايري: أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية. العدد 4. جامعة وهران 2. الجزائر. 2017. ص 243-259.

[2] Kibunyi Antony. Nzai Charles C. Wanjala Kevin: Effect of Crude Oil Prices on GDP Growth and Selected Macroeconomic Variables in Kenya. Journal of Economics and Business. Vol.1. No.3. 2018. P 282-298

وقد كشفت الدراسة أن أسعار النفط الخام لها تأثير إيجابي طويل المدى على الناتج المحلي الإجمالي والذي يمكن أن يرجع بشكل رئيسي إلى حقيقة أن كينيا تستورد النفط لإعادة بيعه إلى أوغندا. بالإضافة إلى أسعار النفط الخام تؤثر على التضخم على المدى الطويل والمدى القصير. ويتفق هذا مع البداهة حيث تؤثر النفط على التضخم من خلال رفع أسعار السلع التي يتم إنتاجها باستخدام النفط كمدخل وسيط في عملية الإنتاج. كذلك أظهرت النتائج أن سعر النفط الخام يساهم في انخفاض سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل. كما أن الدراسة لا تظهر أي دليل على وجود علاقة قصيرة المدى بين المتغيرين.

أما عن دراسة: **نادية العقون وأسماء ميخاليف (2019)** [1]، فهدفت إلى البحث عن انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1986–2019). باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM لاختبار العلاقة الديناميكية بين المتغيرين. في الأول تم محاولة بناء نموذج قياسي كخطوة أولية لمعرفة العلاقة التفاعلية بين اسعار البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر وقد اختيرت متغيرات الدراسة المؤثرة في الظاهرة المدروسة انطلاقا من النظرية الاقتصادية و من واقع الاقتصاد الجزائري و هي: أسعار البترول pbrl، الجباية البترولية rp ، النمو الاقتصادي pib و الكتلة النقدية M_2 . وبعد تحقق جميع شروط التكامل المشترك فيمكن تمثيل العلاقة طويلة الأجل في الشكل الأتي:

$$\mathrm{lgdp}_t = -33.03 + 0.2822\mathrm{lnpbrl}_t + 0.8013\mathrm{lm}_2$$

أما علاقة التوازن قصيرة الأجل المحدد في نموذج VECM تظهر كالتالي:

[1] نادية العقون. أسماء ميخاليف: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (1986–2017). مجلة الاقتصاد والمالية. المجلد 05. العدد 01. جامعة. الجزائر. 2019. ص 123–140.

$$D(LDGP) = -0.495^{*}(LGDP(-1) - 0.801^{*} LM(-1) - 0.282^{*} LPBRL(-1) - 33.031) - 0.436^{*}(LRP(-1)$$
$$1.057^{*} LM2(-1) + 1.313^{*} LPBRL(-1) - 9.785) - 0.415^{*} D(LGDP(-1)) + 1.081^{*} D(LRP(-1))$$
$$-1.953^{*} D(LM2(-1)) + 0.693^{*} D(LPBRL(-1)) + 0.118$$

وعليه يتضح أن حد تصحيح الخطأ لمعادلة الناتج المحلي الإجمالي جاء سالب ومعنوي (0.495) بحيث أنه كل سنة سيتم تعديل 49.5 % من اختلالات توازن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل. وهو ما يعني أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد المحروقات في تمويل التنمية وهو ما جعل معدلات النمو الاقتصادي شديدة التأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط .

وعن دراسة **Latife Ghalayini(2011)**[1]: فهدفت إلى التحقق مما إذا كان النمو الاقتصادي العالمي يمكن تفسيره بالتغييرات في سعر النفط، كما تتحرى ما إذا كانت هناك أي اختلافات في تأثيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي بين البلدان، وقد استخدمت بيانات لمجموعة السبع، دول أوبك في بالإضافة إلى روسيا والصين والهند.

يمكن تلخيص النتائج الرئيسية على النحو التالي: سمح استخدام لاختبارات سببية جرانجر باستنتاج أن التفاعل بين أسعار النفط لم يتم إثبات التغيرات في النمو الاقتصادي في معظم البلدان ولكن بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى حيث ثبت وجود علاقة أحادية الاتجاه من سعر النفط إلى الناتج المحلي الإجمال ، كما أثبتت النتائج الإجمالية عدم وجود علاقة واضحة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي العالمي.

وبالنسبة للدول المصدرة للنفط اتضح أن ارتفاع أسعار النفط لم يتسبب في زيادة النمو الاقتصادي. والواقع أن تدفقات الأموال إلى الدول المصدرة للنفط بعد ارتفاع أسعار النفط وجدت

[1] Latif Ghalaya. The Interaction between Oil Price and Economic Growth. Middle Eastern Finance and Economics. N 13. January 2011. p 127-141.

طريقها خارج هذه البلدان ولا تحقق أهداف التنمية الاقتصادية. حيث تحتاج هذه الدول إلى تطوير المؤسسات من أجل توجيه تدفقات رأس المال إلى مشاريع اقتصادية مربحة.

أما فيما يتعلق بدراسة **قاسم حموري وسارة جدي (2014)**[1]: فتهدف إلى تقدير أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2009، وقد توصلت الدراسة وبالاستعانة بكل من اختبار التكامل المشترك للمتغيرات النموذج وميكانيزمات تصحيح الخطأ، إلى أن متغير تراكم رأس المال يعتبر أكثر أهمية من متغير الصادرات النفطية من ناحية التأثير على النمو الاقتصادي ، كما بينت النتائج أيضا بأن كلا من الصادرات غير النفطية والعمل لا يؤثران على إجمالي الناتج المحلي، ومن ثم لا يمارسان أي تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة. وقد وصلت الدراسة بضرورة الاستخدام الرشيد لإيرادات الصادرات النفطية في دعم الاستثمار والعمل على تحسين نوعية الإنتاج والخدمات وزيادة القدرات التنافسية، بهدف رفع قيمة الصادرات خارج المحروقات.

بالرغم من وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع، فإن هذه الدراسة تحاول تحقيق الهدف على الاقتصاد الجزائري للفترة (1983-2016)، للوقوف على مدى مساهمة قطاع المحروقات في التأثير على مختلف متغيرات التنمية الاقتصادية أو تعبر عنها كالناتج الداخلي الخام، كما أنها ستعتمد على طريقة قياسية أخرى لم تأخذ بها الدراسات السابقة والمتمثلة في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد واختبار الحدود أو ما يطلق عليه منهج ARDL والذي سنحاول التطرق إلى كيفية تطبيقه في المطلب الموالي من خلال تقديم منهجية الدراسة التطبيقية.

---

[1] قاسم حموري و سارة جدي ،اتجاه تأثير ما بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المجلد 16 العدد 1، يناير 2014،ص 7-31.

المطلب الثاني: تقديم منهجية الدراسة التطبيقية

قبل الشروع في أي بحث في المجال الإحصائي بصفة عامة والقياس الاقتصادي بصفة خاصة لابد من تحديد طريقة التقدير والاختبارات المستعملة. بهدف الوصول إلى نماذج تعكس بصورة سليمة ومنطقية سلوك علاقتنا الاقتصادية محل البحث.

لذلك سيتم معالجة البيانات المتوفرة بدراسة الاستقرارية (السكون)، وذلك لتجنب النتائج الزائفة عن طريق التقدير التقليدي في ظل عدم استقرارية السلاسل الزمنية[1]. وبالحصول على سلاسل زمنية مستقرة فإننا نستطيع استخدام عدة أساليب لتقدير نماذج أثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية بالجزائر، منها نموذج تصحيح الأخطاء (ECM). لكن وقبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ سيتم التحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات كل نموذج محل الدراسة، وفي ما يلي شرح مبسط لأهم الأساليب والاختبارات القياسية والتي ستستخدمها الدراسة في تقدير أثر قطاع المحروقات على التنمية الاقتصادية بالجزائر.

الفرع الأول: دراسة استقرار السلاسل الزمنية

نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة إذا كانت متوسطاتها وتباييناتها وتبايناتها المشتركة ثابتة عبر الزمن[2]. وقد يصعب أحيانا تحديد الاستقرارية بالملاحظة البسيطة الناتجة عن الرسم البياني فنلجأ إلى استخدام اختبارات إحصائية؛ للتأكد من ذلك وتحديد درجة تكاملها. فيتم الاعتماد

---

[1]رشيد ساطور: محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970-2010. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03. الجزائر. 2012-2013. ص206.

[2]تومي صالح: مدخل لنظرية القياس الاقتصادي. الجزء الثاني. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية. 1999. ص173.

على اختبارات الجذر الأحادي. والتي هي تدعيم لدالة الارتباط الذاتي في تحديد طبيعة عدم الاستقرار، كما أنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة الزمنية مستقرة.

توضح دالة الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، حيث تكون السلسلة مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها (ρ_k) معنويا لا تختلف عن الصفر من أجل كل $K>0$[1].

في دراستنا سنعتمد على اختبارين: اختبار (ADF) واختبار (PP)، ويعتمد اختبار(ADF) في دراسة استقرارية سلسلة زمنية ما (X_t) مثلا على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى العادية التالية[2]:

- النموذج (4): $\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$
- النموذج (5): $\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$
- النموذج (6): $\Delta X_t = \rho X_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$

إن النموذج الخامس يختلف عن الرابع في احتوائه على حد الثابت، والنموذج السادس يختلف عن الرابع والخامس في احتوائه على حد الثابت ومتغيرة الاتجاه العام، ولتحديد طول الفجوات الزمنية يتم عادة استخدام أقل قيمة لمعياري (AIC) و (SC). ويتم اختبار الفرضيتين التاليتين: $H_0: \rho = 1$(السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحتوي على الجذر الأحادي) مقابل $H_1: \rho < 1$ (السلسلة مستقرة) ، وليتحقق فرض العدم يجب أن تكون القيمة المحسوبة لاختبارADF أكبر من القيمة الجدولية (المستخرجة من جداول Dickey-Fuller).

ونقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وفق المنهجية التالية:

---

[1]شيخي محمد: طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات الطبعة الأولى. الأردن: دار الحامد. 2012. ص214.

[2]Régis Bourbonnais. Econométrie. 9e édition. Paris : DUNOD. 2015. P 249.

1- نقدر النموذج (6) ثم نختبر معنوية معامل الاتجاه العام وفق جدول Dickey-Fuller وذلك باتباع الحالتين التاليتين:

- في حالة عدم معنوية الاتجاه العام ننتقل الى دراسة الخطوة الثانية؛
- في حالة معنوية الاتجاه العام نقوم بدراسة استقرارية السلسلة الزمنية باستخدام اختبار ADF.

2- ننتقل الى هذه الخطوة في حالة عدم معنوية الاتجاه العام فنقدر النموذج (5) ثم نختبر معامل الثابت وفق جدول Dickey-Fuller ونتبع الخطوتين التاليتين:

- في حالة عدم معنوية الثابت ننتقل الى دراسة الخطوة الثالثة؛
- في حالة معنوية الثابت نقوم بدراسة استقرارية السلسلة الزمنية باستخدام اختبار ADF.

3- نتقل الى هذه الخطوة في حالة عدم معنوية معامل الثابت فنقدر النموذج (4) ثم نقوم بدراسة استقرارية السلسلة الزمنية باختبار ADF.

أما بالنسبة لاختبار Phillips et Perron (PP) فيعتمد في تقديره على نفس نماذج Dickey-Fuller إلا أنه يختلف عنه في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس Les erreurs hétéroscedastique ، لذا فهو يقترح عملية تصحيح غير معلمية لإحصاءات Dickey-Fuller لمعالجة هذا المشكل، وقبل ذلك يتعين تحديد فترات الإبطاء المحسوبة بدلالة عدد المشاهدات وفق العلاقة التالية[1]: $l \approx 4(n/100)^{2/9}$.

[1]محمد شيخي. أحمد سلامي: اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011). مجلة الباحث. العدد 13. جامعة قاصدي مرباح بورقلة. الجزائر. 2013. ص 124

الفرع الثاني: التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ

ويقوم مفهوم تصحيح الخطأ على فرضية أن هناك علاقة توازنية على المدى الطويل ويمكن أن تحقق أم لا، كما وقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن قيمته التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة خطأ التوازن ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ إذ يمكننا من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل[1].

كما يهدف تحليل التكامل المشترك إلى تحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية، ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلستين الزمنيتين غير مستقرتين لكنها تتكاملان في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما تسمى علاقة التكامل المشترك[2]، وهناك عدة اختبارات للتكامل المشترك بين المتغيرات: اختبار (Engle-Granger (1987))، اختبار (Johansen-Juselius ((1990)، بالإضافة إلى اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج (ARDL).

الفرع الثالث: أهمية نموذج ARDL في تحديد طبيعة العلاقة التوزانية طويلة الأجل

إن اختبارات التكامل المشترك لكل من Engle-Granger وJohansen-Juselius تتطلب استقرار السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، ونتيجة لذلك أصبح منهج اختبار الحدود شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة. وتتميز هذه الطريقة عن باقي الطرق بما يلي:

- امكانية تطبيقها سواء كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفر أو متكاملة من الدرجة

---

[1] شفيق عربش وآخرون: اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية. مجلة البحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 33. العدد 05. جامعة تشرين. سوريا. 2011. ص85.

[2] يوسفات علي: البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970-2009. على الرابط : http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12/ ، الاطلاع: 12/ 11/ 2016.

الأولى، أو متكاملة من نفس الدرجة، ولا يفترض أن تكون أي سلسلة مستقرة من الفرق الثاني؛

- حجم العينة ينبغي أن لا يكون صغيرا ويفضل أن يكون بحدود 30 مشاهدة، لأن نموذج ARDL يعتمد على تكوين فترات ابطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج؛
- يجب أن يكون معامل تصحيح الخطأ في نموذج ARDL القصير الأجل سالب ومعنوي، بعد التأكد من وجود العلاقة طويلة الأجل من خلال اختبار الحدود؛
- استخدام معايير تحديد فترات الابطاء في تحديد رتبة النموذج منها (AIC) و (SC) واعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم؛
- اجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج كاختبار الارتباط الذاتي واستقرارية النموذج؛
- إن استخدامه يساعد على تقدير مكونات الاجلين الطويل والقصير معا في نفس الوقت.

وإن اختبار التكامل المشترك طبقا لاختبار الحدود يكون من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ((Unrestrected Error Correction Model (UECM)، المقترح من طرف كل من Pesaran M.H و Shin Y و Smith R.J سنة 2001، والذي يعد منهجا أخر لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد[1]. ترتكز هذه الطريقة في تقدير نموذج UECM على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والذي من خلاله نستطيع تقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة، وتتم الصياغة كالتالي[2]:

---

[1] ساطور: المصدر المذكور سابقا، ص219.

[2] المصدر نفسه، ص 220.

$$\Delta Y_t = \alpha_{00} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{0i}\,\Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_{1i}\,\Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_{2i}\,\Delta X_{2t-i} + \cdots + \sum_{i=0}^{n} \alpha_{ki}\,\Delta X_{kt-i} + \lambda_0 Y_{t-1} + \lambda_1 X_{1t-1} + \lambda_2 X_{2t-1} + \cdots + \lambda_k X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

K: تمثل عدد المتغيرات المفسرة للتابع Y_t، λ_0: معلمة التعديل او حد تصحيح الخطأ.

أما (α_{0i} , α_{1i} , α_{2i} ,…, α_{ki}) : معاملات المتغيرات المفسرة للنموذج على المدى القصير.

كما يمكن تحديد طول فترات الإبطاء (التأخيرات) الموزعة (n) باستخدام معياري (AIC) و (SC) وذلك بأخذ طول الفترة التي تدني قيمة كل من المعيارين.

وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، فإن معامل الأثر طويل الأجل لمتغير مستقل ما؛ هو عبارة عن حاصل قسمة معامل هذا المتغير المبطأ لفترة واحدة (مضروبا في إشارة سالبة) على معامل المتغير المبطأ لفترة واحدة، وفق الطريقة التالية:

$$\left(-\left(\frac{\alpha_{00}}{\lambda_0}\right), -\left(\frac{\lambda_1}{\lambda_0}\right), \ldots, -\left(\frac{\lambda_k}{\lambda_0}\right)\right)$$

وبالتالي يمكن صياغة نموذج طويل الأجل كالتالي:

$$\hat{Y}_t = a_0 + a_1 X_{1t} + a_2 X_{2t} + \cdots + a_k X_{kt}$$

مع العلم:

$$a_0 = -\left(\frac{\alpha_{00}}{\lambda_0}\right), a_1 = \left(\frac{\lambda_1}{\lambda_0}\right), \ldots\ldots, a_k = \left(\frac{\lambda_k}{\lambda_0}\right)$$

كما يمكن اختبار فرضية العدم الدالة على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج من خلال فحص معنوية معاملات المتغيرات المبطأة $(Y_{t-1}, X_{1t-1}, X_{2t-1}, \ldots, X_{kt-1})$، في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، أي اختبار الفرضية $(H_0: \lambda_0 = \lambda_1 = \cdots = \lambda_k = 0)$، مقابل فرضية العدم والدالة على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة أي اختبار الفرضية: $(H_0: \lambda_0 \neq \lambda_1 \neq \cdots \neq \lambda_k \neq 0)$، حيث يتم مقارنة قيمة إحصائية (F) المقدرة مع

القيمة الجدولية التي اقترحها كل من Pesaran M.H و Shin Y و Smith R.J وهي عبارة عن قيمتي جدوليتن، قيمة تمثل الحد الأعلى في حالة كون متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى، وقيمة تمثل الحد الادني في حالة كون المتغيرات متكاملة من الدرجة الصفر.

فاذا تجاوزت قيمة (F) المحسوبة (باستعمال Wald Test) قيمة الحد الأعلى فانه يمكن رفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات،) وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة دون الحاجة لمعرفة رتبة التكامل، أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى فلا ترفض فرضية العدم، وفي حالة وقوع القيمة (F) بين الحدين في هذه الحالة لا يمكن اتخاذ القرار بل لابد من فحص خواص السلاسل الزمنية لمعرفة درجة التكامل قبل اتخاذ القرار[1].

الفرع الرابع: خطوات تطبيق نموذج ARDL

يمكن توضيح خطوات تطبيق نموذج ARDL في النقاط التالية:

- إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية؛
- تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار (AIC) و (SC)؛
- إجراء اختبار الحدود Bound test
- استخراج الاستجابة القصيرة الأجل والعلاقة الطويلة الأجل؛
- التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة.

المطلب الثالث: تحليل استقرارية متغيرات الدراسة

بناءا على ما سبق، النموذج الذي سنحاول تقديره عبارة عن متغير تابع (الناتج الداخلي الخام) لثلاث (03) متغيرات اقتصادية أساسية (سعر النفط الخام، البطالة، حجم الإنفاق العام)، كما أن

[1] ساطور : المصدر المذكور سابقا، ص220.

قيم هذه المتغيرات مأخوذة باللوغاريتم النيبري بناء على فرضية لوغاريتمية خطية النموذج، بالإضافة إلى أنه تم استعمال بيانات إحصائية لقيم اسمية، والصياغة الرياضية للنموذج تكون كما يلي:

$$GDP = f (Poil, Tch, Dep)$$

حيث أن:

GDP: الناتج الداخلي الخام معبرا عن التنمية الاقتصادية؛

Poil: المتوسط السنوي لأسعار النفط الخام؛

Dep: حجم الإنفاق الحكومي؛

Tch: معدل البطالة.

بعد تحديد النموذج المناسب للدراسة تأتي الخطوة الثانية وهي اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار الجذر الأحادي بواسطة اختبار ديكي فولر (ADF) و (Philipe Perron) وعليه سنعرض النتائج في النقاط التالية:

الفرع الأول: اختبار استقرارية المتغيرات

الجداول التالية توضح نتائج اختبار استقرارية متغيرات: الإنفاق العام، الناتج الداخلي الخام، سعر النفط الخام وكذا معدل البطالة باستخدام اختبار ADF وكذا PP. وقد تم تحديد فترات الإبطاء لكل متغيرة بالاعتماد على معياري (AIC)و معيار (SC) وذلك بأخذ أدنى قيمة للمعياريين حيث تعطى أوتوماتيكيا وفق برنامج Eviews10، وعند اختبار الاستقرارية سيتم تقدير ثلاث نماذج هي: (1): بوجود الاتجاه العام و الثابت (2): بوجود ثابت (3): بدون ثابت واتجاه عام. ونتائج الإستقرارية موضحة في الجداول التالية:

الجدول رقم (04-06): نتائج اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق العام

المتغيرات	نوع النموذج	إختبار ADF				إختبار PP			
		عند المستوى		بعد إجراء الفروق الأولى		عند المستوى		بعد إجراء الفروق الأولى	
		TQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	tQj	1% 5% 10%
Ln Dep	(1)	-1.578185	-4.252879 -3.548490 -3.207094	-4.390389	-4.262735 -3.552973 -3.209642	-1.572171	-4.252879 -3.548490 -3.207094	-4.303459	-4.262735 -3.552973 -3.209642
	(2)	2.071032	-3.639407 -2.951125 -2.614300	-3.315034	-3.646342 -.954021 -2.615817	1.459209	-3.639407 -2.951125 -2.614300	-3.348857	-3.646342 -2.954021 -2.615817
	(3)	1.579327	-2.636901 -1.951232 -1.610747	-2.534533	-2.639210 -1.951987 -1.610579	2.176214	-2.634731 -1.951000 -1.610907	-2.854937	-2.636901 -1.951332 -1.610747

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم (04-07): نتائج اختبار استقرارية سلسلة الناتج الداخلي الخام

المتغيرات	نوع النموذج	إختبار ADF				إختبار PP			
		عند المستوى		بعد إجراء الفروق الأولى		عند المستوى		بعد إجراء الفروق الأولى	
		tQj	1% 5% 10%	tQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	tQj	1% 5% 10%
Ln Pib	(1)	-1.374198	-4.252879 -3.548490 -3.207094	-5.086000	-4.262735 -3.552973 -3.209642	-1.576527	-4.252879 -3.548490 -3.207094	-5.119061	-4.262735 -3.552973 -3.209642
	(2)	-0.316870	-3.639407 -2.951125 -2.614300	-5.099218	-3.646342 -2.954021 -2.615817	-0.532926	-3.639407 -2.951125 -2.614300	-5.195411	-3.646342 -2.954021 -2.615817
	(3)	1.622437	-2.634731 -1.951000 -1.610907	-4.875231	-2.636901 -1.951332 -1.610747	1.345628	-2.634731 -1.951000 -1.610907	-5.013763	-2.636901 -1.951332 -1.610747

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم (04-08): نتائج اختبار استقرارية سلسلة أسعار النفط

المتغيرات	نوع النموذج	إختبار ADF				إختبار PP			
		عند المستوى		بعد إجراء الفروق الأولى		عند المستوى		بعد إجراء الفروق الأولى	
		tQj	1% 5% 10%	tQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	tQj	1% 5% 10%
Ln Ppt	(1)	-2.261730	-4.252879 -3.548490 -3.207094	-5.369259	-4.262735 -3.552973 -3.209642	-2.261730	-4.252879 -3.548490 -3.207094	-5.369610	-4.262735 -3.552973 -3.209642
	(2)	-1.050854	-3.639407 -2.951125 -2.614300	-5.441866	-3.646342 -2.954021 -2.615817	-1.081592	-3.639407 -2.951125 -2.614300	-5.442027	-3.646342 -2.954021 -2.615817
	(3)	0.166643	-2.634731 -1.951000 -1.610907	-5.503768	-2.636901 -1.951332 -1.610747	0.161584	-2.634731 -1.951000 -1.610907	-5.504061	-2.636901 -1.951332 -1.610747

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم (04-09): نتائج اختبار استقرارية سلسلة معدل البطالة

المتغيرات	نوع النموذج	إختبار ADF				إختبار PP			
		عند المستوى		بعد إجراء الفروق الأولى		عند المستوى		بعد إجراء الفروق الأولى	
		tQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	TQj	1% 5% 10%	tQj	1% 5% 10%
Ln T CHO	(1)	-1.681591	-4.252879 -3.548490 -3.207094	-6.003524	-4.262735 -3.552973 -3.209642	-1.571961	-4.252879 -3.548490 -3.207094	-6.003524	-4.262735 -3.552973 -3.209642
	(2)	-1.017942	-3.639407 -2.951125 -2.614300	-5.397569	-3.646342 -2.954021 -2.615817	-1.117220	-3.639407 -2.951125 -2.614300	-5.397370	-3.646342 -2.954021 -2.615817
	(3)	-0.388201	-2.634731 -1.951000 -1.610907	-5.493345	-2.636901 -1.951332 -1.610747	-0.389610	-2.634731 -1.951000 -1.610907	-5.488305	-2.636901 -1.951332 -1.610747

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

الفرع الثاني: تحليل نتائج اختبار الاستقرارية

من خلال نتائج الجداول أعلاه وعند إجراء اختبار ADF على المتغيرات (الإنفاق العام؛ الناتج الداخلي الخام؛ البطالة وسعر النفط الخام) وذلك عند المستوى (Level) اتضح أن كل من مركبة الاتجاه العام والثابت غير معنويان لكل المتغيرات عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% كما أن القيمة المحسوبة لهما tQ_j أكبر من القيمة المجدولة مما يدفعنا إلى قبول فرضية العدم التي تشير إلى عدم استقرارية السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات، ولتعزيز هذه النتائج قمنا باختبار PP فتحصلنا على نفس النتائج.

وبعد أخذ الفرق الأول وضحت نتائج الاستقرارية أن القيمة المحسوبةtQ_j أقل من القيمة المجدولة (عند جميع المتغيرات الأربعة) مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وبالتالي السلاسل أعلاه مستقرة حسب اختبارADF وPP. وحسب النتائج فان متغيرات الدراسة الأربعة مستقرة عند الفرق الأول.

المطلب الرابع: اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج UECM

سنعتمد في اختبار التكامل المشترك للنموذج على منهج اختبار الحدود، نظرا لأنه يمكن تطبيقه حتى وإن كانت المتغيرات محل الدراسة غير متكاملة من نفس الدرجة، وإن اختبار التكامل المشترك ما بين النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية سوف يتم من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) لتقدير معالم النموذج على المدى القصير والطويل في معادلة واحدة وصياغته تكون كالتالي*:

$$\Delta \mathrm{Pib}_t = \alpha_{00} + \sum_{i=1}^{n} \alpha_{0i}\, \Delta \mathrm{Pib}_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_{1i}\, \Delta \mathrm{Poil}_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_{2i}\, \Delta \mathrm{Tch}_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \alpha_{3i}\, \Delta \mathrm{Dep}_{t-i} + \lambda_0 \mathrm{Pib}_{t-1} + \lambda_1 \mathrm{Poil}_{t-1} + \lambda_2 \mathrm{Tch}_{t-1} + \lambda_3 \mathrm{Dep}_{t-1} + \varepsilon_t$$

كما يمكن استخراج العلاقة طويلة الأجل من النموذج السابق وهي كالتالي:

$$Pib_t = \mathrm{a}_0 + \mathrm{a}_1 \mathrm{Poil}_t + \alpha_2 \mathrm{Tch}_t + \mathrm{a}_3 \mathrm{Dep}_t$$

مع العلم أن:

$$\mathrm{a}_0 = -\left(\frac{\alpha_{00}}{\lambda_0}\right), \mathrm{a}_1 = -\left(\frac{\lambda_1}{\lambda_0}\right), \mathrm{a}_2 = -\left(\frac{\lambda_2}{\lambda_0}\right), \mathrm{a}_3 = -\left(\frac{\lambda_3}{\lambda_0}\right)$$

لاختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود، فإنه يجب اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في النموذج باستخدام مختلف المعايير المعدة لذلك، والجدول التالي يوضح ذلك بناءا على مخرجات برنامج Eviwes9.

الجدول رقم (04-10): فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذج الدراسة

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: PIB						
Exogenous variables: C POIL DEP TCH						
Sample: 1983 2016						
Included observations: 31						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	36.55692	NA*	0.007177	-2.100446	-1.91541*	-2.040131
1	37.85579	2.178755	0.00705*	-2.11972*	-1.888440	-2.04433*

*انظر منهجية الدراسة القياسية.

2	38.01377	0.254806	0.007459	-2.065405	-1.787859	-1.974932
3	38.21276	0.308108	0.007878	-2.013726	-1.689923	-1.908174

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلب المعايير (AIC, HQ) أكدت أن فترة الإبطاء المثلى مساوية للعدد (1). وبالتالي سيتم تقدير النموذج بناءا على هذه الفترة، وللتحقق من وجود التكامل المشترك فقط عند انحدار متغير الناتج الداخلي الخام والمتغيرات المفسرة (سعر النفط الخام، معدل البطالة السنوي، حجم الإنفاق العام)، تم اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة وذلك باستخدام اختبار Wald (باختبار إحصائية (F))، في ظل فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك أي:

$$F_{Pib}(Pib \backslash Poil, Tch, Dep) \Rightarrow H_0: \lambda_0 = \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة الدالة على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي:

$$F_{Pib}(Pib \backslash Poil, Tch, Dep) \Rightarrow H_0: \lambda_0 \neq \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq 0$$

والنتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-11): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج المتعدد

K	$\rho = 0.100$		$\rho = 0.050$	
	Lowerbounds I(0)	UpperBounds I(1)	Lowerbounds I(0)	UpperBounds I(1)
4	2.72	3.77	3.23	4.35
F-Statistic (Wald test) $F_{Pib}(Pib \backslash Poil, Tch, Dep)$ =5.4161				

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews10.

وبعد إجراء اختبار (Wald) لمستوى المتغيرات المبطأة لنموذج الدراسة وبمقارنة إحصائية (F) المحسوبة مع القيمة الحرجة المجدولة لـــ Pesaran، نلاحظ أن القيمة $F_{Pib}(Pib \backslash Poil, Tch, Dep) = 5.4161$ بالنسبة للنموذج معنوية إحصائية وتجاوزت الحد الأعلى للقيم المجدولة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية

البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الناتج الداخلي الخام والمتغيرات المفسرة (سعر النفط الخام، حجم الانفاق العام، مستوى البطالة).

وعليه يمكن استخلاص نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) لنموذج الدراسة في الأجلين القصير والطويل كما هو مبين في الجدولين التاليين.

الجدول رقم (04-12): نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: PIB				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0)				
Sample: 1983 2016				
Included observations: 33				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POIL)	0.334253	0.057072	5.856698	0.0000
D(DEP)	-0.305099	0.357111	-0.854352	0.4007
D(TCH)	-0.033774	0.060470	-0.558532	0.5813
CointEq(-1)	-0.517453	0.120683	-4.287701	0.0002

المصدر :من إعداد الطالبة، وباستخدام برنامج Eviews9.

أما عن العلاقة طويلة الأجل فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-13): نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	0.430344	0.124791	3.448518	0.0019
DEP	0.835448	0.227833	3.666928	0.0011
TCH	-0.065270	0.118123	-0.552560	0.5853
C	2.705343	5.517213	0.490346	0.6280

المصدر: من إعداد الطالبة، وباستخدام برنامج Eviews9.

وبالتالي فالعلاقة طويلة الأجل هي:

$$Pib_t = 2.70 + 0.43Poil_t + 0.83Dep_t - 0.06Tch$$

على ضوء النتائج المتوصل إليها (أنظر الملحق 02)، نلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح تبلغ (98,16%)، كما أن اختبار (Fisher) أثبت أنه يوجد على الأقل معامل واحد غير معدوم وهذا من خلال إحصائية (F)232,38 وهي معنوية. بالإضافة إلى أن اختبار(Student) أظهر بأن أغلب المعالم المقدرة معنوية عند مستوى معنوية 1% أو 5%، لكن قبل استخدام هذا النموذج في تحليل الآثار القصيرة والطويلة الأجل ينبغي التأكد من خلو النموذج المشاكل القياسية. وهو ما ستذهب إليه الدراسة في المطلب الموالي.

المطلب الخامس: التحقق من السلامة القياسية لنموذج الدراسة المتعدد

للتحقق من السلامة القياسية لنموذج دراستنا، نعتمد على الاختبارات التشخيصية التالية:

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء
- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera).
- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي (Ramsey RESET).

الفرع الأول: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

استنادا إلى نتائج النموذج المقدر فإن قيمة الإحصائية (DW) تساوي 1,93 وبمقارنتها مع القيمة المجدولة من جدول D-W، حسب عدد مشاهدات (n=33) و عدد المتغيرات المستقلة (k=3) لمستوى معنوية 5% ، نلاحظ أن قيمة D-W المجدولة هي كالتالي: القيمة الدنيا d_L=1.26، القيمة العليا d_U=1,65، و منه قيمة ($4-d_2$=2,35) والقيمة ($4-d_1$=2.74) أن قيمة D-W المحسوبة (1,93) تقع في المجال $[d_u, 4 - d_u]$ أي في منطقة الاستقلالية بحيث عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى.

الفرع الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من الضروري التحقق من التوزيع الطبيعي للأخطاء الناتجة عن نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لمحددات الصادرات السلعية الكلية الجزائرية، ويمكن استخدام اختبار (Jarque et Bira) من أجل التحقق من فرضية العدم (سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي : H_0)، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (04-14): اختبار Jarque-Bera لنموذج الدراسة المتعدد

الاختبار	القيمة المحسوبة	المعنوية الإحصائية
Jarque-Bera	5,060349	0,079645

المصدر: من إعداد الطالبة. وباستخدام برنامج Eviews9.

من الجدول رقم (04-15) نلاحظ أن المعنوية الإحصائية أكبر من (0.05)، وعلية نقبل فرضية العدم بأن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي بمستوى معنوية 5%.

الفرع الثالث: اختبار صحة الشكل الدالي للنموذج

وباستخدام اختبار Ramsey RESET تبين صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المقترح، وبالتالي عدم ظهور مشكلة خطأ التحديد للنموذج، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-15): اختبار Ramsey RESET لنموذج الدراسة

الاختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال الحرج
Ramsey RESET	(1) :0,0374 (2) :0,2680	0.8480 0.7671

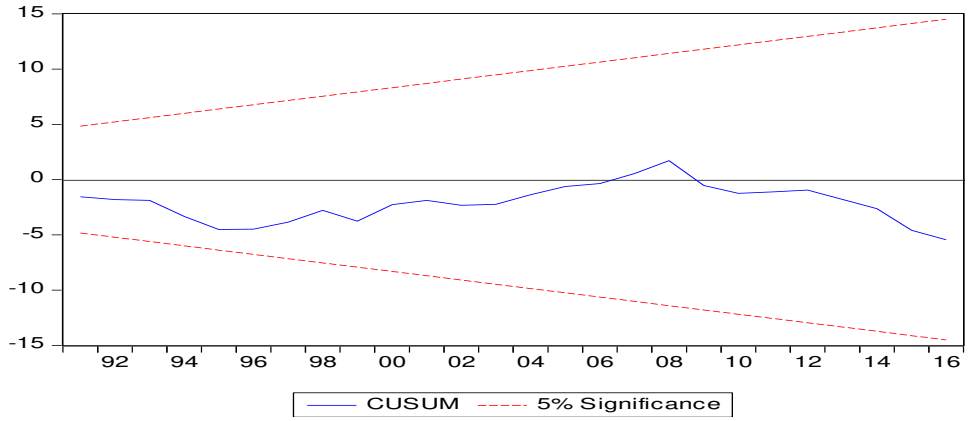
المصدر: من إعداد الطالبة وباستخدام برنامج Eviews9.

الفرع الرابع: اختبار الاستقرار الهيكلي

في الفترات الزمنية طويلة الأجل تحدث تغيرات جوهرية نتيجة لبعض الأحداث مثل الحروب أو الكساد، والتي تجعل من سلوك الظاهرة مختلف كل مراحلها، وعليه يصبح من الضروري البحث عن استقرار النموذج المقدر خلال طول الفترة الزمنية، وذلك بالاعتماد على اختبارات الاستقرار، وللتأكد من خلو البيانات في نموذج دراستنا من وجود أي تغيرات هيكلية فيها نعتمد اختبارات التغير الهيكلي (اختبار CUSUM وكذا اختبار CUSUM of squares) إذ يمكنهما توضيح بدقة وجود أي تغير هيكلي في البيانات المستخدمة في تقدير النموذج.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للنموذج إذا وقع الشكل البياني لاختبار CUSUM و CUSUM of squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم تكون معاملات النموذج المقدر غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوى، ونتائج هذين الاختبارين بالنسبة لنموذج الدراسة المتعدد موضحة في الشكلين التاليين:

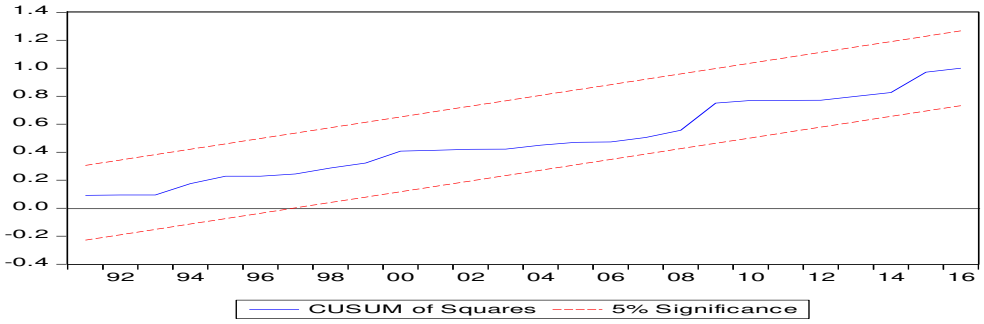
الشكل رقم (04-01): اختبار CUSUM لنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة، وباستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الرسم البياني في الشكل أعلاه نلاحظ أن اختبار CUSUM بالنسبة للنموذج فهو داخل حدود المنطقة الحرجة، مشيرا إلى استقرار في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (04-02): اختبار CUSUMSQ لنموذج النمذجة المتعددة



المصدر: من إعداد الطالبة، وباستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الرسم البياني في الشكل رقم (04-02) نلاحظ أن اختبار CUSUM SQ بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) لمحددات الصادرات السلعية الكلية الجزائرية فهو داخل حدود المنطقة الحرجة، مشيرا إلى استقرار في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

المبحث الثالث: النمذجة البسيطة لأثر سعر النفط على متغيرات التنمية الاقتصادية

في هذا المستوى من النمذجة نحاول معرفة مدى تأثير أسعار النفط الخام بصفته متغيرة ممثلة لقطاع المحروقات على متغيرات التنمية الاقتصادية والتي تم تحديدها في ثلاث عناصر هي: النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام، حجم الإنفاق الحكومي، معدل البطالة.

المطلب الأول: أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي بالجزائر

إن النموذج الذي سنحاول تقديره عبارة عن متغير تابع (الناتج الداخلي الخام) لمتغير مفسر واحد (01) (سعر النفط الخام)، والصياغة الرياضية للنموذج تكون كما يلي:

$$GDP = f(Poil)$$

حيث أن:

GDP: الناتج الداخلي الخام؛

POIL: متوسط أسعار النفط السنوي.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج UECM

بنفس الخطوات المتبعة سابقا؛ لاختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود، فإنه يجب اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في النموذج باستخدام مختلف المعايير المعدة لذلك، والجدول التالي يوضح ذلك بناءا على مخرجات برنامج Eviwes9

الجدول رقم (04-16): فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: PIB						
Exogenous variables: C POIL						
Sample: 1983 2016						
Included observations: 28						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	11.91998	NA	0.028834	-0.708570	-0.613413	-0.679480
1	31.32701	34.6554*	0.007747	-2.023358	-1.880622	-1.979722
2	33.01639	2.896078	0.00738*	-2.07260*	-1.88228*	-2.01441*
3	33.40704	0.641780	0.007727	-2.029074	-1.791181	-1.956348
4	34.11606	1.114178	0.007912	-2.008290	-1.722818	-1.921019
5	34.13261	0.024820	0.008522	-1.938044	-1.604993	-1.836227
6	34.13801	0.007717	0.009200	-1.867001	-1.486371	-1.750639

المصدر: من إعداد الطالبة، وباستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلب المعايير (AIC, HQ) أكدت أن فترة الإبطاء المثلى مساوية للعدد (2). وبالتالي سيتم تقدير النموذج بناءا على هذه الفترة. وللتحقق من وجود التكامل المشترك نعتمد على اختبار Wald والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-17): نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي

K	$\rho = 0.100$		$\rho = 0.050$	
	Lowerbounds I(0)	UpperBounds I(1)	Lowerbounds I(0)	UpperBounds I(1)
4	4,04	4,78	4,94	5,73
F-Statistic (Wald test) $F_{Pib}(Pib \backslash Poil) = 6{,}7295$				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال قراءة النتائج في الجدول أعلاه، يتضح وجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الناتج الداخلي الخام وسعر النفط الخام.وعليه يمكن استخلاص نتائج تقدير (UECM) لنموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي كما هو مبين في الجدولين التالين.

الجدول رقم (04-18): نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الأجل القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: PIB				
Selected Model: ARDL(1, 2)				
Sample: 1983 2016				
Included observations: 32				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POIL)	0.362083	0.060357	5.999029	0.0000
D(POIL(-1))	-0.125518	0.072279	-1.736567	0.0939
CointEq(-1)	-0.385876	0.112009	-3.445050	0.0019

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

أما عن العلاقة طويلة الأجل فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-19): نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	0.871270	0.066429	13.115834	0.0000
C	22.117576	0.229971	96.175510	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

وبالتالي فالعلاقة طويلة الأجل هي:

$$Pib_t = 22.11 + 0.87Poil_t$$

على ضوء النتائج المتوصل إليها (أنظر إلى الملحق 02)، نلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح تبلغ (97,47%)، كما أن اختبار (Fisher) أثبت أنه يوجد على الأقل معامل واحد غير معدوم وهذا من خلال إحصائية (F) 300,68 وهي معنوية. بالإضافة

إلى أن اختبار(Student) أظهر بأن أغلب المعالم المقدرة معنوية سواء عند مستوى معنوية 1% أو 5%، لكن قبل استخدام هذا النموذج في تحليل الآثار القصيرة والطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية.

الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية لنموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي

من خلال إحصائية (DW) يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي في بواقي تقدير النموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، ويشير الجدول (04-21) إلى مزيد من الاختبارات التشخيصية المتعلقة بنموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (04-20): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي

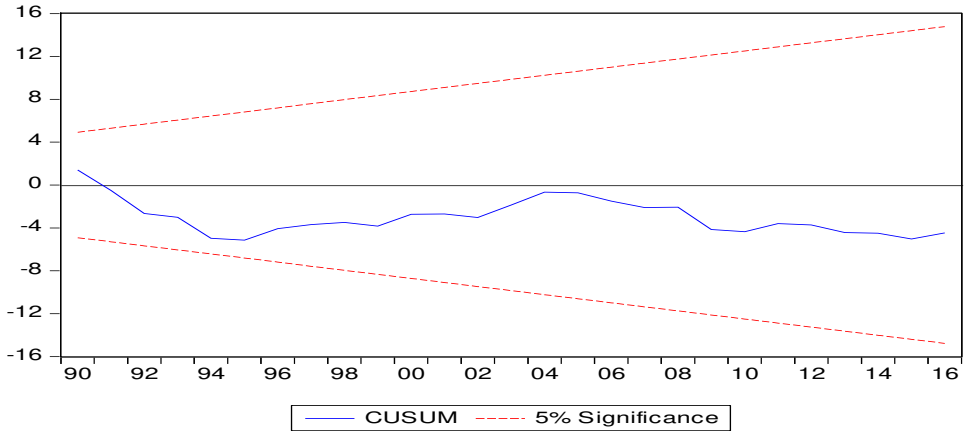
الاختبار	القيمة المحسوبة	المعنوية الإحصائية
Jarque-Bera	4,02	0,1336
Ramsey RESET	(1) :0,2286 (2) :0,1394	0.6365 0.8705

المصدر: من إعداد الطالبة وباستخدام برنامج Eviews9.

تشير الاختبارات الإحصائية في الجدول (04-19)، إلى خلو النموذج من المشاكل القياسية، حيث تحقق التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال اختبار (Jarque-Bera)، كما أن اختبار Ramsey RESET يبين صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج.

وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة في النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية فيها نستخدم اختبار CUSUM، والشكل التالي يوضح النتائج:

الشكل رقم (04-03): اختبار CUSUM لنموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة، وباستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن نموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي فهو داخل حدود المنطقة الحرجة، مشيرا إلى استقرار في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثاني: أثر أسعار النفط على معدل البطالة بالجزائر

إن النموذج الذي سنحاول تقديره عبارة عن متغير تابع (معدل البطالة) لمتغير مفسر واحد (01) (سعر النفط الخام)، والصياغة الرياضية للنموذج تكون كما يلي:

$$Tch = f(Poil)$$

حيث:

Tch: معدل البطالة السنوي بالجزائر

Poil: أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج UECM

بنفس الخطوات المتبعة سابقا؛ لاختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود، فإنه يجب اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في النموذج باستخدام مختلف المعايير المعدة لذلك، والجدول التالي يوضح ذلك بناءا على مخرجات برنامج Eviwes9

الجدول رقم (04-21): فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذج أثر سعر النفط على معدل البطالة

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: TCH						
Exogenous variables: C POIL						
Sample: 1983 2016						
Included observations: 28						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	8.351860	NA	0.037204	-0.453704	-0.358547	-0.424614
1	26.93723	33.1881*	0.01060*	-1.7098*	-1.56706*	-1.6661*
2	27.34231	0.694424	0.011073	-1.667308	-1.476993	-1.609126
3	27.60375	0.429517	0.011695	-1.614554	-1.376660	-1.541827
4	27.60853	0.007512	0.012593	-1.543467	-1.257994	-1.456195

المصدر: من إعداد الطالبة، وباستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلب المعايير (AIC, HQ) أكدت أن فترة الإبطاء المثلى مساوية للعدد (1). وبالتالي سيتم تقدير النموذج بناءا على هذه الفترة.

وللتحقق من وجود التكامل المشترك ننظر إلى النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-22): نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج أثر سعر النفط على معدل البطالة

K	$\rho = 0.100$		$\rho = 0.050$	
	Lowerbounds I(0)	UpperBounds I(1)	Lowerbounds I(0)	UpperBounds I(1)
4	4,04	4,78	4,94	5,73
F-Statistic (Wald test) $F_{Tch}(Tch \backslash \text{Poil}) = 4,14$				

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال قراءة النتائج في الجدول أعلاه، يتضح أن القيمة المحسوبة (4,15) تقع بين الحد الأعلى والحد الأدنى لاختبار الحدود عند مستوى معنوية 10%، وهي منطقة شك، ومع ذلك تأخذ الدراسة بفرضية وجود تكامل مشترك بين متغيرات.وعليه سيتم تقدير نموذج (UECM) لأثر سعر النفط على معدل البطالة في الجزائر كما هو مبين في الجدولين التالين.

الجدول رقم (04-23): نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على معدل البطالة في الأجل القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: TCH				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Sample: 1983 2016				
Included observations: 33				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POIL)	-0.174992	0.055283	-3.165383	0.0035
CointEq(-1)	-0.269862	0.091019	-2.964906	0.0059

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews9.

أما عن العلاقة طويلة الأجل فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-24): نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على معدل البطالة في الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	-0.648449	0.174957	-3.706328	0.0008
C	5.093809	0.619753	8.219093	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews9.

وبالتالي فالعلاقة طويلة الأجل هي:

$$Tch_t = 5.09 - 0.64Poil_t$$

على ضوء النتائج المتوصل إليها (أنظر إلى الملحق 02)، نلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح تبلغ (85,54%). بالإضافة إلى أن اختبار(Student) أظهر بأن أغلب المعامل سعر النفط الخام معنوي، لكن قبل استخدام هذا النموذج في تحليل الآثار القصيرة والطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية.

الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية لنموذج أثر سعر النفط على معدل البطالة

من خلال إحصائية (DW) يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي في بواقي تقدير النموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، ويشير الجدول التالي إلى مزيد من الاختبارات التشخيصية المتعلقة بنموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (04-25): نتائج اختبار Ramsey RESET لنموذج أثر سعر النفط على معدل البطالة

الاختبار	القيمة المحسوبة	المعنوية الإحصائية
Ramsey RESET	(1) :2,63 (2) :1,56	0.1152 0.2278

المصدر: من إعداد الطالبة وباستخدام برنامج Eviews9.

تشير اختبار Ramsey RESET إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في نموذج اثر سعر النفط على معدل البطالة.

المطلب الثالث: أثر أسعار النفط على معدل حجم الإنفاق الحكومي

إن النموذج الذي سنحاول تقديره عبارة عن متغير تابع (حجم الانفاق الحكومي) لمتغير مفسر واحد (01) (سعر النفط الخام)، والصياغة الرياضية للنموذج تكون كما يلي:

$$Dep= f (Poil)$$

حيث:

Dep: حجم الانفاق الحكومي السنوي بالجزائر؛

Poil: المتوسط السنوي لأسعار النفط الخام.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج UECM

بنفس الخطوات المتبعة سابقا، لاختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود، فإنه يجب اختيار

فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في النموذج باستخدام مختلف المعايير المعدة لذلك، والجدول التالي يوضح ذلك بناءا على مخرجات برنامج Eviwes9

الجدول رقم (04-26): فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات نموذج أثر سعر النفط على حجم الانفاق الحكومي

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DEP						
Exogenous variables: C POIL						
Sample: 1983 2016						
Included observations: 24						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	6.650322	NA	0.039755	-0.387527	-0.289356	-0.361482
1	47.67588	71.7947*	0.00141*	-3.72299*	-3.57573*	-3.68392*
2	48.35424	1.130588	0.001458	-3.696186	-3.499844	-3.644097
3	48.84138	0.771303	0.001526	-3.653448	-3.408020	-3.588336
4	49.62999	1.182913	0.001560	-3.635832	-3.341319	-3.557698
5	49.68357	0.075908	0.001700	-3.556964	-3.213365	-3.465807
6	50.12948	0.594545	0.001796	-3.510790	-3.118105	-3.406610
7	52.79671	3.334049	0.001582	-3.649726	-3.207956	-3.532524
8	52.94444	0.172349	0.001725	-3.578704	-3.087848	-3.448479

المصدر: من إعداد الطالبة، وباستخدام برنامج Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلب المعايير (AIC, HQ) أكدت أن فترة الإبطاء المثلى مساوية للعدد (1). وبالتالي سيتم تقدير النموذج بناءا على هذه الفترة. وللتحقق من وجود التكامل المشترك يتم الاعتماد على اختبار Wald والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-27): نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج أثر سعر النفط على حجم الإنفاق الحكومي

K	$\rho = 0.100$		$\rho = 0.050$	
	Lowerbounds I(0)	UpperBounds I(1)	Lowerbounds I(0)	UpperBounds I(1)
4	4,04	4,78	4,94	5,73
F-Statistic (Wald test) $F_{Tch}(Tch \backslash \text{Poil}) = 4{,}24$				

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

من خلال قراءة النتائج ، يتضح أن القيمة المحسوبة (4,24) تقع بين الحد الأعلى والحد الأدنى لاختبار الحدود عند مستوى معنوية 10%، وهي منطقة شك، ومع ذلك تأخذ الدراسة بفرضية وجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج معدل البطالة وسعر النفط الخام.

وعليه سيتم تقدير نموذج (UECM) لأثر سعر النفط على معدل البطالة في الجزائر للأجلين القصير والطويل كما هو مبين في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (04-28): نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على حجم الانفاق الحكومي في الأجل القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: DEP				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Sample: 1983 2016				
Included observations: 33				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POIL)	0.041732	0.023812	1.752584	0.0899
CointEq(-1)	-0.019092	0.048827	-0.391007	0.6986

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews9.

على ضوء النتائج المتوصل إليها في الجدول أعلاه، نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ للنموذج غيرمعنوي، وهو ما يعني عدم تحقق العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، وبالتالي فإن الفرضية التي انطلقت منها الدراسة عند اختبار التكامل المشترك (نأخذ بفرضية وجود علاقة تكامل مشترك بين حجم الانفاق الحكومي وسعر النفط) هي فرضية خاطئة.

المطلب الرابع: تحليل نتائج النمذجة القياسية

بعد تقدير نموذجين للدراسة؛ الأول نموذج موسع أما الثاني فاقتصر على تحديد أثر أسعار النفط على كل من النمو الاقتصادي ومعدل البطالة وكذا حجم الإنفاق الحكومي للفترة (1983-2016) والتأكد من سلامتها القياسية، نحاول ضمن هذا المطلب تحليل النتائج التجريبية.

الفرع الأول: القراءة العامة للنموذج الموسع

تكشف نتائج تقدير النموذج الموسع لأثر كل من أسعار النفط؛ حجم الإنفاق الحكومي وكذا معدل البطالة على النمو الاقتصادي؛ من أن معامل متغيرة سعر النفط مقبولة إحصائيا على المدى القصير والطويل عند مستوى معنوية 5%، بينما متغيرة حجم الإنفاق الحكومي فهي معنوية على المدى الطويل عند مستوى معنوية 5%، بينما لا تظهر هذه المعنوية عند الأجل القصير، أما متغيرة معدل البطالة حتى وإن ظهرت إشارة التأثير حسب المتوقع (بوجود علاقة عكسية) فإنها غير معنوية سواء على المدى الطويل أو القصير.

كما أن معامل التعديل (λ_0) وهو معامل المتغير التابع المؤخر بفترة واحدة معنوي عند مستوى معنوية 1% ويأخذ الإشارة السالبة المتوقعة في النموذجين، وبالتالي تؤكد على وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذجين المقدرين.

إن معامل التعديل والذي يبلغ (0.5174−) في النموذج الموسع يشير إلى أن النمو الاقتصادي الجزائري يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية من اختلال التوازن المتبقي في الفترة (t-1) بما يعادل (51,74%). وبعبارة أخرى، أن النمو الاقتصادي الجزائري يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية في كل فترة زمنية ماضية بنحو (51,74%)، أي أنه عندما ينحرف الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل (51,74%) من هذا الانحراف والاختلال في الفترة (t).أما في النموذج البسيط فإن معامل التعديل يبلغ (0,3858−)

ومن ناحية أخرى فإن نسبة التعديل تثبت أن سلوك الناتج الداخلي الخام الجزائري قد يستغرق حوالي سنتين باتجاه قيمته التوازنية في الأجل الطويل بعد أثر الصدمة في النموذج نتيجة للتغير في محدداته وهي: سعر النفط الخام، حجم الانفاق الحكومي، معدل البطالة. وهي إلى حد

ما بطيئة؛ أي أن اختلال التوازن في الفترة الماضية لا يتم تصحيحها بالكلية خلال السنة. أما في النموذج البسيط فإن سلوك الناتج الداخلي الخام قد يستغرق حوالي سنتين ونصف باتجاه قيمته التوازنية بعد أثر الصدمة في النموذج نتيجة التغير في أسعار النفط،

الفرع الثاني: تحليل أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي

دلت نتائج التقدير في الأجلين القصير والطويل على أن إشارة معامل سعر النفط الخام متوافقة مع توقع الدراسة، فأسعار النفط في الأسواق العالمية يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ أن له تأثير إيجابي عليه

في النموذج الموسع نلاحظ أثر موجب ومعنوي لسعر النفط على النمو الاقتصادي في الأجل القصير بمرونة بلغت حوالي (0,33)، فالزيادة في سعر النفط الخام في الأسواق العالمية بـــ1% –مع ثبات المحددات الأخرى– سوف يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـــ0,33 %، أما في المدى الطويل فإن ارتفاع أسعار النفط الخام بـــ1% –مع ثبات المحددات الأخرى– سيؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـــ0,43% ؛

أما في النموذج البسيط والذي اقتصر على تحديد أثر أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام فإن زيادة أسعار النفط الخام بـــ 1% سوف يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـــ 0,36% في الأجل القصير وبـــ 0,87% في الأجل الطويل.

وعليه فإن تأثير مستويات أسعارالنفط على الناتج الداخلي الخام وفق لنتائج النموذجين المقدرين يكون أكبر على المدى الطويل منه في القصير، ومنه يمكن القول أن قطاع المحروقات بصفة عامة وأسعار النفط بصفة خاصة لها مساهمة على النمو الاقتصادي في الجزائر والذي يعتبر من المتغيرات الأساسية للتنمية الاقتصادية.

تدفع هذه النتائج إلى التأكيد على أهمية الرابط بين النمو الاقتصادي بالجزائر وأسعار النفط، فالنمو الاقتصادي باعتباره العملية المستمرة التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني لرفع مستويات الدخل الوطني[1]، فإن أسعارالنفط بالنسبة للحكومة الجزائرية هي المحدد الرئيسي لتمويل مختلف البرامج التنموية والتي من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: تحليل أثر أسعار النفط الإنفاق الحكومي

كذلك تكشف النتائج أنه من بين أهم المحددات التي تساهم في التنمية الاقتصادية حجم الإنفاق الحكومي والذي يعتمد بدرجة كبيرة في تمويله على الجباية البترولية، حيث بلغت مرونته على المدى الطويل (0,83)، أي أن التغير في حجم الإنفاق الحكومي بـــ1% سيؤدي في المدى الطويل –مع ثبات المحددات الأخرى– إلى أثر فوري يتمثل في زيادة الناتج الداخلي بـــ0,83%، في حين أنه في المدى القصير نلاحظ أن معنوية معامل الإنفاق الحكومي غير متحققة وهي على علاقة عكسية بالناتج الداخلي الخام.

ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال زيادة القدرة الإنتاجية للإنتاج الوطني. ومن ناحية أخرى يشكل الإنفاق العام جزءا مهما من مكونات الطلب الفعال (أو الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية) وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض والعمل ورأس

[1] توادر ميشيل: ترجمة حسين حسن حمود.التنمية الاقتصادية. الرياض: دار المريخ. 2006. ص31.

المال) وأن يتمتع الجهاز الانتاجي بالمرونة اللازمة التي تسمح بانتقال عناصر الانتاج بين النشاطات الاقتصادية المختلفة[1].

تبقى هذه العلاقة بين حجم الإنفاق الحكومي الجزائري والناتج الداخلي الخام محترمة حتى وإن لم تتوفر الشروط التي تحدثنا عنها في الفقرة السابقة، وهذا نظرا لاعتماد مختلف القطاعات المكونة للمنظومة الاقتصادية الجزائرية على التمويلات المتأتية من الإنفاق الحكومي والتي ترتكز على المحروقات.

وإذ يسفر ارتفاع الإنفاق الحكومي إلى زيادة التمويل اللازم لدعم التنمية الاقتصادية، فإنه يؤدي في جانب الأخر إلى زيادة المخاوف من أثاره السلبية على الاقتصاد الوطني إذا ما انخفضت أسعار النفط والتي تعد المرجع الأساسي في بناء الميزانية العامة وحجم الإنفاق لكل قطاع. وهو ما بينته أزمة 1986، وأكدته الانهيارات المتواصلة في أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية مع نهاية سنة 2014 والتي أدت على تراجع في حجم الصادرات الكلية والدخول في سياسات تقشفية والتي كان لها أثار سلبية على الاقتصاد الوطني والتي سنبين أثارها عند تحليل واقع التنمية الاقتصادية بالجزائر بالتركيز على تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014.

الفرع الرابع: تحليل أثر أسعار النفط على معدل البطالة

لقد أكد النموذج البسيط لأثر سعر النفط على معدل البطالة على وجود آلية تصحيح الخطأ من خلال معامل التعديل (λ_0) للمتغير التابع المؤخر بفترة واحدة وبمستوى معنوية 1% والذي أخذ الإشارة السالبة المتوقعة، وعليه فمعدل البطالة يتعدل في الفترة (t) بـــ26,98% من اختلال

[1]علي سيف علي المزروعي: أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009). مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية. العدد 01. جامعة دمشق. سوريا. 2012. ص 621.

قيمتها التوازنية في الفترة (t−1). وذلك ما يثبت أن سلوك الطالة قد يسغرق عند حدوث أي صدمة في النموذج نتيجة التغير في أسعار النفط من ثلاث سنوات ونصف إلى اربع سنوات حتى تصل إلى وضعية التوازن في الأجل الطويل، أي انه يتم في كل سنة تعديل ما يزيد عن 26,98% من اختلال توازن البطالة في الأجل الطويل، وهي بطيئة جدا بمعنى أن اختلال التوازن في السنة الماضية لا يتم تصحيحه بالكلية خلال هذه السنة.

فيما يتعلق بمرونة سعرالنفط فإن تأثيرها على معدل البطالة ذوعلاقة معنوية سالبة على المدى القصير والطويل، حيث نلاحظ أثر سالب ومعنوي لسعر النفط على معدل البطالة في الأجل القصير بمرونة بلغت حوالي (0,17)، فالزيادة في أسعار النفط بـــ1% سوف يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بـــ 0,17%، أما في المدى الطويل فإن زيادة أسعار النفط بـــ1% – سيؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بـــ0,64%، وعليه تأثير أسعار النفط على معدل البطالة وفقا لنتائج النموذج المقدر يكون أكبر في الطويل منه في المدى القصير.

بعدما بلغ معدل البطالة 24% سنة 1994 ثم إلى أكثر 27% سنة 1997، حيث فقذ أكثر من 360000 عامل عملهم ليصل عدد البطالين خلال هذه الفترة 2.3 مليون عاطل عن العمل، في حين وصلت نسبة البطالة 28,8% مما يلخص فشل الإصلاحات في معالجة مشكل البطالة[1].

وخلال الفترة 2000–2014، عرف سوق الشغل تحسنا معتبر، فالتطورات الجيدة أسعار النفط في السوق العالمية سمح بتبني جملة من المشاريع التنموية والتي ذكرناها سابقا والتي كان من أهدافها تنشيط الطلب وخلق القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني مما يسمح بتوفير مناصب الشغل، وهو ما تحقق فعلا من خلال تراجع معدلات البطالة من 23,7% سنة 2003 إلى 17,7

[1]بن مسعود عطاء الله. طارق رقاب: تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر دراسة قياسية من 1970 إلى 2014. مجلة البديل الاقتصادي. العدد 05. الجزائر. ص 277.

سنة 2004، ومع توفير حوالي مليوني منصب شغل من خلال برنامج الخماسي 2005 –2009 وصل معدل البطالة إلى مستويات مقبولة والمتمثل في 10%.

المبحث الرابع: واقع التنمية الاقتصادية بالجزائر متطلبات التخطيط الاستراتيجي لنجاحها

تكمن أهمية هذا المبحث في تحليل واقع الوضع الجزائري في مختلف الجوانب للوقوف على حقيقة التنمية الاقتصادية، وهل فعلا ساهم قطاع المحروقات في بناء أداء اقتصادي متميز؟، بعيدا عن الضغوطات غير المتوقعة التي تلحق بقطاع المحروقات في بين الفترة والأخرى.

وللوصول إلى الهدف تتم الاستعانة بالمنهج التطوري والذي يتوقف استخدامه على توفر بيانات تغطي فترة زمنية مقبولة خاصة بعد سنة 2000 التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري وفرة مالية ناتجة عن قطاع المحروقات، والذي يفترض أن يكون داعما لتحسين أوضاع التنمية الاقتصادية، كما أشارت الدراسة القياسية سابقا من أن قطاع المحروقات يساهم في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة النمو الاقتصادي وتقليص البطالة وزيادة حجم الإنفاق الحكومي.

وتتمثل مصادر البيانات في مختلف المراجع المتخصصة الصادرة عن الهيئات المحلية والدولية والتي تشمل محاور أساسية تعطي صورة واضحة عن مستوى التنمية الاقتصادية بالجزائر، وتتمثل هذه المحاور في تحليل مؤشر تنافسية الاقتصاد الجزائري؛ التنافسية السياحية والتنمية البشرية،

المطلب الأول: تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري

يتم تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري من خلال النقاط التالية

أولا: تنافسية القطاع الحقيقي

يتكون القطاع الحقيقي من أربعة (04) متغيرات فرعية تعكس أهم التطورات الاقتصادية في الجزائر، وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي، معدل

التضخم ومعدل البطالة، بالإضافة إلى مؤشر التركيز السلعي لصادرات، والجدول التالي يوضح القيم العدد القطاع الحقيقي الجزائر خلال الفترة 2014-2017

الجدول رقم (04-29): تنافسية القطاع الحقيقي بالجزائر ومكانته دوليا

المؤشر	2014	2015	2016	2017	الترتيب
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	3.8	3.8	3.3	1.6	9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (بالأسعار الثابتة)	4676	4760	4282	4820	17
معدل التضخم %	2.9	4.8	6.4	5.6	19
معدل البطالة%	10.2	11.2	10.2	12.0	18
معدل نمو مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي %	0.7	1.8	6.0	0.1	14

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019. العدد الثالث. صندوق النقد العربي. أبوظبي. الإمارات العربية المتحدة. ص 42.

يشير الجدول إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة انخفض من 3,8% سنة 2014 إلى 1,6% سنة 2017، كنتيجة للسياسة التقشفية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014 والتي أفضت إلى تراجع كبير في حجم الإنفاق الحكومي وتآكل احتياطي الصرف من النقد الأجنبي، كما صاحب ذلك زيادة في الضرائب خاصة على المنتجات الطاقوية الوقود والكهرباء، وهو سمح بتراجع حجم الاستثمار الخاص والأعمال لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين.

وبقراءة موسعة لباقي المؤشرات نجد أن معدل التضخم هو الأخر ارتفع من 2,9% إلى 5,6% كنتيجة لعجز الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المتزايد وكذا تقييد الواردات، ويضاف إلى ذلك سياسة الحكومة الجزائرية أنذاك من خلال اللجوء إلى عملية التمويل غير التقليدي ومن جهة

أخرى فإن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة إن أنها لم تتجاوز 2% في أغلب الفترات إلا أنها سجلت سنة 2016 نسبة معتبرة بلغت 6%.

إن تنافسية القطاع الحقيقي بالجزائر تبقى ضعيفة وهو ما نلمسه من ترتيبها من خلال كل مؤشر حيث كان ترتيبها من خلال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة التاسع*

ثانيا: التركيز السلعي للصادرات

لقياس التبعية الاقتصادية نعتمد على مؤشر التركيز السلعي حيث يقيس مدى تركيز الصادرات على سلعة أو عدد قليل منها، فهو يوضح مدى قدرة المنتجات الوطنية على التواجد في الأسواق الأجنبية والمنافسة بها، فوجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي والتركيز على سلعة واحدة أو عدد ضئيل دليل على تبعية الاقتصاد للخارج وسرعة تأثره بالتقلبات التي تتعرض لها أسواق صادراتها[1]،

ولقياس هذا المؤشر يستخدم معامل "Hirschman" وفق العلاقة الرياضية التالية[2]:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}\left(\frac{X_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/I}}{1 - \sqrt{1/I}}$$

*تم قياس مؤشرات التنافسية وفق تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية على مستوى مجموعة الدول العربية باستثناء الصومال وجزر القمر وسورية وفلسطين لعدم توفر البيانات الكافية حولها، ولاغراض المقارنة يتم مقارنة تنافسية الاقتصاديات العربية مع ثمان دول مرجعة من عدة أقاليم وهي الهند، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايلاند، ماليزيا، البرازيل، تركيا واسبانيا. انظر تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية، العدد الثالث، ص 3.

[1] عبد الرؤوف رهبان: الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها. مجلة جامعة دمشق. العدد 3+4. المجلد 29. سوريا. 2013. ص511. على الرابط: http://www.damascusuniversity.pdf . تاريخ الاطلاع: 2020/03/10، ص538.

[2] حسان خضر: مؤشرات أداء التجارة الخارجية. المعهد العربي للتخطيط. على الرابط: http://www.arab-api.org .

X_i: قيمة الصادرات من السلعة i، X: إجمالي الصادرات، I: إجمالي عدد الصادرات الممكن تصديرها.

وتنحصر قيمته بين الصفر والواحد، حيث أن الواحد يعني التركز التام للصادرات أي الإعتماد على عدد محدد من السلع المصدرة[1]، وكلما اقترب من الصفر كلما كانت درجة التنوع أعلى، وعندما يصل إلى الصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمي[2].

ولتحليل تطور نسب مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية نعتمد على الجدول التالي والذي تم إعداده بناءا على بيانات التركيبة السلعية للصادراتووفق مؤشر "Hirschman".

الجدول رقم (04-30): مؤشر التركيز السلعي لصادرات الجزائر 2000-2013

السنة	مؤشر التركيز	السنة	مؤشر التركيز	السنة	مؤشر التركيز
2000	0,9558	2005	0,9686	2010	0,9574
2001	0,9463	2006	0,9654	2011	0,9554
2002	0,9382	2007	0,9648	2012	0,9544
2003	0,9565	2008	0,9613	2013	0,9478
2004	0,9613	2009	0,9624		

المصدر: بوشنافة : المصدر مذكور سابقا، ص 198

إن ما يمكن ملاحظته على نتائج مؤشر التركيز المطبق على هيكل الصادرات الجزائرية أنه حافظ على مستواه المرتفع في بين 0,9382 كحد أدنى و0.9686 كأقصى حد، بمعنى اقترابه من الواحد وهو ما يفضي إلى القول بأن الجزائر لم تسجل أي زيادة فيما يخص تنوع صادراتها مقارنة بالتنوع في الصادرات العالمية. وهذا التركيز السلعي في الصادرات يعرضها للتأثر بالتقلبات الحادة التي تشهدها أسواق النفط العالمية ولحصيلتها من النقد الأجنبي. ومثل هذا التركيز يتناقض مع أهداف التحرير.

---

[1] جمال قاسم حسن. محمد إسماعيل: تنافسية الصادرات في الدول العربية. صندوق النقد العربي. ص 21. على الرابط: http://www.arabmonetaryfund.org . تاريخ الاطلاع 2020/03/10.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. 2012، ص171.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبيئة الأعمال وجاذبية الاستثمار بالجزائر

للوقوف على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم (04-31): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستحدثة بالجزائر للفترة 2012-2017

	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد المؤسسات	711832	777818	852053	934569	1022621	1074503
المؤسسات المستحدثة	55144	66584	76551	48223	108538	73314

Source: Bulleti d'information statistique de la PME 2012 ; 2013 ;2014 ;2015 ;2016 ;2017, Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement Direction générale de la veille stratégiques, des études économique et des statistique, Alger,

إن أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر متعددة وهي تتمركز بالخصوص في الأنشطة الاقتصادية التالية: الخدمات، الزراعة، الصناعة التقليدية، الصناعة، نقل المسافرين، نقل البضائع، نقل التبريد، البناء والأشغال العمومية، الصيانة، الأعمال الحرة، الصيد والري.

ولعل أهم ملاحظة تستنتج من خلال المعطيات المتوفرة أن التطور الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر هو في الاتجاه التصاعدي سواء من حيث عدد المؤسسات أو المؤسسات المستحدثة خلال كل سنة، فبعدما سجلت 711832 مؤسسة سنة 2012 وبـــ 55144 مؤسسة مستحدثة خلال نفس السنة، ارتفع العدد إلى 852023 مؤسسة سنة 2014 ثم وصل العدد الإجمالي إلى 1074503 مؤسسة سنة 2017.

ومن خلال دراسة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد أن سنة 2015 حدث فيها تراجع كبير في عدد المؤسسات المستحدثة بواقع 28328 مؤسسة، ويمكن إرجاع ذلك إلى انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 وما صاحبها من تراجع حاد في أسعار النفط والذي كان لها الأثر على هذا القطاع نظرا لعدم توفر القدرة التمويلية المناسبة كما كان في الفترات السابقة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ENSEJ والتي أنشأت الوكالة في سنة 1996 وهي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة، ويستفيد الشاب صاحب المشروع في مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من خلال مساعدة مجانية (استقبال –إعلام –مرافقة –تكوين) امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الانجاز والإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال.) والإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية)[1].

وعلى الرغم من التحسن في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر–على نحو ما أشرنا سابقا– إلا أنه يمكن القول أن دورها يبقى محدود في احتواء البطالة، أو حتى تحقيق مستوى مقبول من الدخل للعاملين يكفل لهم العيش الكريم، وهذا راجع لعد أسباب منها:

- **عدم رغبة فئة الشباب على المبادرة لإنشاء مؤسسات صغيرة:** بسبب افتقار العاطلين عن العمل للمهارات والمكتسبات الضرورية لإنجاح المشاريع والتي من أهمها الحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية التي تضمن البقاء في سوق المنافسة، ومن جهة أخرى تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي[2].

---

[1] سعدية زايدي: سياسات التشغيل في الجزائردراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي. أطروحة الدكتوراه في علم اجتماع تنظيم العمل. جامعة باتنة. الجزائر. 2018–2019. ص 93.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية. مجلة الباحث. العدد 08. جامعة ورقلة. الجزائر. 2010. ص 52.

- **ضعف الطاقة الابتكارية وتوطين التكنولوجيا:** الابتكار العنصر الأكثر أهمية في ضمان توفير الميزات التنافسية للمشروعات الصغيرة، وتكمن أهميته في كونه يؤثر على عدد من العوامل المرتبطة بالتنافسية كالتكلفة والاستخدام وتوزيع الدخل ونوعية المنتجات وحصصها في الأسواق[1]. وقد احتلت الجزائر المرتبة الرابعة والعشرين سنة 2012 بالنسبة لأداء طاقتها الابتكارية وتوطين التكنولوجيا (من أصل ثلاثين دولة) بـــ 0,16 نقطة مقابل 0,71 و 0,57 نقطة لكل من كوريا الجنوبية وايرلندا[2].

وإن هذه الفجوة مقارنة بكوريا الجنوبية يعود للمشكلات المتعددة التي تعاني منها الجزائر في ميدان العلم والتكنولوجيا بدءا بالموارد المخصصة للبحث والتطوير وخيارات البحث العلمي ومجالاته ونوعية مخرجاته وآفاق تطبيقاته، وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان تطوير المشاريع الصغيرة وقدرة المنتوج الوطني على المنافسة من حيث السعر والتكنولوجيا.

- **بيئة أعمال غير مناسبة:** لمعرفة الأوضاع بيئة الأعمال الجزائرية نلاحظ الجدول التالي.

الجدول رقم (04-32): بيئة الأعمال الجزائرية للفترة 2014-2017

المؤشر من (0 إلى 100)	2014	2015	2016	2017	الترتيب
بدء النشاط التجاري	45.5	44.7	47.61	47.59	21
تسجيل الملكية	43.8	43.8	50.7	50.7	24
الحصول على الكهرباء	60.0	60.1	59.9	59.9	24
حماية المستثمرين	33.3	33.3	33.3	33.3	23
دفع الضرائب	45.0	46.1	55.6	55.6	23

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019. العدد الثالث. صندوق النقد العربي. أبوظبي. الإمارات العربية المتحدة. ص 42.

[1] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، الكويت، 2012، ص47.

[2] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، ، الكويت، 2012، ص47.

تركز المؤشرات المبينة في الجدول أعلاه على المتطلبات الأساسية لبدء النشاط التجاري والإجراءات الأساسية لنقل سند ملكية عقار تجاري إلى المشتري وكذا الإجراءات اللازمة للحصول على الكهرباء وتزويدها للمستودعات الخاصة بالمشاريع، ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن ترتيب بيئة الأعمال الجزائرية ضمن كل مؤشر يبقى متأخر مقارنة بالدول التي شملها التقرير، وهو ما يؤكد على أن بيئة الأعمال بالجزائر لا توفر الدعم اللازم للقطاع الخاص بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية لبدء النشاط التجاري وتسجيل الملكية بالإضافة إلى ضعف البنية التحية الداعمة للمؤسسات خاصة ما تعلق بالحصول على الكهرباء والتي يعاني أغلب المستثمرين وبالأخص في الجانب الفلاحي. والجدول التالي يوضح وضعية بيئة الأعمال الجزائرية

إن توفير بيئة مناسبة لتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية لا يتوقف على بيئة الأعمال وإنما يتعدى ذلك إلى البيئة التحتية الجاذبة للاستثمار، فجاذبية الاستثمارات وتشجيعها سواء الأجنبية منها أو المحلية لإقامتها في الجزائر عنصرا هاما ضمن بيئة الأعمال. وللوقوف أكثر على البيئة التحتية لجاذبية الاستثمار بالجزائر نعتمد الجدول التالي:

الجدول رقم (04-33): يوضح البيئة التحتية لجاذبية الاستثمار بالجزائر للفترة 2014-2017

المؤشر	2014	2015	2016	2017	الترتيب
الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (% من السكان	29.5	38.2	42.9	47.7	18
جودة البنية التحتية للموانئ (مؤشر من 1 إلى 7)	2.8	3.0	3.0	3.4	19
النقل الجوي والشحن (مليون طن – كم)	22	22	22	25	19
اشتراكات الهاتف الخلوي (لكل 100 شخص)	110.7	108.4	115.8	110.0	16
الوصول إلى الوقود النظيف (% من السكان)	93.1	92.7	92.6	/	17

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019. العدد الثالث. صندوق النقد العربي. أبوظبي. الإمارات العربية المتحدة. ص 42.

بناءا على ما تم استعراضه ضمن الجدول أعلاه، فقد استحوذت الجزائر على المراكز المتأخرة ضمن الدول التي شملها تقرير التنافسية العربية، وهو ما يوضح الأداء المتواضع للجزائر في مجال استقطاب الاستثمار خاصة الأجنبي، وبالتالي عدم الاستفادة من هذه القناة في مجال صناعة السلع التحويلية عبر نقل المعارف والتكنولوجيا والأموال، حيث دلت نتائج تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية على أن الجزائر تأتي في المرتبة العشرون (من أصل خمس وعشرون (25) دولة شملها التقرير) في ما يتعلق بالبنية وجاذبية الاستثمار[1].

وللاطلاع أكثر على عدد المشاريع المنجزة خلال الفترة 2002-2017 سواء المحلية منها أو الأجنبية نعتمد على الجداول التالية:

الجدول رقم (04-34):مختلف المشاريع الاستثمارية المصرحة خلال (2002-2017)

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	مناصب شغل	%
الاستثمار المحلي	62334	%98.58	11780833	%82.38	1098011	%89.15
الاستثمار الأجنبي	901	%1.42	2519831	%17.62	133583	%10.85
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	100%

المصدر: وزارة الصناعة:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.www.andi.dz

أما عن تقسيم المشاريع الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاط فيبنها الجدول التالي:

الجدول رقم (04-35): تقسيم المشاريع الأجنبية المسرحة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة مليون دج	%	مناصب شغل	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95

[1]تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019: المصدر المذكور سابقا، ص36.

الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	23	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: وزارة الصناعة:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz.ANDI

نلاحظ أن المشاريع الأجنبية المسرحة بالجزائر خلال الفترة 2002-2017 ضئيلة جدا مقارنة بالاستثمار المحلي إذ أنها لا تمثل سوى 17,62% من إجمالي لاستثمارات المسرحة، وهي ترتكز بالدرجة الأولى في قطاع الصناعة بنسبة 61,93%، وهو ما يعطي دلالة واضحة ضعف جاذبية الاستثمار بالجزائر وهو ما يقوض من إمكانية الاستفادة منه في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر.

وعندما نعود إلى تفاصيل القيود التي تقلل من جاذبية الاستثمار في الجزائر نجد: ارتفاع مستوى المخاطر الائتمانية وبالتالي انخفاض مستوى الجدارة الائتمانية مما يعني ارتفاع تكاليف القروض، انخفاض حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي. هذا بالإضافة إلى انخفاض مستوى التطور المالي وضعف بورصة الجزائر وطبيعة القروض المصرفية التي غالبا ما تكون قصيرة الأجل ومرتبطة بالنشاطات التجارية الأمر الذي يترتب عنه أن لا تجد المدخرات المحلية غالبا طريقها إلى الاستثمار في النشاطات الإنتاجية طويلة الأجل عبر القطاع المالي وفي ظل تراجع أسعار النفط يلجا القطاع العام للاقتراض من النظام المصرفي مما يسبب مزاحمة الإنفاق الاستثماري الخاص وبالتالي تخفيض مساهمته في الاستثمار الحكومي، وكل هذه القيود تؤدي إلى ارتفاع تكاليف القيام بالإعمال وبالتالي زيادة التكاليف ومن ثم ضعف التنافسية السعرية.

المطلب الثالث: القطاع السياحي الجزائري من منظور المؤشر العالمي لتنافسية السياحة

تعتبر السياحة من المصادر الأساسية المشاركة في حركة التنمية الاقتصادية، فتنمية السياحة تعد بديلا هاما بالنسبة للجزائر للإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وإعطاء صورة شاملة وحضارية لكل المقومات الطبيعة والإنسانية والمادية بالجزائر. وبذلك تشكل القدرة التنافسية للسياحة والسفر معيارا أساسيا في تقييم الأداء السياحي للجزائر، وكذا مؤشرا أخر يعكس حقيقة التنمية الاقتصادية بها.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الجزائر حاولت تنمية القطاع السياحي بعد الخروج من الأزمنة الأمنية للعشرية السوداء، بتسخير مختلف الوسائل خاصة المالية منها المتأتية من قطاع المحروقات لإعطاء لتحسين جزء أخر من أجزاء التنمية الاقتصادية، لذا سنحاول من خلال هذا المطلب تقييم موقع الجزائر التنافسي ضمن مؤشر التنافسية للسياحة والسفر، وذلك حسب تقرير 2017 والذي يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي(دافوس).

الفرع الأول: منهجية تقرير مؤشر القدرة التنافسية للسياحة والسفر (TTCI)

يعتبر تقرير تنافسية السياحة والسفر كأداة لقياس جملة من العوامل التي تمكن من تحسين تنافسية الدولة السياحية ومقارنتها مع غيرها من الدول التي يشملها التصنيف، حيث يغطي التقرير 136 دولة منها 19 دولة عربية، يشمل أربع محاور رئيسية يتم قياسها عن طريق 14 مؤشر مركب من 90 متغير يؤثر في تنافسية القطاع[1].

[1] World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitveness Report, Geneva, 2017, p : 03.

ويعتمد التقرير في حساب المؤشرات الفرعية والكلية على البيانات الإحصائية التي تم تجميعها من مصادر دولية ووطنية عديدة، بالإضافة إلى بيانات مسحية حول انطباعات المجلس التنفيذي للمنتدى، ويحسب المؤشر باستخدام معادلة لتحويل البيانات الخام ووضعها في مدى من 1إلى7 (القيمة 1 تعبر على قصور في التطوير والقيمة 7 تعبر على درجة كبيرة من التطور والكفاءة)، وتأخذ المعادلة الشكل التالي[1]:

المؤشر = 6× (قيمة المؤشر للدولة –أقل قيمة للعينة)//(أكبر قيمة في العينة–أقل قيمة في العينة)+ 1

وتشير أقل وأكبر قيمة في العينة إلى أسوأ وأفضل أرقام تحققت على مستوى الدول في هذا المؤشر، ويتم حساب قيم المؤشرات الفرعية كمتوسطات غير مرجحة لجميع القيم، كما يحسب المؤشر العام أيضا كمتوسطات غير مرجحة لجميع القيم.

الفرع الثاني: تقييم تنافسية السياحة الجزائرية بناءًا على (TTCI)

للإطلاع على المكانة الدولية للجزائر ضمن مؤشر تنافسية السياحة نعتمد على الجدول التالي:

الجدول رقم (04–36): تطور المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والسفر في الجزائر خلال الفترة 2007–2017

السنة	2007		2009		2011		2013		2015		2017	
المؤشر الكلي	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد	الترتيب	الرصيد
	93	3.67	115	3.31	113	3.37	132	3.07	123	2.9	118	3.07

Source : word Economic Forum, The travel Competitiveness report (2007,2009,2011,2013,2015,2017)

[1] زيان بوروجة علي. راتول محمد: تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) خلال الفترة 2015/2007. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد 14. جامعة الشلف. الجزائر. 2016. ص 97.

من نتائج الجدول أعلاه، تتضح المكانة المتأخرة للجزائر بين الدول في مجال السياحة بالإضافة إلى توسع تدهورها مقارنة بسنة 2007 أي كان ترتيب الجزائر 93 عالميا، ولإعطاء صورة أدق حول المؤشرات الرئيسية الأربعة التي يرتكز عليها التقرير بالنسبة الجزائر ننظر للجدول التالي والذي اعتمد وفقا لإحصائيات سنة 2017.

الجدول رقم (4-37): موقع الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية الرئيسية لتقرير تنافسية السياحة والسفر لسنة 2017

المؤشر	الترتيب العام	الرصيد
البيئة التمكينية	93	4.4
بيئة الأعمال	110	4.03
السلامة والأمن	81	5.28
الصحة والنظافة	89	4.92
الموارد البشرية وسوق العمل	112	4.04
جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصال	96	3.94
سياسات السياحة والسفر والظروف الملائمة	124	3.5
أولويات السياحة والسفر	131	2.84
الانفتاح الدولي	134	1.51
تنافسية الأسعار	04	6.03
الاستدامة البيئية	106	3.73
البنى التحتية	122	2.2
البنية التحتية للنقل الجوي	105	2.03
البنية التحتية للنقل البري والبحري	131	2.06
البنية التحتية للخدمات السياحية	124	2.16
الموارد الطبيعية والثقافية	94	2.1
الموارد الطبيعية	124	2.16
الموارد الثقافية وسفر الأعمال	53	2.10

Source : World Economic Forum, The Travel & Tourism Competitveness Report, Geneva, 2017, p : 07.

من خلال الجدول أعلاه، يمكننا تلخيص نتائج المؤشرات الرئيسية لتنافسية القطاع السياحي في الجزائر في النقاط التالية[1]:

بيئة الأعمال: يركز المؤشر على مدى قدرة الدولة في جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في المجال السياحي من خلال توفير مناخ استثماري مناسب يمكن من صناعة السياحة في الدول محل الدراسة، حيث نجد الجزائر في مرتبة جد متدنية، فقد أحرزت المرتبة 110 من أصل 136 دولة شملها التصنيف.

الصحة والنظافة: احتلت الجزائر المرتبة 89 في هذا المؤشر بالنظر إلى الوضع المزري الذي يعرفه قطاع الخدمات الصحية خاصة العمومية منه، بالرغم من الكفاءات البشرية التي تتوفر عليها الجزائر.

السلامة والأمن: جاءت الجزائر في المرتبة 81، وما جعل الجزائر تتأخر في هذا المؤشر بسبب هجومات إرهابية وتوترات سياسية في دول الجوار والمهددة للحدود الجزائرية، ناهيك عن الصورة السلبية التي ورثتها الجزائر من جراء العشرية السوداء، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الجريمة والعنف في الجزائر الناتج عن تفشي ظاهرة المخدرات.

الموارد البشرية وسوق العمل: يعاني قطاع السياحة في الجزائر من عجز كمي ونوعي في تكوين وتدريب اليد العاملة بالقطاع، بالنظر إلى النقص الفادح لمؤسسات التكوين السياحي بالإضافة إلى المناهج البيداغوجية التقليدية التي لا تواكب المتطلبات الحديثة لسوق العمل السياحي، وهذا ما صنف الجزائر في المرتبة 112.

---

[1] رانية إيدير، تشخيص واقع القطاع السياحي الجزائري ومساهمته في التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2000–2017). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة البليدة 2. الجزائر: 2019–2020. ص 190.

جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصال: تحتل الجزائر المرتبة 96 ضمن هذا المؤشر في ظل ضعف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاع السياحي مما أدى إلى افتقار وكالات السياحة والأسفار للأساليب الحديثة في تسويق الوجهة السياحية، إلى جانب غياب المعاملات المالية الإلكترونية، وضعف الإدارة والتجارة الإلكترونية التي تعيق قيام السياحة الإلكترونية في الجزائر.

البنية التحتية: تعاني الجزائر ضعفا شديدا في كافة المؤشرات الخاصة بالبنية التحتية لوسائل النقل باختلاف أنواعها، حيث صنفت الجزائر ضمن مؤشر النقل الجوي في المرتبة 105، إذ يعاني من نقص في الرحلات الدولية خاصة المباشرة منها ، وينطبق الأمر بالنسبة للنقل البري والبحري الذي عرف تأخر شديد إذا تتمركز الجزائر في المرتبة 131، أما فيما يخص بنية الخدمات السياحية فقد احتلت الجزائر المرتبة 124، نظرا لقلة هياكل الاستقبال السياحية وجودة خدماتها التي لا تستجيب للمعايير الدولية، بالإضافة إلى إنعدام مكاتب صرف العملات في الجزائر، وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المالية.

السياسات والظروف التمكينية للسياحة والسفر: لم يشفع التصنيف المتقدم للجزائر ضمن مؤشر تنافسية الأسعار من تعزيز قدرة الجزائر التنافسية في السياسات التمكينية للسياحة والسفر؛ وذلك لتهميش القطاع السياحي من قبل الحكومة الجزائرية والدليل على ذلك ضعف الميزانية المخصصة للقطاع، والبرامج السياحية التي يبقى تجسيدها على أرض الواقع بعيد كل البعد عن الأهداف المسطرة، وهذا ما وضع الجزائر في المرتبة 131 ضمن مؤشر أولويات السياحة والسفر، كما تذيلت الترتيب في مؤشر الانفتاح الدولي إذ صنفت في المرتبة 134، وينطبق الأمر على مؤشر الاستدامة البيئية حيث جاءت الجزائر في المرتبة 106.

الموارد الطبيعية والثقافية: بالرغم من الإمكانيات الطبيعية التي تتمتع بها الجزائر من الغابات ومحميات طبيعية، إلا أن إهمالها وعدم استغلالها ، يحد من تنافسية الجزائر ضمن مؤشر الموارد الطبيعية، وقد صنفت الجزائر في المرتبة 124 ضمن هذا المؤشر، وكما تمركزت في المرتبة 53 في مؤشر الموارد الثقافية باعتبار أن الجزائر تمتلك 7 مواقع ثقافية صنفت ضمن الإرث الثقافي العالمي من قبل منظمة اليونيسكو الأمر الذي عزز من رتبة الجزائر ضمن مؤشر الموارد الثقافية وسفر الأعمال، بالرغم من موقعها في المركز 117 فيما يخص عدد اجتماعات الجمعيات الدولية والذي يعبر عن سفر الأعمال.

المطلب الرابع : واقع التنمية البشرية بالجزائر كمتطلب للتنمية الاقتصادية

لقد كان المبدأ الأساسي لدليل التنمية البشرية والذي اعتبر تحولا سنة 1990 بسيطا وبليغا، إذ لا ينبغي أن يقتصر قياس التنمية الاقتصادية على نصيب الفرد من الدخل كما جرت العادة لفترات زمنية طويلة، بل ينبغي أن يشمل الانجازات المحققة في التنمية البشرية كذلك.

وينظر للتنمية البشرية على أنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها من خلال الاستثمار في التعليم، الصحة والتغذية، أما من جانب الاستفادة منها فمعناه استخدام القدرات البشرية في زيادة الانتاج والتمتع بالفراغ والمشاركة في الشؤون الاجتماعية، السياسية والثقافية، أين يعتبر الإنسان محور عملية التنمية فهو وسيلتها وهدفها[1].

الفرع الأول: مقاييس التنمية البشرية في العالم

هناك العديد من المقاييس المتبعة من قبل المنظمات العالمية لقياس مستويات التنمية البشرية والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

---

[1]عدلي عليا بوطاحون: إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. 2000. ص159.

أولا: دليل التنمية البشرية العام

تعتمد تقارير التنمية البشرية الدولية على مؤشر تجميعي لقياس ومقارنة الدول في مجال التنمية البشرية ويسمى دليل التنمية البشرية العام، ويتم احتسابه بمتوسط ثلاث أبعاد أساسية وهي[1]: القدرة على العيش حياة مديدة وصحية وتقاس بالعمر المتوقع عند الولادة، والقدرة على اكتساب المعرفة وتقاس بمتوسط سنوات الدراسة، والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق، وتقاس بنصيب الفرد من الدخل الوطني. ويعبر عن دليل التنمية البشرية رقميا بقيمة تتراوح بين صفر والواحد صحيح، وينصف هذا الدليل الدول إلى:

- الدول ذات تنمية مرتفعة جدا: إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية أكثر من 0,75؛
- الدول ذات تنمية مرتفعة: إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية ما بين 0.51 و0.74؛
- الدول ذات تنمية متوسطة: إذا كانت قيمة دليل التنمية البشرية تتراح بين 0,26 و0,50؛
- الدول ذات تنمية منخفضة: إذا كانت قيمة دليل المؤشر أدنى من 0,25.

ثانيا: دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس

يستخدم هذا الدليل نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، إلا أن هناك اختلاف بينهما، ففي دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس يعدل متوسط إنجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل وفقا لدرجة التفاوت في الانجاز بين الرجل والمرأة.

---

[1] تقرير التنمية البشرية: أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام 2018. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنظر الرابط:
http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update_ar.pdf ، تاريخ الإطلاع: 2020/08/17.

ثالثا: دليل الفوارق بين الجنسين (تمكين المرأة)

يعتمد هذا المقياس على متغيرات مبنية على أساس قدرات الرجل والمرأة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية، من خلال التعبير عن المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية للجنسين بالنسب المئوية.

رابعا: دليل الفقر البشري

يهدف هذا التقرير إلى قياس التقدم العام في تحقيق التنمية البشرية، إذ يعطي صورة التوزيع ويقيس تراكم نواحي الحرمان الذي لا يزال قائما، وهذا الدليل هو مقياس متعدد لأبعاد الفقر التي لا صلة لها بالدخل.

الفرع الثاني: واقع التنمية البشرية في الجزائر

لتتبع واقع التنمية البشرية في الجزائر، نعتمد على تقرير التنمية البشرية، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام 2018، والذي اعتمد على أربع متغيرات أساسية لترتيب الدول هي:

- نوعية التنمية البشرية؛
- الفوارق بين الجنسين في مختلف مراحل الحياة؛
- تمكين المرأة؛
- الاستدامة البيئية.

وسنركز في دراستنا على مؤشر نوعية التنمية البشرية والتي تتضح نتائجه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04-38):الجزائر حسب نوعية التنمية البشرية لسنة 2018

	نوعية الصحة			نوعية التعليم		نوعية المعيشة			
	التدهور الصحي المتوقع	الأطباء	أسرة المستشفيات	نسبة التلاميذ للمعليمن في التعليم الابتدائي	المعلمون المدربون في التعليم الابتدائي	العاملون المعرضون للمخاطر	سكان الأرياف الذين يحصلون على الكهرباء	السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب	السكان الذين يستخدمون مرافق محسنة للصرف الصحي
الترتيب	% 2016	لكل 10000 من السكان		عدد التلاميذ لكل معلم	%	% من مجموع العاملين	%	%	%
85، الجزائر	14.2	12.1	17	24	100	27.9	99.0	93.5	87.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على: تقرير التنمية البشرية، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 82.

لقد كان جاء الجزائر ضمن مؤشر دليل التنمية البشرية لسنة 2018 الخامس والثمانون (85) من أصل 189 دولة شملها التقرير، وهو ما يصنفها ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، فقد كانت نسبة التدهور الصحي 14,2% لسنة 2016 وهو ما يجعلها ضمن الدول السيئة ضمن هذا المؤشر بعد كل من السودان 14,4% وأفغانستان 15,5 % [1]

أما فيما يتعلق بعدد الأطباء وعدد أسرة لكل 10000 ساكن فقد بلغت 12,1 و17 على التوالي، وهي أرقام جد ضعيفة مقارنة بالنرويج والتي احتلت المرتبة الأولى في الترتيب حيث درت عدد الأطباء وعدد أسرة لكل 10000 ساكن بـــ 43,9 و 33 وألمانيا التي وفرت 41,9 طبيب لكل 10000 ساكن و82 سرير لنفس العدد، وإن الوضعية الصحية التي وضحها مؤشر دليل التنمية البشرية لسنة 2018، يكشف بوضوح أنها متدهورة جدا.

[1] تقرير التنمية البشرية، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ص81-82.

أما فيما يخص نوعية التعليم فقد وضح التقرير أن الجزائر توفر معلم لكل 24 تلميذ في التعليم الابتدائي، كما أن نسبة 100% يتحصلون على التدريب المناسب لمهنتهم، بينما النرويج وأمانيا توفران معلم لكل 9 و 12 تلميذ على التوالي.

وعن نوعية المعيشة فالعمال معرضون للمخاطر بنسبة جد كبيرة 27,9% من مجموع العمال مقارنة بـــ 5,2 للنرويج كأفضل نسبة ضمن المؤشر، وفيما يخص الكهرباء الريفية فنسبة الايصال بلغت 99 % كذلك الماء الصالح للشرب بلغت نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر محسنة لمياه الشرب 93,5%.

أما فيما يخص تقرير التنمية البشرية لسنة 2019 فقط تحصلت الجزائر على الترتيب الثاني والثمانون (82) بقيمة معدل دليل التنمية البشرية 0,759 وهو يصنفها في التنمية البشرية المرتفعة جدا، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (04-39): أدلة التنمية البشرية بالنسبة للجزائر لسنة 2019

دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة	دليل التنمية البشرية حسب الجنس	دليل الفوارق بين الجنسين	دليل الفقر متعدد الأبعاد
0.759	0.604	0.865	0.443	0.008

المصدر: تقرير التنمية البشرية لسنة 2019، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 23.

المطلب الخامس: التخطيط الإستراتيجي كآلية لتعزيز التنمية الاقتصادية بالجزائر

لقد ساهم قطاع المحروقات بالجزائر المدعوم بأسعاره المرتفعة خلال الفترة من 2000-2014 في توسيع الإنفاق على جملة من الاستمارات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، إلا أن هذه المساهمة تبقى محدودة في الاقتصاد الوطني وخاصة على المدى الطويل. فالجزائر مازالت بعيدة

عن توفير المستويات المطلوبة من المحددات الحديثة للتنمية الاقتصادية كنوعية الصحة والتعليم والمعيشية، وقطاع مالي كفؤ، وبيئة جاذبة للاستثمار.

إن الارتباط الكبير بين التنمية الاقتصادية بالجزائر وقطاع المحروقات المتمثل في النفط يجعلها كثيرة التأثر بصدماته الخارجية (أي النفط)، وهو ما يؤدي إلى عدم القدرة على إحداث تغير هيكلي حقيقي في بنية الاقتصاد الجزائري لاستدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وعليه فإذا كانت متغيرة أسعار النفط تشكل حافزا لدفع التنمية الاقتصادية بالجزائر، فإن ذلك يتطلب ضرورة البحث عن مختلف العوامل والظروف الدافعة على تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد متمكن قادر على تحقيق تنمية اقتصادية جيدة ومستديمة ، والمتمثلة أساسا في:

- توفير بيئة سياسية عامة موائمة؛
- تضمين رأس المال البشري؛
- تحسين جاذبية الاقتصاد الوطني للتدفقات الاستثمارية الخارجية وتوطينها لتسريع النمو؛
- مراعاة جودة الاستثمار في البنية التحتية؛
- استخدام الاستثمار الخاص للمصلحة العامة؛
- تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها
- الالتزام؛
- احتواء الاقتصاد غير الرسمي؛
- التفكير بشكل استراتيجي؛
- تفهم السوق وتسهيل الدخول إليه؛

إن أهمية هذه العوامل في تدعيم التنمية وتعزيزها أمر لا خلاف عليه فالعلاقة بينها وبين التنمية الاقتصادية واضحة في معظم جوانبها. وتحتاج إلى تدعيمها بنظرة تخطيطية إستراتيجية.

إذ يضمن التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية المحلية الاستخدام الكفء للمصادر والتفكير في المستقبل مع الحفاظ على القيم العامة للمجتمع، ومن ثم فهو يتطلب أداء جهد كبير يمكن أن يبث الخوف في القائمين عليه أحيانا، وهو ما يجب تجنبه عن أداء مثل هذه المهام.

الفرع الأول: متطلبات تفعيل رأس المال البشري لتحقيق التنمية الاقتصادية

إن زيادة كفاءة وفعالية الاقتصاديات وتحسين صورتها؛ جعل الحديث يدور وبشكل أساسي على العنصر البشري، الذي يعد المصدر الرئيسي للتطوير، فتوفير هذا العنصر يساعد على تلبية مختلف احتياجات المجتمع وخططه التنموية بالقدرات العالية والكفاءات الفاعلة في كل جوانبها التقنية والادارية وغيرها، فرأس المال البشري العنصر الأكثر أهمية في ضمان توفير الميزة التنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال عامل الابتكار.

وفي الوقت الذي تعاظم فيه منافع الدول المتقدمة من رأس المال البشري، أصبح من الضروري على الجزائر إيجاد نظام متكامل لرصد واقعه، لمقاربة النهوض بأدائه وامتلاك مقاليد توجيهه وتوظيفه كمنحنى ومنهج عملي يكفل لها ضمان موائمة مخرجاتها مع التطلعات العالمية الحديثة وتعزيز التنمية الاقتصادية بها.

ولتوظيف رأس المال البشري لإحداث مجموعة من التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي بالجزائر فإنه يتطلب من المؤسسات التعليمة وخاصة التعليم العالي تطبيق مجموعة من المداخل الأساسية والمتمثلة في:

- **الإستراتيجية:** وهو أن يكون لدى القيادة السياسية خطة تنموية عن مستقبل الجامعة في السنوات (3–5) القادمة، والتكوين المعرفي والعملي على أعلى مستوى هو الحل الأنسب أمام الجامعة لموائمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل.

- **الهياكل:** ويعني تعزيز البنية التحتية وإعادة النظر في توزيع الجامعات على مستوى الوطن، بالإضافة إلى إعادة النظر في الأنظمة التعليمة وتجديدها لتحسين المخرجات وزيادة فعالية العمليات داخل المؤسسات الجامعية مع إضافة ابتكارات جديدة تسهم في تحسين فعالية النظام.
- **مهارات الطلبة:** وتعني معاملة الطلبة بشكل لائق وإشباع احتياجاتهم العلمية والمعرفية، وتحسين قدراتهم من خلال التدريب المستمر من أجل ابتكار أساليب جديدة في سوق العمل قادرة على المنافسة.
- **القيم المشتركة:** وتعني إيجاد ثقافة تعليمة جديدة وشاملة تحدد القيم العلمية والأخلاقية الواجب إتباعها وتلاءم التطور المستمر

الفرع الثاني: الحوكمة الرشيدة ضمان لاستجابة موارد المحروقات لتطلعات التنمية الاقتصادية

وإذا كان قطاع المحروقات يضمن الموارد المالية لانطلاق في التنمية الاقتصادية، فإن الأدلة النظرية والتطبيقية تبين بأن التنمية الاقتصادية تعتمد إلى حد كبير على التطبيق الفعال لمبادئ الحاكمية الرشيدة والتوجيه الإداري السليم، من خلال قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة وعلى تقليص الفساد الإداري واحترام السلطة والمواطنين للمؤسسات التي تحكم المعاملات الاقتصادية المتبادلة بينهم، وفي هذا الصدد يشير التقريرين الاقتصاديين للتنافسية الاقتصادية العربية لسنتي 2009 و2012 إلى أن الجزائر قد احتلت المرتبة العشرين (20)[1] والمرتبة السادسة والعشرون (26)[2] على التوالي فيما يتعلق بالحاكمية وفاعلية المؤسسات. أما عن تقرير تنافسية

[1] تقرير التنافسية العربية 2009 المصدر المذكور سابقا، ص37.

[2] تقرير التنافسية العربية 2012 المصدر المذكور سابقا، ص40.

الاقتصاديات العربية لسنة 2019 فقد أوضح أن الجزائر تحتل المرتبة 19 في فاعلية الحكومة والفساد الإداري والمرتبة 21 فيما يخص سيادة القانون من أصل 25 دولة شملها التقرير[1].

وعليه تحتاج الجزائر إلى تقوية احترام القانون ومزيد من الإصلاحات في مجال محاربة الفساد الإداري وتقليص المتطلبات الإدارية لانجاز الأعمال الاقتصادية، من خلال التسريع بشأن الانضمام إلى منظومة التحول العالمي نحو استخدام تقنيات الاتصال ونظم المعلومات الحديثة في تسهيل والنهوض والارتقاء بنظام العمل الحكومي لتعزيز مبدأ التواصل والتفاعل بين الحكومة والأفراد لتحقيق الاستفادة الأكبر من مختلف الخدمات المقدمة وتعزيز مبدأ الحكم الراشد، وكسب رضى المتعاملين معه وحسن إدارة الموارد الوطنية في إطار تحقيق تنمية اقتصادية مستديمة وبيئة مواتية للأعمال.

إن ما نود الإشارة إليه من خلال الفقرة السابقة؛ إنما يتمثل في ضرورة تبني رؤية التحول نحو الحكومة الالكترونية بالجزائر كمحور أساسي لتغيير الأساليب التقليدية في أداء العمل الحكومي وتخفيض مشكلات الفساد الإداري، وإن توظيف تقنيات الحكومة الالكترونية ليست أداة للخفض من العمالة والنفقات فقط ولا تتحقق بإعطاء حاسوب لكل مسئول في الحكومة، ولكنها عملية إعادة تشكيل الأداء الحكومي والتي قد تتطلب تغييرا جذريا في الحكومة نفسها.

وعليه فإن نجاح الحكومة الالكترونية في الجزائر للتقدم في التنمية الاقتصادية وتخفيض الضغط على قطاع المحروقات، يحتم أولا إدراك التحولات السريعة التي تحدث في العالم، كما يتعين تشخيص قضايا الإدارة المحلية الجزائرية والوقوف على التحديات التي تجابهها، والبحث عن وسائل تطوريها بما يواكب المستجدات وبما تتطلبه معطيات المستقبل. وذلك من خلال الاهتمام بعقد الدورات والمحاضرات التطبيقية التي تعرف الأفراد العاملين في مختلف الدوائر الحكومية

---

[1] تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019، المصدر المذكور سابقا، ص 42.

بمفاهيم الحكومة الالكترونية وبأهمية تبني وتطبيق هذه المفاهيم وذلك لما لها من دور بالغ في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم مبادرة مشتركة لتنظيم مؤتمرات دولية وإقليمية للحكومة الالكترونية بشكل دوري بغية تسريع التحول الالكتروني بالنسبة للجزائر التي مازالت متأخرة في هذا المجال.

الفرع الثالث: متطلبات البيئة الإستثمارية الجزائرية للمساهمة في التنمية الاقتصادية

من وجهة نظر عامة لا يكفي مجرد توفير فوائض مالية عن قطاع المحروقات بالجزائر لدخول الأفراد والمؤسسات لتنشيط حركة الاستثمار، من هنا تبرز أهمية البيئة الاستثمارية كتحد من التحديات التي ينبغي على الاقتصاد الجزائري التعامل معها بجدية لتحسينها بوسائل عدة، من خلال تعديل قوانين الاستثمار وتوفير البنية التحتية اللازمة وتقديم الحوافز والتسهيلات المناسبة، فكما أشرنا سابقا حظيت البيئة الاستثمارية الجزائرية بمواقع متأخرة ضمن المؤشرات والتقارير الدولية، إذ أن الجزائر تعاني من قصور واضح في بيئتها الاستثمارية مما يجعلها بعيدة عن طموحات تنميتها الاقتصادية.

إن محددات البيئة الاستثمارية التي ينبغي على السلطات الجزائرية ضمانها وتفعيلها تتمثل أولاها في ضمان الاستقرار السياسي والأمني ثم الشفافية في التعاملات الإدارية ووضوح الإجراءات القانونية، ويمكن إيجاز بعض العوامل الأخرى التي تساعد على توفير بيئة استثمارية ناجحة في الجزائر كما يلي:

- يجب توفير نظام بنكي على أعلى درجات الأمان، يضمن حقوق المستثمر في عملية نقل الأموال قبل وبعد الصفة الاستثمارية؛
- توفير الطاقة الكهربائية لمختلف المؤسسات الاستثمارية فهي القوة التشغيلية لها في الوقت الحالي، يضاف إليه جاهزية خطوط النقل البري والجوي والبحري؛

- تقديم العقار الصناعي على قدر الحاجة للمشروع، بشرط أن يكون المشروط ذو أهمية في تعزيز التنمية الاقتصادية؛
- توفير نظام تأميني كفء يضمن تعويض الأضرار الناجمة؛
- ضرورة ثبات ومرونة الإجراءات والقوانين التي يعمل في ظلها الاستثمار وخاصة الأجنبي منها؛
- تسريع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حتى يستفيد المستثمرين من امتيازات تطبيق الاتفاقية المتعلقة بالاستثمار؛
- انتهاج سياسة مالية ونقدية مرنة للحفاظ على استقرار سعر الصرف والحد من تدهور قيمة الدينار الجزائري، والحد كذلك من عجز الميزانية العامة والحفاظ على معدل تضخم مقبول.

خلاصة

استهدفت الدراسة ضمن هذا الفصل دراسة العلاقة القياسية بين قطاع المحروقات ممثلا في المتوسط السنوي لأسعار النفط الخام وأهم المتغيرات الكمية التي تعكس مستوى التنمية الاقتصادية الجزائرية ممثلة في الناتج الداخلي الخام، معدل البطالة وكذا حجم الإنفاق الحكومي، باستخدام منهج (ARDL) للفترة 1983–2016، حيث أن الدراسة كانت تهدف للوصول إلى نتائج أكثر عمومية وكفاءة من حيث التقدير فأظهرت النتائج أن تأثير قطاع المحروقات على الناتج الداخلي الخام يكون في الأجل الطويل أكبر منه في الأجل القصير.

كذلك تكشف النتائج أنه من بين أهم المحددات التي تساهم في التنمية الاقتصادية حجم الإنفاق الحكومي والذي يعتمد بدرجة كبيرة في تمويله على الجباية البترولية، حيث بلغت مرونته على المدى الطويل (0,83)، في حين أن هذه العلاقة غير متحققة في المدى القصير، أما فيما يتعلق بمرونة سعر النفط فإن تأثيرها على معدل البطالة ذو علاقة معنوية سالبة على المدى القصير والطويل وهو ما يتوافق مع التوقعات.

ولفهم أكبر لأهمية قطاع المحروقات بالنسبة للتنمية الاقتصادية بالجزائر لكونه المحرك الأساسي لتمويل مختلف البرامج التنموية، فقد بينت الدراسة التحليلية أن مساهمته في التنمية الاقتصادية تبقى محدودة، فالجزائر مازالت بعيدة عن توفير المستويات المطلوبة من المحددات الحديثة للتنمية الاقتصادية كنوعية الصحة والتعليم والمعيشية، وقطاع مالي كفؤ، وبيئة جاذبة للاستثمار على الرغم من استقادتها من موارد مالية معتبرة ضمن مختلف البرامج التنموية.

الخاتمة

استهدفت الدراسة محاولة الاضطلاع بدور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية الجزائرية وذلك من خلال بناء نماذج اقتصادية قياسية لأثر أسعار النفط على مختلف المتغيرات الأساسية للتنمية الاقتصادية والمتمثلة في (الناتج الداخلي الخام، معدل البطالة وكذا حجم الإنفاق الحكومي) باستخدام منهج نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) والذي يعتمد في تقدير على نموذج (ARDL)، بالإضافة إلى تحليل شامل لواقع التنمية الاقتصادية بالجزائر بالاعتماد على مختلف التقارير الدولية ذات الصلة بمؤشرات قياس التنمية الاقتصادية.

وكمدخل تأصيلي لموضوع البحث تم التطرق لأهم النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية، ثم استعراض التطور التاريخي للصناعة النفطية وأسعارها في الأسواق الدولية، والتي وصفت بداية بأنها سوق احتكار القلة بحيث يكون لكل منتج دور في تحديد الإنتاج وصولا إلى سوق أكثر تنافسية، وهو ما انعكس على أسعار النفط منذ بداية الصناعة النفطية وحتى تأسيس منظمة الأوبك والوكالة الدولية للطاقة، ولقد شهدت أسعار النفط خلال هذه الفترة عدة محطات مما جعلها لا تخضع لوتيرة ثابتة وانما وفقا لما تقتضيه مصالح الفاعلين في الصناعة النفطية.

ولقد صاحب تنامي الصناعة النفطية تغيرات كثيرة في مفهوم التنمية الاقتصادية فلم تعد تقتصر على الزيادة في إجمالي الناتج الوطني، وإنما هي انبعاث لروح مجتمع بذاته تؤسس لقيام حضارة كبرى تمكن الفرد من أن يعيش وينتج في إطار حضارته الأصلية ويواكب التطورات الحديثة لاستنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال تحفيز المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل للعمل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن دون التقليد الأعمى لنمط حياة الغرب الصناعي.

ورغم تعدد النظريات التي اهتمت بموضوع التنمية الاقتصادية وملامحها الدولية إلا أن المسألة تأخذ بعدا أخر فيما تعلق بالاقتصاد الجزائري، فتحليل مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية والذي تراوح ما بين 0,9382 كحد أدنى و0.9686 كحد أقصى خلال الفترة (2000-2013) يكشف عن استمرار هيمنة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية، أي أن الجزائر لم تسجل أي زيادة فيما يخص تنوع صادراتها مقارنة بالتنوع في الصادرات العالمية. ومثل هذا التركيز يتناقض مع أهداف الانتقال إلى اقتصاد السوق.

ومن جهة أخرى يكشف مؤشر التركيز السلعي للصادرات على الأهمية الواسعة للنفط بالنسبة التنمية الاقتصادية الجزائرية والذي يعتبر مصدرا مهما من النقد الأجنبي، والذي ساهمت فوائضه النفطية في تمويل مختلف البرامج التنموية المسطرة والتي كانت تهدف إلى تقوية أقطاب التنمية الاقتصادية بالجزائر، لكي تصبح بلدا قادرا على المنافسة على الصعيد العالمي وعدم الوقوع في الأزمات الناتجة عن تذبذب أسعار المحروقات.

نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة من خلال جانبها التحليلي والقياسي إلى مجموعة من الملاحظات والنتائج التي يمكن إجمالها في ما يلي:

- عند مناقشة أهم النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية اتضح أنها تحاول تقديم مختلف الأليات والتوجيهات التي يمكن أن تساعد المجتمعات على بناء تنميتها الاقتصادية واستدامتها في مختلف مناحي الحياة، وليس مجرد زيادة الناتج الداخلي الخام وزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني (رفض الفرضية الأولى)، فالمحاور الأساسية لهذه الأفكار تتمثل في:

  - تجميع رأس المال: من خلال البحث عن أفضل سبل التمويل المحلية والدولية سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف.

- الإبتكار: من خلال التعليم والبحث والتطوير المستمر، فعامل الإبتكار يمنع الإنتاجية الحدية لرأس المال من الإنخفاض؛
- المنظم: ولا يقتصر على الفرد المثالي، بل يمكن أن ينسحب ذلك إلى المؤسسات ومتخلف هيئات المجتمع؛
- الإستراتيجية: وهي الرؤية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والتي يمكن أن تأخذ شكل التنمية المتوازنة أو غير المتوازنة

- عند البحث في تطورات سعر النفط في الأسواق الدولية منذ حقبة ظهوره وحتى 2014 فقد مرت بعدد من المحطات التي أدت إلى تأرجحها عبر تاريخ النفط، فتطور أسعار النفط لم تخضع لوتيرة ثابتة وإنما حسب الظروف السياسة والاقتصادية، وتماشيا مع تطور السوق النفطي من سوق احتكارية ثم سوق شبه احتكارية (احتكار قلة) وصولا إلى سوق تنافسي.
- أثبتت الأزمة النفطية لسنة 2014 عن تراجع دور منظمة أوبك في إدارة السوق النفطية من خلال انحراف استقلاليتها في إدارة العوارض المتعلقة بتقلبات أسعار النفط الخام، وغياب عنصر التضامن بين أعضاء المنظمة، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى العقوبات التي باتت تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من إيران وفنزويلا العضوين البارزين في المنظمة إلى جانب المملكة العربية السعودية.
- باستخدام أساليب التحليل الكمي القياسي تمكنت الدراسة من إيجاد تحديد طبيعة العلاقة بين قطاع المحروقات ممثلا بسعر النفط الخام ومختلف المتغيرات التي تعكس مظاهر التنمية الاقتصادية بالمجتمع الجزائري (الناتج الداخلي الخام، معدل البطالة، حجم الإنفاق الحكومي) خلال الفترة (1983-2016)، كما أن اختبار التكامل المشترك طبقا لاختبار الحدود من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ كان مناسبا في حالة دراستنا؛ وهذا رغم أن متغيرات الدراسة كانت كلها

متكاملة من نفس الدرجة، كما أن عدد مشاهداتها والمقدرة بـــ(33) مشاهدة تسمح من تطبيق هذا الاختبار نظرا لأن نتائجه غالبا ما تكون جيدة في حالة العينة الصغيرة، بالإضافة إلى أن نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد مكننا من تقدير مكونات الأجلين القصير والطويل معا وفي نفس الوقت. وعلى ضوء تقدير نماذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) للنماذج المقترحة بينت النتائج ما يلي:

- لقد أكد النموذج الأولي المتعدد والنماذج المقدرة البسيطة لأثر سعر النفط على الناتج الداخلي الخام، معدل البطالة، حجم الإنفاق الحكومي على وجود آلية تصحيح الخطأ من خلال معامل التعديل (λ_0) للمتغير التابع المؤخر بفترة واحدة وبمستوى معنوية 1% والذي أخذ الإشارة السالبة المتوقعة (صحة الفرضية الثالثة) منهج ARDL يساعد على تقدير نماذج أثر قطاع المحروقات على متغيرات التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2016–1983)

- دلت نتائج التقدير في الأجلين القصير والطويل على أن سعر النفط الخام يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام) في الجزائر بعلاقة طردية، ففي النموذج الموسع أظهرت النتائج أثر موجب ومعنوي لسعر النفط على النمو الاقتصادي في الأجل القصير بمرونة (0,33)، أما في المدى الطويل بلغت 0,43 %، وعن النموذج البسيط فإن زيادة أسعار النفط الخام بـــ 1% سوف يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام بـــ 0,36% في الأجل القصير وبـــ 0,87% في الأجل الطويل. وعليه فإن تأثير مستويات أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام وفق لنتائج النموذجين المقدرين يكون أكبر على المدى الطويل منه في القصير، ومنه فالفرضية الثانية صحيحة فقطاع المحروقات بصفة عامة وأسعار

النفط بصفة خاصة لها مساهمة على النمو الاقتصادي في الجزائر والذي يعتبر من المتغيرات الأساسية للتنمية الاقتصادية.

- كذلك تكشف النتائج أن أثر قطاع المحروقات (سعر النفط) على الانفاق الحكومي بلغت مرونته على المدى الطويل (0,83) مما يعني صحة (الفرضية الثالثة) في حين أنه في المدى القصير نلاحظ أن معنوية معامل الإنفاق الحكومي غير متحققة وهي على علاقة عكسية بالناتج الداخلي الخام عدم صحة الفرضية السادسة

- فيما يتعلق بمرونة قطاع المحروقات (سعر النفط) فإن تأثيرها على معدل البطالة ذو علاقة معنوية سالبة على المدى القصير والطويل (صحة الفرضية الرابعة)، حيث أظهرت النتائج أثر سالب ومعنوي لسعر النفط على معدل البطالة في الأجل القصير بمرونة بلغت حوالي (0,17)، فالزيادة في أسعار النفط بـــ1% سوف يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بـــ 0,17%، أما في المدى الطويل فإن زيادة أسعار النفط بـــ1% – سيؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بـــ0,64%، وعليه تأثير أسعار النفط على معدل البطالة وفقا لنتائج النموذج المقدر يكون أكبر في الطويل منه في المدى القصير.

وبما أن النماذج القياسية توفر إطارا تحليليا كميا وأداة مساعدة في عمليات التفكير في السياسات، إلا أنها لا تشكل بأي شكل من الأشكال بديلا عن ممارسة التفكير المنطقي في إصدار الأحكام والفصل بين مختلف خيارات السياسة الاقتصادية (صحة الفرضية الخامسة)، وفي هذا الخصوص، وعند تحليل واقع الإقتصاد والمجتمع الجزائري من مختلف الجوانب للوقوف على حقيقة التنمية الاقتصادية، وهل فعلا ساهم قطاع المحروقات في بناء أداء اقتصادي متميز؟، بعيدا

عن الضغوطات غير المتوقعة التي تلحق به –قطاع المحروقات– في الأسواق العالمية بين الفترة والأخرى اتضح ما يلي:

- عند تحليل تنافسية القطاع الحقيقي اتضح تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 3,8% سنة 2014 إلى 1,6% سنة 2017، وهذا بسبب إلى السياسة التقشفية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014 والتي أفضت إلى تراجع كبير في حجم الإنفاق الحكومي وتآكل احتياطي الصرف من النقد الأجنبي، كما صاحب ذلك زيادة في الضرائب خاصة على المنتجات الطاقوية الوقود والكهرباء فتراجع بذلك الاستثمار الخاص والأعمال لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين.
- من جهة أخرى ارتفع معدل التضخم من 2,9% سنة 2014 إلى 5,6% سنة 2017 كنتيجة لعجز الإنتاج المحلي على تلبية الطلب المتزايد وكذا تقييد الواردات، ويضاف إلى ذلك سياسة الحكومة الجزائرية أنذاك من خلال اللجوء إلى عملية التمويل غير التقليدي من خلال السماح لبنك الجزائر بطبع النقود بقيمة، كما أن مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة ولم تجاوز 6%.
- عرفت سنة 2015 تراجع كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستحدثة بواقع 28328 مؤسسة، ويمكن إرجاع ذلك إلى انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 وما صاحبها من تراجع حاد في أسعار النفط والذي كان لها الأثر على هذا القطاع نظرا لعدم توفر القدرة التمويلية المناسبة لمثل هذه المؤسسات في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- بتحليل تطور المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والسفر في الجزائر للفترة 2007–2017 اتضحت المكانة المتأخرة للجزائر في مجال السياحة حيث توسع تدهورها مقارنة بسنة

2007 إلى المركز 118 سنة 2017، ويرجع ذلك إلى تأخر بيئة الأعمال في جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية في المجال السياحي، والوضع المزري الذي يعرفه قطاع الخدمات الصحية خاصة العمومية منه، بالإضافة إلى عجز كمي ونوعي في تكوين وتدريب اليد العاملة بالقطاع السياحي، نظرا للنقص في مؤسسات التكوين السياحي بالإضافة إلى المناهج البيداغوجية التقليدية التي لا تواكب المتطلبات الحديثة لسوق العمل السياحي.

- ساهم قطاع المحروقات بالجزائر المدعوم بأسعاره المرتفعة خلال الفترة من 2000-2014 في توسيع الإنفاق على جملة من الاستمارات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية، إلا أن هذه المساهمة تبقى محدودة في الاقتصاد الوطني وخاصة على المدى الطويل. فالجزائر مازالت بعيدة عن توفير المستويات المطلوبة من المحددات الحديثة للتنمية الاقتصادية كنوعية الصحة والتعليم والمعيشية، وقطاع مالي كفؤ، وبيئة جاذبة للاستثمار.

توصيات الدراسة:

وفقا لما توصلت إلية الدراسة من نتائج، نتقدم بالتوصيات التالية:

- مواصلة إصلاح الجانب التنظيمي لقطاع المحروقات الجزائري وجعله أكثر وضوحا وشفافية، فهذا الجانب مازال يتلقى الكثير من الانتقادات خاصة من طرف كبار شركات النفطية العالمية والتي تحاول الإستثمار في الصناعة النفطية الجزائرية.
- إن استمرارية سيطرة قطاع المحروقات في تحريك التنمية الاقتصادية في ظل المستجدات الداخلية والخارجية للصناعة النفطية سيؤدي إلى تعميق الاختلالات الهيكلية وتراجع معدلات التنمية الاقتصادية، وهو ما يستدعي ضرورة التخطيط الاستراتيجي كآلية لتعزيز التنمية الاقتصادية بالجزائر،

- إذا كانت متغيرة أسعار النفط تشكل حافزا لدفع التنمية الاقتصادية بالجزائر، فإن ذلك يتطلب ضرورة البحث عن مختلف العوامل والظروف الدافعة على تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد متمكن قادر على تحقيق تنمية اقتصادية جيدة ومستديمة، والمتمثلة أساسا في:
  - ❖ توفير بيئة سياسية عامة موائمة؛
  - ❖ تضمين رأس المال البشري؛
  - ❖ تحسين جاذبية الاقتصاد الوطني للتدفقات الاستثمارية الخارجية وتوطينها لتسريع النمو؛
  - ❖ مراعاة جودة الاستثمار في البنية التحتية؛
  - ❖ استخدام الاستثمار الخاص للمصلحة العامة؛
  - ❖ تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها؛
  - ❖ الالتزام؛
  - ❖ احتواء الاقتصاد غير الرسمي؛
  - ❖ التفكير بشكل استراتيجي؛
  - ❖ تفهم السوق وتسهيل الدخول إليه؛

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

♣ الـــــــــــــــــــكـــتـــب

- أحمد جابر بدران: التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. الطبعة الأولى. مصر: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية .2014.
- تومي صالح: مدخل لنظرية القياس الاقتصادي. الجزء الثاني. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية. 1999.
- الحاج موسى أعمر: بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر. الطبعة الثانية . وزارة الثقافة الجزائرية.
- الحاج موسى بن عمر. السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر 1952–1962. الطبعة الأولى. الجزائر: 2004.
- حافظ برجاس. محمد مجدوب: الصراع الدولي على النفط العربي. الطبعة الأولى. بيسان للنشر والتوزيع. 2000.
- حسين عبد الله: النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق. الطبعة الأولى. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستخراجية. 1998.
- شيخي محمد: طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات الطبعة الأولى. الأردن: دار الحامد. 2012.
- صفاء عبدالجبار الموسوي، واثق علي محي الدين: اقتصاديات صناديق الثروة السيادية . الطبعة الأولى.الأردن: دار الأيام النشر والتوزيع.2016 .
- ضياء مجدي الموسوي: ثورة أسعار النفط 2004 . ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر: 2005.
- عادل خليفة: اقتصاديات الدول العربية و تحديات التنمية. الطبعة الأولى. لبنان: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر. 1996.
- عبد الرحمن يسري أحمد، محمد عبد العزيز عجمية: التنمية الإقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها. الاسكندرية: الدار الجامعية. 1999.
- عبد الله مصيطفى. عبد الرحمن بن سانية: دراسات في التنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى. لبنان: مكتبة حسين الحضري للطباعة والنشر والتوزيع. 2014.
- عبد المطلب عبد الحميد: اقتصاديات البترول و السياسة السعرية البترولية. الطبعة الأولى. الإسكندرية: الدار الجامعية. 2015.
- فريد بشير طاهر: التخطيط الاقتصادي. دار النهضة العربية. 1998.

- كلاوس روزه ترجمة عدنان عباس علي: الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي. الطبعة الأولى، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس بنغازي. 1990.
- محمد أحمد الدوري: محاضرات في الاقتصاد البترولي،.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1983.
- محمد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية. الإسكندرية: قسم الاقتصاد. 2003.
- محمد صفوت قابل: نظريات وسياسات التنمية الإقتصادية. الطبعة الأولى. الاسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع. 2008.
- محمد عبد العزيز عجمية. إيمان ناصف عطية. علي عبد الوهاب النجا: التنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى. الإسكندرية: الدار الجامعية. 2007.
- محمد عبد العزيز عجمية. محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية (مفهومها- نظرياتها- سياساتها). الاسكندرية: الدار الجامعية. 2003.
- محمد عبدالعزيز عجيمية، ايمان عطية ناصف، علي عبدالوهاب النجا: التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق. الطبعة الثانية، مصر: الدار الجامعة الاسكندرية. 2010.
- محمد مروان السمان. محمد ظافر محبك. أحمد زهير شامية: مبادئ التحليل الاقتصادي. الطبعة الأولى. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2015.
- محمد ناجي حسن خليفة: النمو الإقتصادي النظرية و التطبيق. الطبعة الأولى، مصر: دار القاهرة: 2001.
- محمود شاكر: التاريخ الإسلامي "التاريخ المعاصر لبلاد المغرب". الطبعة الثانية . بيروت1996.
- مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات الطبعة الأولى .الأردن: دار وائل للنشر. 2007.
- ميشيل تودار. وترجمة محمود حسن حسني ومحمد حامد محمود: التنمية الاقتصادية. الطبعة الأولى. السعودية: دار المريخ للنشر. 2006.
- نواف الرومي: منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام. الطبعة الأولى. ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع. بدون سنة نشر.
- وداد أحمد كيكسو: العولمة و التنمية الإقتصادية. الطبعة الأولى . عمان الأردن :دار فارس للنشر والتوزيع. 2002.
- وليد الجيوسي: أسس التنمية الإقتصادية. الطبعة الأولى. عمان الأردن : دار جليس الزمان. 2014.

♣ الأطروحات ومذكرات الماجيستير

– ادريس أميرة: تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980–2014). رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان. الجزائر. 2016 .

– أمينة مخلفي: أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التحارب العالمية)، أطروحة الدكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. جامعة ورقلة. الجزائر. 2012–2013.

– بلقاسم سرايري: دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ظل الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. مذكرة ماجستير . جامعة باتنة. الجزائر.2007 /2008.

– بن سبع حمزة: أثر صدمات بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام VAR. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 3. 2011–2012.

– بن عوالي خالدية: استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج . مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران 2. الجزائر 2015–2016.

– بوشنافة رضا، نموذج قياسي مقترح لتقدير محددات التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق: 1990–2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصاية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015–2016.

– حاج قويدر عبد القادر: الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986–2009، رسالة تخرج لنيل متطلبات الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. جامعة وهران . الجزائر. 2012.

– حسيبة زايدي: فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970– 2012. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير . جامعة بسكرة. الجزائر. 2014–2015.

– رانية إيدير، تشخيص واقع القطاع السياحي الجزائري ومساهمته في التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة (2000–2017). أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة البليدة 2. الجزائر: 2019–2020.

– رشيد ساطور: محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970–2010. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 03. الجزائر. 2012–2013.

– سعدية زايدي: سياسات التشغيل في الجزائردراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي. أطروحة الدكتوراه في علم اجتماع تنظيم العمل. جامعة باتنة. الجزائر. 2018–2019.

– سيدي أحمد كبداني: أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالبلدان العربية دراسة تحليلية قياسية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان. الجزائر: 2012–2013.

– صواليلي صدر الدين: النمو و التجارة الدولية في الدول النامية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.جامعة الجزائر 3. الجزائر: 2006/2005.

– عيسى مقيلد: قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية.مذكرة ماجستير .قسم علوم اقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير. جامعة الحاج لخضر – باتنة– الجزائر. 2007–2008.

– لخديمي عبدالحميد: آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية. مذكرة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان. الجزائر: 2011–2012.

– منصوري الزين: آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر3. الجزائر: 2005–2006.

♣ المجـــــــــــــــــــــلات العلميـــــــــــــــــــــــة

– بلمقدم مصطفى: الغاز الطبيعي في الجزائر آفاق واعدة وتحديات. مجلة التنظيم والعمل. العدد 4.

– بن زعرور شكري: صياغة السياسات الاقتصادية الكلية في الجزائر هل من حاجة إلى الإسترشاد بالنماذج الإقتصادية القياسية؟. مجلة الأبحاث الإقتصادية. العدد08. جامعة البليدة2. الجزائر. 2013.

– بن مسعود عطاء الله. طارق رقاب: تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر دراسة قياسية من 1970 إلى 2014. مجلة البديل الاقتصادي. العدد 05. الجزائر.

– جاب الله مصطفى: العلاقة بين عجز الموازنة العامة وايرادات الصناديق السيادية دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL واختبار الحدود حالة الجزائر. الحقوق والعلوم الانسانية – العدد الاقتصادي –. العدد 25 المجلد 1. جامعة زيان عاشور الجلفة. الجزائر. 2011.

– حسين بن طاهر، سهيلة بغنة: صندوق ضبط الموارد و دوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000–2014). مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية.جامعة حمة لخضر الوادي. العدد الثامن . الجزائر. 2015.

حسين عبد المطلب الأسرج: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية. مجلة الباحث. العدد 08. جامعة ورقلة. الجزائر. 2010.

– خميس محمد: قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر. مجلة الدفاتر السياسة والقانون. العدد 9. 2013.

– زغيب شهرزاد. حليمي حكيمة: القطاع النفطي بين الحتمية والزوال في الاقتصاد الجزائري. مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.العدد 09. 2011.

– زهير بن دعاس وآخرون: تقييم صندوق ضبط الموارد الجزائري في ظل تطاير أسعار النفط. مجلة دراسات و أبحاث .جامعة زيان عاشور .الجلفة. العدد 03. المجلد 10. الجزائر . 2018.

زيان بوروجة علي. راتول محمد: تقييم وتحليل التنافسية السياحية لدول شمال إفريقيا وفق مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) خلال الفترة 2015/2007. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد 14. جامعة الشلف. الجزائر. 2016.

– سهام حسين البصام: مخاطر واشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير النفطية دراسة تحليلية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. العدد 36، العراق: 2013.

– ضويفي حمزة: دور صندوق ضبط الموارد في إدارة مداخيل الجباية البترولية وتمويل عجز الميزانية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. البليدة2. العدد 03 . المجلد 6 .

– طارق قندوز. سعيد قاسمي. ابراهيم بلحيمر: المخططات الخماسية التنموية في الجزائر 2001–2004 في مواجه الفقر البطالة والتضخم. مجلة دراسات انسانية واجتماعية. العدد 07. جامعة وهران. الجزائر. جانفي 2017.

– عبد الرزاق مدوري. بلقاسم زايري: أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية. المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية. جامعة وهران 2. الجزائر. 2017.

– عبد الرؤوف رهبان: الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها. مجلة جامعة دمشق. العدد 3+4. المجلد 29. سوريا. 2013.

– عبد الستار عبد الجبار موسى التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862– 2010. مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية. العدد 18. 2015.

– عبد الستار عبد الجبار موسى: العلاقة بين الأسعار الفورية و الأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق التبادلات السلعية في نيويورك NYMEX). مجلة الإدارة والاقتصاد. العدد 64. 2007.

– عصام بن شيخ: قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 (دراسة للسياق والمضامين والدلالات). مجلة دفاتر السياسة والقانون .جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر. العدد 60. 2012.

– علة مراد: دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (2000– 2014). مجلة رؤى إستراتيجية. العدد. الجزائر. جانفي2017.

– علي سيف علي المزروعي: أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990–2009). مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية. العدد 01. جامعة دمشق. سوريا. 2012.

– عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (200– 2013) مجلة جامعة الأزهر بغزة. سلسلة العلوم الإنسانية. المجلد 15. العدد 1.

– فوقة فاطمة ومرقوم كلثوم: تقلبات أسعار النفط أي البدائل متاحة للاقتصاد الجزائري. مجلة الاقتصاد والمالية. العدد 3. 2016.

– قاسم حموري. سارة جدي: اتجاه تأثير ما بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المجلد 16 العدد 1، يناير 2014.

– قدور علي و بن موسى كمال صناديق: الاستثمار السيادية ودورها في ادارة الفوائض النفطية والحد من آثار الأزمات النفطية – دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد وصندوق المعاشات التقاعد النرويجي – مجلة دراسة الأعمال والدراسات الاقتصادية . مجلد 5. العدد 2. الجزائر. 2019.

– كتوش عاشور، بلعزوز بن علي: الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا . العدد2 .

- كريم زرمان. التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية. العدد 07. بسكرة. الجزائر. 2010.

- لطرش ذهبية، كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الايرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017، مجلة «مجلة التنمية الاقتصادية »، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 3 ،العدد 5 ،جوان 2018.

- ماجد بن عبدا لله المنيف: منظمة الدول المصدرة للبترول نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها. مجلة بحوث اقتصادية. العدد 41. 2008.

- مساعد أسامة: صاحب منعم الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية. المجلد 4. العدد 3.

- مهدي خليل شديد: تغيرات السوق النفطية و تأثيرها في تحديد سعر النفط عالميا.مجلة الإدارة والاقتصاد. المجلد 6. العدد21.

- نادية العقون. أسماء ميخاليف: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (1986-2017). مجلة الاقتصاد والمالية. المجلد 05. العدد 01. جامعة. الجزائر. 2019.

- نبيل بوفليح: دراسة تقييمية سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2000-2010). مجلة ابحاث اقتصادية وادارية. العدد 12. جامعة بسكرة. الجزائر. 2012.

♣ الملتقيـــــــــــــــات العلميـــــــــــــــــة:

- صالحي ناجية. مخناش فتيحة: أثر برامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التمكيلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014): نحو تحديات أفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم. أبحاث الملتقى الدولي: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014. جامعة سطيف. الجزائر. 11 -12 مارس 2013 .

- كمال باصور، اثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري2000-2014 مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: انعكاسات انهيار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر و الحلول". كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. جامعة المدية. الجزائر: 7-8 أكتوبر 2014.

♣ التقـــــــــــــاريـــــــــــــــر

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2000. صندوق النقد العربي. الكويت. 2000.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008. صندوق النقد العربي. الكويت. 2008.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010. صندوق النقد العربي. الكويت. 2010.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011. صندوق النقد العربي. الكويت. 2011.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012. الكويت: المعهد العربي للتخطيط. 2012.
- تقرير التنمية البشرية: أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام 2018. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تقارير التنافسية للسياحة والسفر للسنوات 2007-2017.
- تقرير بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 25. مارس 2014.
- تقارير بنك الجزائر للسنوات 2012، 2015، 2016.
- التقارير الاحصائية السنوية لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط OPEC 2012-2017.
- تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية 2019. العدد الثالث. صندوق النقد العربي. أبوظبي. الإمارات العربية المتحدة.

♣ التشريعات والقوانين:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000 المادة 4 من القانون 21/91 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 الجريدة الرسمية على الموقع الالكتروني https://www.joradp.dz تاريخ التحميل 2017/05/28.
- الجريدة الرسمية، العدد 37، 28 جوان 2000، المادة 10.
- قانون 2000-02 المتضمن لقانون المالية التكميلي 2000.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- **الكتب:**

- Antoine.A,***Pétrole : marché et stratégie économique***, Edition Economica, (1987), p.16.
- Fosset Robert. Pétrole et gaz naturel au Sahara. In: Annales de Géographie, t. 71, n°385, 1962.
- JacqueBrasseul , Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond colin édition, 1993,
- Jean-Sébastien Lalumière et Alexis Richard ,*Le pétrole : l'or noir du XXe siècle* , Université du Québec à Montréal, , 15 mai 2002.
- Joël Maurice, Prix du pétrole ,La Documentation française. Paris, 2001.
- Muller .J et autre , (2004) , « Manuel et applications : Economie », Dunod, Paris, 4ème édition

- Régis Bénichi, Marc Nouschi, La croissance aux XIX ème et XX ème siècles, 2éme édition, Paris, édition Marketing, 1990.
- Régis Bourbonnais. Econométrie. 9e édition. Paris : DUNOD. 2015

▪ المجلات:

- Kibunyi Antony. Nzai Charles C. Wanjala Kevin: Effect of Crude Oil Prices on GDP Growth and Selected Macroeconomic Variables in Kenya. Journal of Economics and Business. Vol.1. No.3. 2018. P 282-298.
- Latif Ghalaya. The Interaction between Oil Price and Economic Growth. Middle Eastern Finance and Economics. N 13. January 2011. p 127-141.

♣ المواقع الإلكترونية

- الذهب الأسود. مجلة اضاءات. السلسلة 5. العدد6. نشرة توعوية ينشرها معهد الدراسات المصرفية. 2013 ص1، أنظر الموقع: http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Jan_2013_Black_Gold.pdf .
- تقلبات أسعار النفط. تاريخ طويل من التجارب من حرب 73 إلى الهبوط الكبير عام 1986 وصولا إلى الأزمة المالية العالمية. 10 ديسمبر 2014، انظر الموقع https://aawsat.com/home/article/239746 .
- بوعلام رمضاني، عن كتاب حسين مالطي، القصة السرية للبترول الجزائري، الطبعة الأولى،2010 متاح على الموقع http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books
- علي حاشد، مستشار وزير الطاقة والمناجم الجزائري يوسف يوسفي،في مؤتمر حول آفاق تنمية قطاع الطاقة بالجزائر 2011، على الموقع http://www.alquds.co.uk
- تاثر نمو الناتج الداخلي الخام بسوق النفط، 05/22 /2017على الموقع http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170522/112827.html
- الصناديق السيادية. عمالقة الاستثمار: على الموقع https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy
- خاطر طارق. عادل زقرير. كريمة حبيب: دور برامج الانعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق اقلاع وتويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية تقييمية. انظر الرابط: https://www.researchgate.net/profile/Zegrier
- بوهنة علي. رابحي عبد الله. التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية. ص244. أنظر الرابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/317/4/8/45831
- عبو عمر. عبو هودة: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة. مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر. على الرابط:

https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_25.pdf

- خاطر طارق. عادل زقرير. كريمة حبيب: دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية تقييمية. على الرابط: https://www.researchgate.net/profile/Zegrier،

- برنامج التنمية الخماسي، بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010، على الرابط: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf ،

- يوسفات علي: البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1970-2009. على الرابط : http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2011/12/

- حسان خضر: مؤشرات أداء التجارة الخارجية. المعهد العربي للتخطيط. على الرابط: http://www.arab-api.org .

- منظمة الدول العربية المصدرة للنفط. بنك المعلومات. على الرابط: http://oapecdb.oapecorg.org

الملاحق

الملحق الأول:

البيانات الإحصائية للدراسة

الملحق رقم 01: البيانات الاحصائية للدراسة

السنة	سعر النفط	معدل البطالة	الإنفاق العام	الناتج الداخلي الخام
1983	29,90	13,1	79 807 030 230	48 801 369 800
1984	28,72	8,7	83 389 601 033	53 698 278 906
1985	27,63	9,7	87 354 215 971	57 937 868 670
1986	14,53	18	81 290 461 081	63 696 301 893
1987	18,36	21,4	72 167 830 639	66 742 267 773
1988	15,14	15,2	71 903 527 511	59 089 067 187
1989	18,53	18,1	75 893 894 854	55 631 489 802
1990	24,34	19,7	73 522 338 681	62 045 099 643
1991	21,04	22,5	69 557 512 687	45 715 367 087
1992	20,03	24,37	70 196 017 794	48 003 298 223
1993	17,5	26,22	67 905 519 498	49 946 455 211
1994	16,19	27,73	69 226 359 022	42 542 571 306
1995	17,4	31,84	70 675 834 133	41 764 052 458
1996	21,33	28,61	69 664 641 357	46 941 496 780
1997	19,62	25,43	68 434 526 908	48 177 862 502
1998	13,02	26,70	73 964 518 137	48 187 747 529
1999	18,12	28,31	74 799 598 656	48 640 574 567
2000	28,77	29,77	78 085 714 949	54 790 245 601
2001	24,74	27,29	83 750 552 009	54 744 714 396
2002	24,71	25,89	93 076 594 332	56 760 288 974
2003	28,73	23,71	99 528 637 402	67 863 829 880
2004	38,35	17,64	106 807 234 377	85 324 998 814
2005	54,64	15,27	113 831 391 380	103 198 228 459
2006	66,05	12,27	115 365 245 924	117 027 304 747
2007	74,66	13,78	123 894 551 099	134 977 087 734
2008	98,96	11,32	133 013 740 127	171 000 691 878
2009	62,35	10,15	143 578 666 638	137 211 039 898
2010	80,35	9,96	149 886 595 015	161 207 268 655

200 019 057 308	150 386 143 800	9,96	112,92	2011
209 058 991 952	163 184 044 838	10,97	111,49	2012
209 755 003 251	174 231 204 509	9,81	109,38	2013
213 810 022 462	185 130 456 790	10,60	99,68	2014
165 874 330 876	195 287 854 563	11,19	52,79	2015
159 049 096 745	202 166 614 239	10,19	44,28	2016

المصدر: بيانات البنك الدولي

الملحق الثاني

الجدول رقم (01): نتائج تقدير نموذج (UECM) لنموذج الدراسة المتعدد

DependentVariable: PIB				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 1984 2016				
Included observations: 33 afteradjustments				
Maximum dependentlags: 1 (Automaticselection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): POIL DEP TCH				
Fixedregressors: C				
Number of modelsevalulated: 8				
SelectedModel: ARDL(1, 1, 1, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.482547	0.120683	3.998466	0.0005
POIL	0.334253	0.057072	5.856698	0.0000
POIL(-1)	-0.111570	0.083594	-1.334669	0.1936
DEP	-0.305099	0.357111	-0.854352	0.4007
DEP(-1)	0.737404	0.408200	1.806477	0.0824
TCH	-0.033774	0.060470	-0.558532	0.5813
C	1.399888	2.825487	0.495450	0.6244
R-squared	0.981694	Meandependent var		25.11373
Adjusted R-squared	0.977470	S.D. dependent var		0.565612
S.E. of regression	0.084898	Akaike info criterion		-1.908893
Sumsquaredresid	0.187401	Schwarz criterion		-1.591452
Log likelihood	38.49674	Hannan-Quinn criter.		-1.802084
F-statistic	232.3879	Durbin-Watson stat		1.938124
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر من إعداد الطالبة، وباستخدام برنامج Eviews9.

الجدول رقم (02): نتائج تقدير نموذج (UECM) لنموذج أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي

Dependent Variable: PIB				
Method: ARDL				
Date: 08/08/20 Time: 06:44				
Sample (adjusted): 1985 2016				
Included observations: 32 afteradjustments				
Maximum dependentlags: 2 (Automaticselection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): POIL				
Fixedregressors: C				
Number of modelsevalulated: 6				
SelectedModel: ARDL(1, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIB(-1)	0.614124	0.112009	5.482823	0.0000
POIL	0.362083	0.060357	5.999029	0.0000
POIL(-1)	-0.151399	0.091604	-1.652756	0.1100
POIL(-2)	0.125518	0.072279	1.736567	0.0939
C	8.534636	2.501236	3.412168	0.0020
R-squared	0.978044	Meandependent var		25.12646
Adjusted R-squared	0.974791	S.D. dependent var		0.569845
S.E. of regression	0.090475	Akaike info criterion		-1.824876
Sumsquaredresid	0.221017	Schwarz criterion		-1.595855
Log likelihood	34.19802	Hannan-Quinn criter.		-1.748962
F-statistic	300.6858	Durbin-Watson stat		2.010873
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر من إعداد الطالبة، وباستخدام برنامج Eviews9.

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج (UECM) لنموذج أثر سعر النفط على معدل البطالة

DependentVariable: TCH				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2 34				
Includedobservations: 33 afteradjustments				
Maximum dependentlags: 1 (Automaticselection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (0 lag, automatic): POIL				
Fixedregressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TCH(-1)	0.730138	0.091019	8.021823	0.0000
POIL	-0.174992	0.055283	-3.165383	0.0035
C	1.374628	0.414641	3.315227	0.0024
R-squared	0.864525	Meandependent var		2.834334
Adjusted R-squared	0.855494	S.D. dependent var		0.430387
S.E. of regression	0.163607	Akaike info criterion		-0.696190
Sumsquaredresid	0.803018	Schwarz criterion		-0.560144
Log likelihood	14.48714	Hannan-Quinn criter.		-0.650415
F-statistic	95.72188	Durbin-Watson stat		1.583624
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج (UECM) لنموذج أثر سعر النفط على الإنفاق الحكومي

DependentVariable: DEP				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2 34				
Includedobservations: 33 afteradjustments				
Maximum dependentlags: 1 (Automaticselection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (0 lag, automatic): POIL				
Fixedregressors: C				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DEP(-1)	0.980908	0.048827	20.08936	0.0000
POIL	0.041732	0.023812	1.752584	0.0899
C	0.364247	1.162513	0.313327	0.7562
R-squared	0.984905	Meandependent var		25.31723
Adjusted R-squared	0.983899	S.D. dependent var		0.361719
S.E. of regression	0.045898	Akaike info criterion		-3.238271
Sumsquaredresid	0.063200	Schwarz criterion		-3.102225
Log likelihood	56.43147	Hannan-Quinn criter.		-3.192495
F-statistic	978.7312	Durbin-Watson stat		1.441175
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق الثالث

USGS
science for a changing world

National and Global Petroleum Assessment

Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Reggane Basin Province, Algeria, 2018

Using a geology-based assessment methodology, the U.S. Geological Survey estimated undiscovered, technically recoverable mean resources of 1.3 billion barrels of oil and 63 trillion cubic feet of gas in the Reggane Basin Province of Algeria.

Introduction

The U.S. Geological Survey (USGS) quantitatively assessed the potential for undiscovered, technically recoverable continuous (unconventional) and conventional oil and gas resources in the Reggane Basin Province of Algeria (fig. 1). The Reggane Basin is one of a series of North African basins that achieved much of their current structural configuration through late Carboniferous–Permian (Hercynian orogen) compressional deformation (Boote and others, 1998; Coward and Ries, 2003; Badalini and others, 2009). The basin is asymmetric with a steeply dipping, structurally complex northeastern margin associated with a sedimentary section that gradually thins and shallows to the southwest. Silurian and Devonian organic-rich shales are the major petroleum source rocks in the basin (Boote and others, 1998). Organic matter in both source rocks may have reached the thermal generation window for oil during Carboniferous burial; both source rock intervals reached the gas-generation window during the Late Triassic–Jurassic (Boote and others, 1998; Logan and Duddy, 1998; Makhous and Galushkin, 2003; Zuehlke and others, 2010; Jaeger and others, 2017). Only the southwestern margin of the basin remains in the oil-generation window (Arab and Djezzar, 2011). This assessment includes an evaluation of undiscovered continuous (shale oil, shale gas, tight gas) resources and conventional oil and gas resources.

Total Petroleum Systems and Assessment Units

The USGS defined a Reggane Silurian Total Petroleum System (TPS) with the Reggane Ordovician Tight Gas Assessment Unit (AU), Reggane Silurian Shale Gas AU, and Reggane Silurian Shale Oil AU; the Reggane Devonian TPS with the Reggane Devonian Shale Gas AU and Reggane Devonian Shale Oil AU; and the Silurian–Devonian Composite TPS with the Reggane Conventional Oil and Gas AU. Silurian shales contain 3–5 weight percent residual total organic carbon, initial hydrogen index values are as much as 530 milligrams of hydrocarbon per gram of total organic carbon, and shale thickness is as much as 100 meters (Arab and Djezzar, 2011; Kaced and Arab, 2012). Devonian shales contain as much as 3 weight percent residual total organic carbon, and shale thickness is as much as 80 meters (Kaced and Arab, 2012)

The geologic model for the Silurian TPS is for oil to have been generated from organic-rich shales as early as the Carboniferous (Logan and Duddy, 1998), and some of this oil was partially retained within the shales in the southwestern part of the basin. In much of the basin, oil within the shales cracked to gas possibly during the Late Triassic–Jurassic. Gas may have migrated locally to accumulate within subjacent, low-permeability Ordovician sandstones, forming potential tight-gas accumulations. The geologic model for the Devonian TPS is similar in that oil as well as gas from thermal cracking of oil was partially retained within Devonian shales. The geologic model for the Silurian–Devonian Composite TPS is for oil and gas from both source rocks to have migrated into conventional stratigraphic traps within the basin and into structural traps mainly occurring along the faulted northeastern margin of the basin.

Assessment input data are summarized in table 1. For continuous oil and gas accumulations, input data for drainage areas, success ratios, and estimated ultimate recoveries are taken from geologic analogs in the United States.

Undiscovered Resources Summary

The USGS quantitatively assessed undiscovered oil and gas resources in six assessment units (table 2). For undiscovered, technically recoverable oil and gas resources, the mean totals are 1,296 million barrels of oil (MMBO), or 1.3 billion barrels of oil, with an F95–F5 fractile range from 20 to 3,618 MMBO; 63,199 billion cubic feet of gas (BCFG), or 63 trillion cubic feet of gas, with an F95–F5 fractile range from 13,259 to 147,989 BCFG; and 266 million barrels of natural gas liquids (MMBNGL) with an F95–F5 fractile range from 44 to 692 MMBNGL. Of the mean total of 1,296 MMBO, 93 percent, or 1,211 MMBO, is continuous oil, and of the mean of 63,198 BCFG, 96 percent, or 60,779 BCFG, is continuous gas.



Figure 1. Map showing the six assessment units (AUs) in the Reggane Basin Province, Algeria.

References Cited

Arab, M., and Djezzar, S., 2011, Gas potential evaluation of Reggane Basin, southwestern Algeria [abs.], *in* Offshore Mediterranean Conference, Ravenna, Italy, March 23–25, 2011, Proceedings Offshore Mediterranean Conference, Paper OMC-2011-046, accessed November 2, 2018 at https://www.researchgate.net/publication/293653456_Gas_Potential_Evaluation_Reggane_Basin_Southwestern_Algeria_OMC_Conference.

Badalini, G., Redfern, J., and Carr, I.D., 2009, A synthesis of current understanding of the structural evolution of North Africa: Journal of Petroleum Geology, v. 25, no. 3, p. 249–258.

Boote, D.R.D., Clark-Lowes, D.D., and Traut, M.W., 1998, Palaeozoic petroleum systems of North Africa, *in* MacGregor, D.S., Moody, R.T.J., and Clark-Lowes, D.D., eds., Petroleum geology of North Africa: The Geological Society of London, Special Publication No. 132, p. 7–68.

Coward, M.P., and Ries, A.C., 2003, Tectonic development of North African basins, *in* Arthur, T.J., MacGregor, D.S., and Cameron, N.R., eds., Petroleum geology of Africa—New themes and developing technologies: The Geological Society of London, Special Publication No. 207, p. 61–83.

Jaeger, H., Bechstaedt, T., and Mohr, M., 2017, Multi-phase thermal history of Palaeozoic basins in NW-Africa (Algeria, Morocco) and its impact on hydrocarbon system development [abs.]: American Association of Petroleum Geologists, Search and Discovery Article No. 90313, accessed November 2, 2018, at http://www.searchanddiscovery.com/abstracts/pdf/2018/90313ar/abstracts/ndx_jaeger.pdf?q=%2BauthorStrip%3Ajaeger.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

Table 1. Key input data for five continuous assessment units (AUs) and one conventional AU in the Reggane Basin Province, Algeria.

[%, percent, EUR, estimated ultimate recovery per well, BCFG, billion cubic feet of gas, MMBO, million barrels of oil. Well drainage area, success ratio, and EUR are defined partly using U.S. shale-oil and shale-gas analogs. The average EUR input is the minimum, median, maximum, and calculated mean. Shading indicates not applicable]

Assessment input data—Continuous AUs	Reggane Ordovician Tight Gas AU				Reggane Silurian Shale Gas AU			
	Minimum	Mode	Maximum	Calculated mean	Minimum	Mode	Maximum	Calculated mean
Potential production area of AU (acres)	1,000	9,418,000	18,835,000	9,418,000	1,000	9,418,000	18,835,000	9,418,000
Average drainage area of wells (acres)	40	80	120	80	80	120	160	120
Area untested in AU (%)	100	100	100	100	100	100	100	100
Success ratio (%)	10	50	90	50	10	50	90	50
Average EUR (BCFG)	0.08	0.4	1.2	0.440	0.1	0.4	1.3	0.447
AU probability	1.0				1.0			

Assessment input data—Continuous AUs	Reggane Silurian Shale Oil AU				Reggane Devonian Shale Gas AU			
	Minimum	Mode	Maximum	Calculated mean	Minimum	Mode	Maximum	Calculated mean
Potential production area of AU (acres)	1,000	2,767,000	5,533,000	2,767,000	1,000	9,086,000	18,172,000	9,086,333
Average drainage area of wells (acres)	60	100	120	93.3	80	120	160	120
Area untested in AU (%)	100	100	100	100	100	100	100	100
Success ratio (%)	10	50	90	50	10	50	90	50
Average EUR (MMBO, oil, BCFG, gas)	0.01	0.04	0.2	0.049	0.1	0.4	1.3	0.447
AU probability	0.9				1.0			

Assessment input data—Continuous AU	Reggane Devonian Shale Oil AU			
	Minimum	Mode	Maximum	Calculated mean
Potential production area of AU (acres)	1,000	2,476,000	4,951,000	2,476,000
Average drainage area of wells (acres)	60	100	120	93.3
Area untested in AU (%)	100	100	100	100
Success ratio (%)	10	50	90	50
Average EUR (MMBO)	0.01	0.04	0.2	0.049
AU probability	0.9			

Assessment input data—Conventional AU	Reggane Conventional Oil and Gas AU			
	Minimum	Median	Maximum	Calculated mean
Number of oil fields	1	4	16	4.42
Number of gas fields	1	20	80	22.06
Size of oil fields (MMBO)	5	10	500	19.29
Size of gas fields (BCFG)	30	60	2,000	102.02
AU probability	1.0			

Reggane Basin Province Assessment Team

Christopher J. Schenk, Michael E. Brownfield, Tracey J. Mercier, Cheryl A. Woodall, Phuong A. Le, Marilyn E. Tennyson, Thomas M. Finn, Kristen R. Marra, Stephanie B. Gaswirth, Heidi M. Leathers-Miller, Janet K. Pitman, and Ronald M. Drake II

For More Information

Assessment results are also available at the USGS Energy Resources Program website at https://energy.usgs.com.

Table 2. Results for five continuous assessment units (AUs) and one conventional AU in the Reggane Basin Province, Algeria.

[MMBO, million barrels of oil; BCFG, billion cubic feet of gas; NGL, natural gas liquids; MMBNGL, million barrels of natural gas liquids. Results shown are fully risked estimates. F95 represents a 95-percent chance of at least the amount tabulated; other fractiles are defined similarly. Fractiles are additive under the assumption of perfect positive correlation. Shading indicates not applicable]

Total petroleum systems and assessment units (AUs)	AU probability	Accumulation type	Total undiscovered resources											
			Oil (MMBO)				Gas (BCFG)				NGL (MMBNGL)			
			F95	F50	F5	Mean	F95	F50	F5	Mean	F95	F50	F5	Mean
Reggane Silurian Total Petroleum System														
Reggane Ordovician Tight Gas AU	1.0	Gas					5,407	21,985	60,150	25,927	17	81	268	104
Reggane Silurian Shale Gas AU	1.0	Gas					3,569	14,462	41,044	17,359	12	53	180	69
Reggane Silurian Shale Oil AU	0.9	Oil	0	494	1,789	641	0	288	1,100	385	0	5	18	6
Reggane Devonian Total Petroleum System														
Reggane Devonian Shale Gas AU	1.0	Gas					3,447	14,038	39,694	16,766	11	52	176	67
Reggane Devonian Shale Oil AU	0.9	Oil	0	438	1,604	570	0	256	988	342	0	4	16	5
Total undiscovered continuous resources			0	932	3,393	1,211	12,423	51,029	142,976	60,779	40	195	658	251
Silurian–Devonian Composite Total Petroleum System														
Reggane Conventional Oil and Gas AU	1.0	Oil	20	63	225	85	38	123	462	170	0	1	5	2
		Gas					798	2,000	4,551	2,250	4	12	29	13
Total undiscovered conventional resources			20	63	225	85	836	2,123	5,013	2,420	4	13	34	15
Total undiscovered resources			20	995	3,618	1,296	13,259	53,152	147,989	63,199	44	208	692	266

Kaced, M., and Arab, M., 2012, The potential of shale gas plays in Algeria, *in* 25th World Gas Conference, Kuala Lumpur, Malaysia, June 4–8, 2012, Proceedings: International Gas Union, 18 p., accessed November 2, 2018, at https://www.researchgate.net/publication/282730474_Shale_gas_potential_of_Algerian_Basins.

Logan, P., and Duddy, I., 1998, An investigation of the thermal history of the Ahnet and Reggane Basins, central Algeria, and the consequences for hydrocarbon generation and accumulation, *in* MacGregor, D.S., Moody, R.T.J., and Clark-Lowes, D.D., eds., Petroleum geology of North Africa: The Geological Society of London, Special Publication No. 132, p. 131–155.

Makhous, M., and Galushkin, Y.I., 2003, Burial history and thermal evolution of the southern and western Saharan basins—Synthesis and comparison with the eastern and northern Saharan basins: American Association of Petroleum Geologists Bulletin, v. 87, no. 11, p. 1799–1822.

Zuehlke, R., Lewandowski, E., Jäger, H., Beehstadt, T., Aicha, R., Wirth, B., and Bockmann, M., 2010, Integrated basin and HC systems model, Silurian–Carboniferous, southern Algeria: American Association of Petroleum Geologists, Search and Discovery Article No. 50344, 25 p., accessed October 30, 2018, at http://www.searchanddiscovery.com/pdfz/documents/2010/50344zuehlke/ndx_zuehlke.pdf.html?q=%252BauthorStrip%253Azuehlke.

ISSN 2327-6916 (print) ISSN 2327-6932 (online) https://doi.org/10.3133/fs20183016

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بعد قبول عرض واحد فقط من أصل 3 عروض

AL-TAHIRIR

التحرير الجزائرية

يومية جزائرية وطنية إخبارية شاملة

إطلاق مناقصة لانجاز محطات كهروضوئية بالوادي وغرداية



تخص الرحلات نحو تمنراست، جانت، ادرار، بشار، إليزي، وتندوف

تخفيضات بـ 30 % في أسعار تذاكر "طاسيلي" لفائدة الجنوب

الموقع الإلكتروني: www.altahrironline.com • السنة السابعة • العدد 1811 • الثلاثاء 11 م

ل 1441 هـ

تخص ولايات تبسة، تلمسان، ورقلة والوادي

ة الحدود تستنزف 3.7 مليار دج في 2020

دعوات لإنشاء لجنة وزارية مشتركة للمواد الإستراتيجية

الجزائر تحوز على ثروة بقيمة 7 آلاف معدن غير مستغل



الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في نفس الاطار مبلغا قدره ملايين دج لإتمام مشروع محطة البرنامج الجديد)، و كذا مبلغ

دعوات لإنشاء لجنة وزارية مشتركة للمواد الإستراتيجية.

الجزائر تحوز على ثروات بـ 7 آلاف معدن غير مستغل

كشفت وزارة الصناعة و المناجم عن جرد ما يقارب 7 آلاف معدن جيولوجي بالجزائر والاعتراف به مؤخرا في بيئة جيولوجية، وهو ما يمثل قاعدة توسع وعجلة للتنمية الاقتصادية للبلاد ما سيفتح المجال للاستثمار الخاص.

وأكد مدير المناجم، مراد حديفي في مداخلة له خلال الطبعة الرابعة لملتقى البرنامج الدولي حول علوم الأرض و الأنظمة الجغرافية، إلى جهود الجزائر و الإصلاحات التي باشرتها بغية تثمين الثروات المنجمية للبلد، لصالح المتعاملين الخواص و العموميين، المحليين منهم أو الأجانب، مشيرا إلى أن عملية جرد للمعادن قامت بها وكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر، توصلت إلى جرد حوالي 7 آلاف مؤشر ووحدة من بينها ودائع معترف بها في بيئات جيولوجية وجيوديناميكة واعدة باستعمال



تقنيات الاستكشاف الحديثة.

و في هذا الإطار، أبرز المسؤول أن التشريع المنجمي يسمح باستكشاف و تطوير و استغلال الثروات المعدنية عن طريق رؤوس أموال خاصة، مذكرا بمختلف البرامج التي تم إطلاقها بهدف استغلال الثروات ذات قيمة مضافة عالية في الاقتصاد الوطني.

و أشار المسؤول إلى أن الأراضي الجزائرية و باطنها، تزخر بمواد أولية معدنية متنوعة من شأنها أن تسرع بوتيرة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المستدامة للبلد عند استغلالها بالطريقة المثلى.

ومن جهتها، أكدت رئيسة لجنة إدارة وكالة المصلحة الجيولوجية بالجزائر، كريمة طافر، أن أزيد من 90 بالمئة من الاقتصاد العالمي قائم على الثروات المعدنية، مشددة على أهمية هذا القطاع.

كما أشارت المسؤولة إلى الجهود التي بذلتها الوكالة بغية إطلاع الجمهور على البيانات الجيولوجية بالجزائر، مضيفة أن الوكالة قد أطلقت سنة 2019 البنك الوطني للبيانات الجيولوجية على الانترنت.

ومن جهته، أكد الأستاذ بالجامعة الفرنسية رين 1، الطاهر عيفة، أن الثروات المنجمية بالجزائر غير مستغلة بالقدر الكافي، مشددا على ضرورة القيام بتحيين البرامج الأكاديمية بالاعتماد على خبرة المشاركين في هذا الملتقى و تعزيز الأساليب الميدانية، و دراسة طرق تقليل أثر استغلال الموارد الطبيعية على البيئة.

وفي مداخلتهم بهذه المناسبة، اقترح المشاركون إنشاء لجنة وزارية مشتركة للمواد الإستراتيجية، مشددين على ضرورة إعادة النظر في نتائج الأبحاث، في مجال المناجم و التي تعود معظمها إلى سنوات السبعينيات.

لؤي ي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner